

أنواع الطواف وأحكامه

د . عبدالله بن إبراهيم الزاحم^(١)

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . أما بعد :

فإن فريضة الحج من أهم العبادات فهي ركن من أركان الإسلام، وإن كانت سائر الأركان وبقية أعمال الإسلام لا ترتبط بمكان، حيث يؤدي المسلمون صلواتهم، وصيامهم، وزكاة أموالهم في كل مكان، فإن الحج يرتبط بمكان معين . بل ولا بد أن يكون في زمان معين أيضاً، وإذا عرفنا كثرة المسلمين ونظرنا إلى سعة انتشار المسلمين شرقاً وغرباً زاد يقيننا بحكمة خالقنا وعلمه ورحمته بعباده إذ لم يفرض عليهم حج بيته العتيق في كل عام وإنما أوجب عليهم مرة واحدة في العمر وجعل ذلك مقيداً بالقدرة والاستطاعة إلى وصول بيته العتيق كما قال تعالى :

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٢)

(١) عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(٢) سورة آل عمران، الآية ٩٧ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : « أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا » فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت ، حتى قالها ثلاثاً ، فقال رسول الله ﷺ : « لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم » ثم قال : « ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه »^(١).

فلما كان الحج من الأهمية بتلك المكانة ، ومن الصعوبة والمشقة ما يعجز عن تكراره كثير من المسلمين أحببت أن أقف على شيء من أفعاله بدراسة هادئة متأنية ، أنظر في أقوال أصحاب المذاهب المختلفة وما استدلل به كل فريق ، وأوازن بين ذلك ، جاعلاً نصب عيني الميل مع الدليل ، دون تعصب لمذهب ، أو انتصار لقائل . ورأيت أن أهم أعمال الحج والعمرة الطواف ببيت الله العتيق ، فهو الركن الوحيد المجمع عليه فيهما ، فأثرت البدء به . ثم اطلعت على بحث كتبه الدكتور شرف بن علي الشريف الأستاذ المساعد بجامعة أم القرى بعنوان : من أحكام الطواف ، السنن^(٢).

فازداد إقبالي على الكتابة في الموضوع ، وإن كتابة

(١) أخرجه مسلم في الحج ، باب فرض الحج مرة في العمر ١٠٠/٩ .

(٢) نشرته مجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد الحادي والعشرين السنة السادسة ١٤١٤ هـ .

الدكتور : شرف تجعل من المناسب تقسيم الكتابة في موضوع الطواف إلى ثلاثة أقسام - فصول - .
القسم الأول : في أنواع الطواف وأحكامه .
القسم الثاني : شروط الطواف وواجباته .
القسم الثالث : سنن الطواف وآدابه .

فالدكتور شرف تناول القسم الثالث . وسأتناول في هذه الدراسة القسم الأول . ويبقى القسم الثاني مجالاً للكتابة من أحدنا، أو من غيرنا من الزملاء، وإني بعون الله عازم على الكتابة فيه لأهميته وما فيه من مسائل تستدعي الوقوف والنظر . وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة .
المقدمة : وقد ضمنتها الافتتاحية وبيان أهمية الموضوع وخطته .

التمهيد : ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : في تعريف الطواف .

المطلب الثاني : في دليل مشروعته .

المطلب الثالث : في حكم الطواف بغير بيت الله العتيق .

المبحث الأول : طواف القدوم . ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : طواف المعتمر .

المطلب الثاني : طواف المفرد .

المطلب الثالث : طواف القارن .

المبحث الثاني : طواف الإفاضة .

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : حكمه .

المطلب الثاني : وقته .

المطلب الثالث : ماذا يترتب عليه ؟

المبحث الثالث : طواف الوداع . ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : حكمه وعلى من يكون .

المطلب الثاني : وقته وماذا يلزم من خرج ولم يودع ؟

الخاتمة : وتشتمل على خلاصة البحث ونتائجه .

وأسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يكون هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به من كتبه أو اطلع عليه، وما كان فيه من صواب فمن توفيق الله، وما كان فيه من خطأ فمني، سائلاً الله أن يغفره لي وأرجو ممن وقف على خطأ فيه أو تقصير أن لا يتردد في إهداء ذلك إلي، وله مني الدعاء، والثناء الحسن . وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد : في تعريف الطواف، ودليل مشروعيته، وحكم الطواف بغير بيت الله العتيق سأتناول دراسة هذا التمهيد في ثلاثة مطالب وهي :

المطلب الأول : في تعريف الطواف .

المطلب الثاني : في دليل مشروعيته .

المطلب الثالث : في حكم الطواف بغير بيت الله العتيق .

المطلب الأول : تعريف الطواف :

أولاً : في اللغة^(١) :

الطواف مصدر طاف بالشيء أي ألمّ به . ويقال : طاف حول الكعبة وبها طوفاً، وطَوَّافاً، وطَوَّفَاناً، وتَطَوَّفَ، واستطاف، وطَوَّفَ كله بمعنى . أي : دار حولها واستدار عليها . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(٢) . والمطاف : موضع الطواف حول الكعبة .

وفي اللسان : (أطاف فلان بالأمر : إذا أحاط به . وفي التنزيل : ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِأَيْنَةٍ مِّن فُضَّةٍ ﴾^(٣) . وأطاف به وعليه : طرقه ليلاً، وفي التنزيل : ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾^(٤))^(٥) والطَّوَّاف : الخادم .

وفي الحديث في الهرة « ليست الهرة بنجس إنما هي من

(١) انظر معنى الطواف في اللغة : الصحاح للجوهري ١٣٩٦/٤ ، القاموس المحيط ص ١٠٧٧ ، لسان العرب لابن منظور ٢٢٥/٩ ، المصباح المنير ٣٨٠/٢ ، المطلع ص ١٨٨ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٥٠ مادة (طوف) .

(٢) سورة الحج ، الآية ٢٩ .

(٣) سورة الإنسان ، الآية ١٥ .

(٤) سورة القلم ، الآية ١٩ .

(٥) لسان العرب ، ٢٢٥/٩ .

الطوافين عليكم أو الطوافات»^(١). قال أبو عبيد : (إنما جعلها بمنزلة الممالك ألا تسمع قول الله عز وجل : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَعِزَّزْنَكَ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُوتٌ عَلَيْكُمْ ﴾^(٢) وقال تعالى في موضع آخر : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾^(٣) . فهؤلاء الخدم^(٤) .

والطَّوْفُ : النَجْوُ، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه : « لا يصلين أحدكم وهو يدافع الطَّوْفَ »^(٥) . وفي اللسان : (طاف يطوف ، واطاف اطيافاً : تغوط ، وذهب إلى البراز)^(٦) .

والطوف : قرب ينفخ فيها، ثم يشد بعضها إلى بعض، ويجعل عليها خشب حتى تصير كهيئة سطح فوق الماء، والجمع

(١) أخرجه أحمد ٣٠٣/٥ ، ٣٠٩ ، وأبو داود في الطهارة باب سؤر الهرة ١٩/١ (٥٧) ، والترمذي في الطهارة ، باب ما جاء في سؤر الهرة ٦٢/١ (٩٢) وقال : حسن صحيح . والنسائي في الطهارة ، باب سؤر الهرة (٥٤) ٥٥/١ (٦٨) ، وابن ماجه في الطهارة باب الوضوء بسؤر الهرة (٣٢) ٣١/١ (٣٦٧) .

(٢) سورة النور ، الآية ٥٨ .

(٣) سورة الواقعة ، الآية ١٧ .

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧٠/١ .

(٥) أورده أبو عبيد في غريب الحديث ٢١٤/٤ ، والزمخشري في الفائق ٣٧٠/٢ . ويشهد له حديث لقيط بن صبرة عند أحمد ١٣/٤ ، ١٤ وفيه : (لا ييسط واحد منكم يده إلا وضع عليها قدح يطهره من الطوف والبول والأذى) .

(٦) لسان العرب ٢٢٧/٩ .

(أطواف) مثل ثوب وأثواب .

ومما تقدم تبين لنا : أن الطواف بالشيء، أو عليه، أو حوله، تعني : ألمّ به، واستدار عليه ودار حوله . ومنه أخذ الطواف حول البيت، لأنه دوران حوله واستدارة عليه وإمام به .

ثانيا : في الاصطلاح :

لم أقف بعد البحث على تعريف للطواف في كتب الفقه^(١)، والذي يظهر أن سبب ذلك يرجع إلى أن الطواف في الاصطلاح لم يخرج عن تعريفه اللغوي، وإنما خصه بمكان وهو بيت الله الحرام، وأن يكون على صفة مخصوصة، فليس كل دوران حول الكعبة المشرفة يسمى طوافاً . ولهذا يمكن تعريفه بأنه : الدوران حول الكعبة بصفة مخصوصة^(٢) .

المطلب الثاني : دليل مشروعية الطواف :

نعني بالطواف هنا الطواف المعهود ببيت الله العتيق . والأدلة على ذلك من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ والإجماع .

(١) وأقرب ما وجدت من ذلك ما أشار إليه السرخسي حيث قال : (وهو اسم للدوران حول البيت) المبسوط ٣٨/٤، وقال ابن الأثير في النهاية ١٤٣/٣ : (الطواف بالبيت : وهو الدوران حوله) .

(٢) من العلماء من يزيد على ذلك في العبادات قيداً، وهو قوله : (تعبداً لله) . وهو قيد حسن لكنني أرى هذا القيد وغيره من القيود الأخرى، داخل تحت قول : (بصفة مخصوصة) .

أولاً : الأدلة من الكتاب الكريم منها :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ (١٢٥) ﴿١﴾ .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ (٢) .

والآيتان وإن كانتا خطاباً لنبي الله وخليله إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام، فإنهما دالتان على مشروعية الطواف ببيت الله العتيق، وأنه كان من العبادات التي يتعبد الله بها في الأمم السابقة (٣) .

٣ - وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (٤) ﴿٢٩﴾ وهذه الآية الأمر فيها موجه لهذه الأمة أعني : أمة محمد ﷺ (٥) فأمر الله عز وجل الحجاج بالطواف ببيته العتيق . فدل ذلك على مشروعيته .

(١) سورة البقرة، الآية ١٢٥ .

(٢) سورة الحج، الآية ٢٦ .

(٣) يدل لذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ ﴿١﴾ ، قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره : (يخبر تعالى أن أول بيت وضع للناس أي : لعموم الناس بعبادتهم ونسكهم يطوفون به ويصلون إليه ويعتكفون عنده) ٣٨٣/١ .

(٤) سورة الحج، الآية ٢٩ .

(٥) قال القرطبي رحمه الله في جامعہ : (الطواف المذكور في هذه الآية هو طواف الإفاضة الذي هو من واجبات الحج . قال الطبري : لا خلاف بين المتأولين في ذلك) الجامع لأحكام القرآن ٥٠/١٢ .

وسياأتي الكلام على المراد بهذا الطواف وبيان حكمه .

ثانيا : الأدلة من السنة المطهرة :

الأدلة من السنة على أن النبي ﷺ طاف بالبيت العتيق أو أمر بذلك كثيرة جداً، وليس المراد هنا حصرها، وإنما الإشارة إلى شيء منها ليستدل به على مشروعية الطواف وسأكتفي بإيراد ثلاثة منها هي :

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها : (أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف) متفق عليه^(١) .
- ٢ - حديث جابر رضي الله عنه في صفة حج النبي ﷺ وفيه : (... حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ...) الحديث أخرجه مسلم^(٢) .
- ٣ - حديث ابن عمر رضي الله عنه : (أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف، ومشى أربعة، ثم سجد سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة) متفق عليه^(٣) .

(١) أخرجه البخاري في الحج، باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة (٦٣)
١٦٣/٢ ، وباب الطواف على وضوء (٧٨) ١٦٨/٢ ، ١٦٩ . ومسلم في
الحج، باب بيان أن المحرم بعمرة لا يتحلل بالطواف قبل السعي، صحيح
مسلم بشرح النووي ٢١٩/٨ - ٢٢١ .

(٢) أخرجه مسلم في الحج، باب حجة النبي ﷺ ١٧٠/٨ - ١٩٤ .

(٣) أخرجه البخاري في الحج، باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة (٦٣) =

ثالثاً : الإجماع :

لا خلاف بين العلماء على مشروعية الطواف، خاصة بعد الأمر به في كتاب الله الكريم، وتظافر الأدلة من السنة؛ بل تواترها على طواف النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين . ومع هذا فقد صرح بعض العلماء بالإجماع على مشروعية الطواف، وإن اكتفوا بالإشارة إلى بعض أنواعه كطواف الإفاضة، فالإجماع على فريضة طواف الإفاضة إجماع على مشروعية الطواف .

يقول ابن حزم رحمه الله : (وأجمعوا أن الطواف الآخر المسمى طواف الإفاضة بالبيت والوقوف بعرفة فرض)^(١) . وقال النووي : (أجمع العلماء على أن هذا الطواف هو طواف الإفاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به)^(٢) . وقال الموفق ابن قدامة : (طواف الزيارة، وهو ركن الحج، لا يتم إلا به بغير خلاف)^(٣) .

= ١٦٣/٢ . ومسلم في الحج، باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة . ٧/٩ .

(١) مراتب الإجماع لابن حزم ص ٤٢ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٥٨/٩ .

(٣) المغني لابن قدامة ٣١٦/٥ . وانظر أيضاً لحكاية الإجماع على طواف الإفاضة : موسوعة الإجماع لأبي حبيب ٧٩٦/٢، بداية المجتهد ٣٤٣/١، المبسوط للسرخسي ٣٤/٤ .

المطلب الثالث : حكم الطواف بغير بيت الله العتيق :

سبقت الإشارة إلى أن الطواف ببيت الله العتيق مما أمر الله به عباده وتعبدهم به^(١)، بل جعل بناء الإسلام قائماً عليه، فالحج أحد أركان الإسلام الخمسة، كما دل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾^(٢).

وحدث عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان » متفق عليه^(٣).

وحدث أبي هريرة رضي الله عنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : « أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ... » الحديث^(٤).

ولا يتم الحج إلا بالطواف - أعني طواف الإفاضة - للإجماع

(١) قال السرخسي في المبسوط ٣٧/٤ : (والطواف عبادة مقصودة ولهذا يتنفل به فلا بد من اشتراط النية) .

(٢) سورة آل عمران، الآية ٩٧ .

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان، باب قول النبي ﷺ : « بني الإسلام على خمس » (١) ٨/١ . ومسلم في الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام ١٧٧/١ .

(٤) أخرجه مسلم في الحج، باب فرض الحج مرة في العمر ١٠٠/٩ .

على أنه ركن من أركان الحج لا يتم إلا به^(١). ولم يأمر الله جل وعلا عباده بالطواف بغير بيته العتيق .

وبهذا يُعلم أن الطواف بغير بيت الله العتيق كالطواف على القبور والأضرحة لا يخلو من أحد أمرين :

الأول : أن يكون قصده من هذا الطواف التقرب إلى الله جل وعلا معتقداً أن ذلك مما يقرب إلى الله سبحانه وتعالى فهذا ابتداء في دين الله وضلالة عن طريق الهدى والرشاد، ومنكر عظيم يجب التحذير منه^(٢)؛ لأنه مفض إلى الأمر الثاني . ذلك أن الله جل وعلا قد أكمل دينه الذي ارتضاه لعباده فما من شيء يقرب إلى الله سبحانه وتعالى إلا وقد أبانه ودل عليه رسوله ﷺ قال الله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾^(٣).

قال ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية : (هذه أكبر نعم الله تعالى على هذه الأمة حيث أكمل تعالى لهم دينهم فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم صلوات الله وسلامه عليه، ولا دين إلا ما شرعه، وكل شيء أخبر به فهو حق

(١) تقدمت الإشارة إليه في المطلب الذي قبله .

(٢) قال النووي في المجموع ٢٧٥ / ٨ : (لا يجوز أن يطاف بقبره ﷺ) ثم قال : (ولا يغتر بمخالفة كثير من العوام وفعلهم ذلك فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بالأحاديث الصحيحة وأقوال العلماء - أي في ضوئها - ولا يلتفت إلى محدثات العوام وغيرهم وجهالاتهم ...) .

(٣) سورة المائدة، الآية ٣ .

وصدق، لا كذب فيه ولا خلف) (١).

ويقول ابن سعدي رحمه الله في تفسيره : ﴿ اَلْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ بتمام النصر وتكميل الشرائع الظاهرة والباطنة، الأصول والفروع، ولهذا كان الكتاب والسنة كافيين كل الكفاية في أحكام الدين وأصوله وفروعه) (٢).

وقد حذر الله عباده أن يسلكوا طريق الأمم السابقة فيحلوا ويحرموا من تلقاء أنفسهم، أو يشرعوا من أنواع العبادات والقراءات ما لم يأذن به الله وإنما حسنته أهواؤهم وزينته عقولهم، فقال تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (٣). وقد كان النبي ﷺ شديد التحذير لأُمته من سلوك هذه الطريق الذي سلكته الأمم السابقة، وذلك لعلمه ﷺ بأن هذه الأمة لن تخطيء سنن من قبلها، بل ستدخل مداخلها، وتسلك طرقها، وتسير على منوالها، كما أخبر بذلك في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لتبتعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم » قلنا : يا رسول الله، اليهود والنصارى ؟ قال : « فمن ؟ » متفق عليه (٤).

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٣/٢ .

(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ١١٥/٢ .

(٣) سورة الشورى الآية ٢١ .

(٤) أخرجه البخاري في الاعتصام بالسنة، باب قول النبي ﷺ : « لتبتعن سنن من كان قبلكم » ١٥١/٨، ومسلم في العلم، ٢١٩/١٦ .

فكان عليه الصلاة والسلام يحذر أمته من البدع في الدين، والتعبد بما لم يشرعه رب العالمين، كما جاء في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه وفيه : « ... وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة »^(١).

بل كان عليه الصلاة والسلام يحذر من ذلك دائماً في خطبه، إذ يقول فيها : « أما بعد : فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة »^(٢).

ومما سبق يُعلم : أن الطواف بغير بيت الله العتيق، تعبداً لله، وتقرباً لله جل وعلا يُعد بدعة وضلالة .

الثاني : أن يكون الطواف بتلك القبور والأضرحة والمشاهد، تقرباً لأصحابها رجاء نفعهم، أو خوف ضرهم . وهذا

(١) أخرجه أحمد ٤/١٢٦، ١٢٧، وأبو داود في السنة، باب في لزوم السنة ٢٠٠/٤ (٤٦٠٧) . والترمذي في العلم، باب الأخذ بالسنة واجتناب البدعة ٤/١٤٩، ١٥٠ (٢٨١٦) وقال : حسن صحيح . وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين ١٥/١ (٤٢) ، والدارمي ١/٤٤، ٤٥ . والحاكم ١/٩٧، وابن حبان كما في الموارد ص ٥٦ (١٠٢) .

(٢) أخرجه مسلم في الجمعة، باب خطبته ﷺ في الجمعة ٦/١٥٣، من حديث جابر بن عبد الله قال : (كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش، يقول صبحكم ومساکم ...) الحديث .

ما يحصل من بعض المنتسبين إلى الإسلام . إذ تجد بعضهم يقصد تلك الأماكن وهو يرجو نفعها أو يخاف نقيمتها، فيقدم لها النذور والقرايين، ويقيم عندها، ويطوف بها . ويقبل أعتابها، ويستلم أركانها، ويتمسح بجدرانها، داعياً وراجياً، ومستغيثاً ومستجيراً . ولا شك أن هذا من أخطر الأمور، لأن في هذا الصنيع صرفاً لعبادة أمر الله عباده بها^(١)، وقد أخبر سبحانه وتعالى في كتابه الكريم أن دعوة الأنبياء جميعاً اتفقت على إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾^(٢)، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾^(٣) .

فمن صرف شيئاً من العبادات لغير الله جل وعلا فقد عبد غير الله، وأشرك في عبادته مع الله، وهذا أظلم الظلم، وأعظم الذنوب وأخطرها، كما قال تعالى على لسان لقمان وهو يعظ ابنه : ﴿ يَبْنِىْ لَا شُرَكَ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾^(٤) . ولما سئل عليه الصلاة والسلام عن أعظم الذنوب قال : « أن تجعل لله

(١) يقول الشيخ الأمين الشنقيطي في تفسيره لسورة الحجرات : (اعلم أنه يجب على كل مسلم أن يتأمل في معنى العبادة، وهي تشمل جميع ما أمر الله أن يتقرب إليه به من جميع القربات، فيخلص تقربه بذلك إلى الله ولا يصرف شيئاً منه لغير الله كائناً ما كان) أضواء البيان ٦٢٦/٧ .

(٢) سورة البينة، الآية ٥ .

(٣) سورة الأنبياء، الآية ٢٥ .

(٤) سورة لقمان، الآية ١٣ .

نداً وهو خلقك»^(١). فإذا كان الله جل وعلا تفرد بالخلق والإيجاد، والرزق والإنعام، كان حقاً على العباد أن يفردوه بالعبادة وحده دون أحد سواه .

ولما كان الشرك بهذه المثابة من الخطورة والعظم، أخبر سبحانه أنه محبط للأعمال الصالحة مهما عظمت أو كثرت، قال تعالى مخاطباً نبيه عليه الصلاة والسلام وغيره تبع له في هذا الخطاب : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٦٥) بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ^(٦٦) ﴿ ^(٢)، وكما أخبر أنه من مات وهو مشرك فقد حُرم رحمة الله ومغفرته، واستحق دوام غضبه ونقمته، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ ^(٣) .

وبهذا يُعلم : أن الطواف بغير بيت الله العتيق من أخطر الذنوب، وأعظم الآثام . وأن من أوجب الواجبات على المسلمين عامة، وعلى علمائهم خاصة أن يحذروا الواقعين في

(١) جزء من حديث عبد الله بن مسعود، أخرجه البخاري في تفسير سورة البقرة، باب قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ (٣) ١٤٨/٥ ، وفي الأدب، باب قتل الولد خشية أن يأكل معه (٢٠) ٧٥/٧ ، وفي الحدود، باب إثم الزناة (٢٠) ٢١/٨ ، وفي التوحيد، باب قول الله تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ (٤٠) ٢٠٧/٨ . ومسلم في الإيمان، باب الشرك أقبح الذنوب ٧٩/٢ ، ٨٠ .

(٢) سورة الزمر، الآيتان ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) سورة النساء، الآية ٤٨ ، والآية ١١٦ .

أنواع الطواف وأحكامه ————— د. عبدالله بن إبراهيم الزاحم

هذه المخالفة، وأن يبينوا لهم الواجب عليهم من إفراده جل وعلا بالعبادة، وأنه لا يجوز لهم الطواف بغير بيت الله الحرام^(١)، ولا أن يصرفوا شيئاً من العبادات لهذه القبور ولا لأصحابها، من دعاء أو استغاثة، أو نذر أو قربان، أو تمسح أو استلام .

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يهدي ضال المسلمين، وأن يرد المسلمين إلى التمسك بكتابه الكريم وسنة رسوله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم .

أنواع الطواف

سبقت الإشارة إلى أن الطواف عبادة من العبادات التي يتقرب العبد بها إلى خالقه ومولاه، ولا يشترط للطواف أن يكون في نسك من حج أو عمرة، بل يصح التنفل بأدائه وحده في أي ساعة من ليل أو نهار، كما قال ﷺ : « يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار »^(٢).

(١) قال ابن تيمية : (ويحرم طوافه بغير البيت اتفاقاً . واتفقوا أنه لا يقبله ولا يتمسح به، فإنه من الشرك، والشرك لا يغفره الله) الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ص ١١٩ .

(٢) أخرجه أحمد ٨٠/٤ - ٨٤، وأبو داود في المناسك، باب الطواف بعد العصر ١٨٠/٢ (١٨٩٤)، والترمذي في المناسك، باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد المغرب ١٧٨/٢ (٨٦٩) وقال : حسن صحيح، =

فالحديث دال على مشروعية الطواف، ولو لم يرتبط بنسك من حج أو عمرة، والكلام في هذا النوع أعني : الطواف في غير نسك، سيتناوله الكلام في شروط الطواف، وواجباته، وآدابه، وسننه، لأن الكلام في تلك الموضوعات يتناول الطواف من حيث هو دون النظر إلى أنواعه .

والطواف في العمرة، لا يخرج في أنواعه عن الطواف في الحج، لأن من الأنساك المتمتع^(١)، وهو : الإحرام بالعمرة من ميقات بلده، ويفرغ منها ثم ينشئ الحج من مكة في عامه .
فالحديث عن أنواع الطواف في الحج يتناول أنواع الطواف في العمرة أيضاً .

وأنواع الطواف في الحج ثلاثة هي :

- ١ - طواف القدوم .
- ٢ - طواف الإفاضة .
- ٣ - طواف الوداع^(٢) .

= والنسائي في المواقيت، باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة (٤١)
٢٨٤ / ١ (٥٨٥)، وفي المناسك، باب إباحة الطواف في كل الأوقات
(١٢٧)، ٢٢٣ / ٥ (٢٩٢٤)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب ما جاء
في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت (١٤٩) ٣٩٨ / ١ (١٢٥٤)،
والدارمي ٧٠ / ٢ .

- (١) أنساك الحج ثلاثة وهي : الأفراد، والتمتع، والقران .
- (٢) لا خلاف بين العلماء أن أنواع الطواف في الحج إنما هي هذه الأنواع الثلاثة . قال ابن رشد : (وأما أعداده، فإن العلماء أجمعوا على أن =

وسأتناول الحديث عنها في ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : في طواف القدوم .

المبحث الثاني : في طواف الإفاضة .

المبحث الثالث : في طواف الوداع .

المبحث الأول : طواف القدوم^(١) :

يشرع للدخول إلى مكة أن يبادر بالتوجه إلى المسجد الحرام للطواف بالبيت العتيق، فإن هذا الطواف تحية للبيت،

= الطواف ثلاثة أنواع : طواف القدوم على مكة، وطواف الإفاضة بعد رمي جمرة العتبة يوم النحر، وطواف الوداع (بداية المجتهد ٣٤٣/١، وانظر : المغني ٣١٦/٥، المجموع ١١/٨، موسوعة الإجماع ٧٦٨/٢ إلا أن السرخسي أفرد بـ (لوف العمرة، وجعله نوعاً رابعاً فقال : (اعلم بأن الطواف أربعة : ثلاثة في الحج، وواحد في العمرة) - ثم ذكر أنواع الطواف في الحج وهي : القدوم، والإفاضة، والوداع، ثم ذكر الطواف الرابع، وهو طواف العمرة وقال : (وليس في العمرة طواف صدر - أي وداع - ولا طواف قدوم) المبسوط ٣٤/٤، ٣٥ . وسيتضح أن الخلاف لفظي في المبحث الأول من هذا الفصل . وأكثر من رأته عدد أنواع الطواف السندي في لباب المناسك حيث أوصله إلى سبعة أنواع هي : ١ - القدوم . ٢ - الزيارة . ٣ - الصدر . ٤ - العمرة . ٥ - النذر . ٦ - تحية المسجد - لكل من دخل المسجد - . ٧ - التطوع - أي النافلة - .

(١) ويسمى أيضاً : طواف القادَم، والورود، والوارد، وطواف التحية، وطواف اللقاء، وطواف أول العهد بالبيت، وطواف إحداث العهد بالبيت، وطواف الصدر، وطواف الصادر . انظر : المجموع ١٢/٨، شرح الإيضاح للنووي ص ٢٢٨، المبسوط ٣٤/٤، حاشية ابن عابدين ٤٩٤/٢، حاشية قليوبي ١٠٢/٢ .

كتحية المسجد، تشرع للداخل إلى المسجد^(١).

لما روت عائشة - رضي الله عنها - : (أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف) متفق عليه^(٢). وقال الإمام الشافعي - رحمه الله - : (لم يبلغنا أنه حين دخل مكة لوى لشيء، ولا عرج في حجته ولا عمرته كلها حتى دخل المسجد، ولا صنع شيئاً حين دخل المسجد، لا ركع ولا صنع غير ذلك حتى بدأ بالبيت فطاف) . وحكي ذلك عن عطاء^(٣).

والداخل إلى المسجد الحرام لا يخلو حاله من أحد الأحوال التالية :

١ - أن يدخلها محرماً . وهو في هذه الحال لا يخلو إحرامه من الأنواع الآتية :

أ - أن يكون محرماً بالعمرة . سواء أكانت عمرة مفردة أم متمتعا بها إلى الحج - أي : متمتعا - .

(١) قال ابن قدامة : (الطواف تحية المسجد الحرام، فاستحب البداية به، كما استحب لداخل غيره من المساجد أن يصلي ركعتين) ٢١٣/٥ .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) الأم للشافعي ١٦٩/٢ ، ١٧٠ ، وقال ابن قدامة في المغني ٢١٣/٥ : (والمستحب لمن دخل المسجد أن لا يعرج على شيء قبل الطواف بالبيت اقتداء برسول الله ﷺ، فإنه كان يفعل ذلك) ويستثنى من ذلك : من خاف الصلاة المفروضة، أو السنة المؤكدة، أو وجد جماعة قائمة، أو تذكر فائتة مكتوبة، فإنه يقدم ذلك على الطواف . انظر : الأم ١٧٠/٢ ، المجموع ١١/٨ ، الدر المختار، وحاشية ابن عابدين عليه ٤٩٢/٢ .

- ب - أن يكون محرماً بالحج وحده - أي : مفرداً .
 ج - أن يكون محرماً بالحج والعمرة معاً - أي : قارناً .
 ٢ - أن يدخلها حلالاً، غير محرم^(١) .
 وبهذا يعلم أنه ليس على أهل مكة طواف قدوم - ما داموا فيها - لانعدام الدخول في حقهم^(٢) .

المطلب الأول : طواف المعتمر :

الداخل إلى مكة محرماً بالعمرة سواء أكانت مفردة أم متمتعاً بها إلى الحج لا يسن له أن يطوف للقدوم قبل أدائه للعمرة، لأنه وقت دخوله شرع له طواف مفروض، وهو طواف العمرة فيسقط عنه طواف القدوم كمن دخل المسجد وقت الفريضة لم يشرع له صلاة تحية المسجد .

(١) الدخول إلى مكة بغير إحرام ليس محل النظر في هذا المبحث وإنما يكون النظر فيه عند الحديث على حكم الإحرام، وهل يجوز دخول مكة بغير إحرام أم لا ؟ وهل هناك فرق بين المتردد عليها كالحطاب ومثله المزارع، وسائق السيارة العامة بين مكة وغيرها من المدن أم لا ؟ وهل هناك فرق بين من كان دون المواقيت ومن كان خارجاً عنها أم لا ؟ إلى غير ذلك من الأمور . قال ابن عابدين في حاشيته : (ثم ابتداء الطواف - فإن كان - حلالاً فطواف التحية، أو محرماً بالحج فطواف القدوم . . . أو بالعمرة فطوافها، ولا قدوم لها) ٤٩٢/٢ . وقال الرافعي في شرح الوجيز : (يأتي به - أي طواف القدوم - من دخلها سواء كان تاجراً . أو حاجاً، أو دخلها لأمر آخر) مع المجموع ٢٧٣/٧ .

(٢) انظر الهداية وشرح فتح القدير عليها ٢٥٨/٢، المجموع ١٢/٨، شرح الإيضاح ص ٢٢٩ .

فالمعتمر ليس عليه إلا طواف واحد عند قدومه، وهو طوافه لعمرته قال ابن رشد : (أجمعوا على أنه ليس على المعتمر إلا طواف القدوم، وأجمعوا أن من تمتع بالعمرة إلى الحج أن عليه طوافين : طوافاً للعمرة لحله منها، وطوافاً للحج يوم النحر^(١) . وقال السرخسي : (وليس في العمرة طواف الصدر، ولا طواف القدوم)^(٢) .

وطواف المعتمر لعمرته لا خلاف بين العلماء أنه ركن من أركان العمرة لا تصح إلا به . قال الكاساني : (وأما ركنها - أي العمرة - فالطواف، لقوله عز وجل : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(٣) ، ولإجماع الأمة عليه)^(٤) .

وقال الدسوقي : (الركن هو : ما لا بد من فعله، ولا يجزىء بدلاً عنه دم ولا غيره، وهي : الإحرام، والطواف، والسعي)^(٥) .

(١) بداية المجتهد، ٣٤٤/١ .

(٢) المبسوط، ٣٥/٤ .

(٣) سورة الحج، الآية ٢٩ .

(٤) بدائع الصنائع ٢/٢٢٧ . وانظر : المبسوط للسرخسي ٣٥/٤، وحاشية ابن عابدين ٢/٤٧٢ . ومما ينبه عليه هنا : أن الطواف وإن كان ركناً عند الأحناف فليس ذلك للأشواط كلها بل لمعظمها . فإذا طاف أكثر الأشواط السبعة فقد صحت عمرته . وسيأتي - بإذن الله - مزيد تفصيل لهذا الأمر عند الحديث على شروط الطواف وواجباته .

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٢١، وانظر : قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ١٤٩، مواهب الجليل ٣/٦٤، ٨٢ .

وقال النووي في شرح المذهب : (واعلم أن العمرة ليس فيها طواف قدوم، وإنما طواف واحد يقال له طواف الفرض، وطواف الركن)^(١).

وقال ابن النجار الحنبلي : (وأركان العمرة : إحرام، وطواف، وسعي)^(٢) وحكم المتمتع حكم المعتمر، لأن دخوله إلى مكة أولاً بالعمرة، فلا يسن له طواف للقدوم إلا عند الإمام أحمد - رحمه الله - فإنه ذهب إلى أن المتمتع يسن له طواف القدوم بعد الوقوف بعرفة . ففي رواية الأثرم : (قال : قلت لأبي عبدالله - رحمه الله - فإذا رجع إلى منى يطوف ويسعى ؟ قال : يطوف ويسعى لحجه، ويطوف طوافاً آخر للزيارة . عاودناه في هذا غير مرة، فثبت عليه)^(٣).
قال الموفق في المغني : (ولا أعلم أحداً وافق أبا عبد الله على هذا الطواف)^(٤).

المطلب الثاني : طواف المفرد :

المحرم بالحج وحده - المفرد - لا يخلو حاله إما أن يكون دخوله إلى مكة قبل يوم عرفة، وإما أن يتأخر ويضيق عليه

(١) المجموع ١١/٨ وقال ١٢/٨ : (قال أصحابنا : حتى لو طاف المعتمر بنية طواف القدوم وقع عن طواف العمرة) وانظر : شرح المحلى على المنهاج مع حاشية القليوبي ١٠٢/٢ .

(٢) منتهى الإرادات لابن النجار ٢٨٧/١، وانظر : غاية المنتهى ٤٤٢/١ .

(٣) انظر المغني، ٣١٥/٥ .

(٤) المرجع السابق . وسيأتي مزيد تفصيل لهذا القول ودليله في المطلب الثاني .

الوقت، فلا يتمكن من دخولها إلا بعد الوقوف بعرفة .

فهل يشرع له طواف القدوم أم لا ؟ وهل لطواف القدوم وقت يفوت بمضيه أم لا ؟ هذا ما نسعى للتعرف عليه في هذا المطلب من خلال بحث المسألتين التاليتين وهما :

المسألة الأولى : حكم طواف القدوم للمفرد إذا دخل مكة قبل يوم عرفة .

المسألة الثانية : هل يشرع طواف القدوم لمن لم يدخل مكة إلا بعد الوقوف بعرفة أم لا ؟

المسألة الأولى : حكم طواف القدوم للمفرد إذا دخل مكة قبل يوم عرفة . لا خلاف بين العلماء أن المفرد إذا دخل مكة قبل يوم عرفة يشرع له طواف القدوم، وإنما اختلفوا في حكم ذلك على قولين :

القول الأول : أن طواف القدوم سنة، وليس بواجب، فلا يترتب على تركه دم، ولا إثم . وإلى هذا ذهب : أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وبه قال الثوري، وابن المنذر، ورواية عن مالك^(١).

(١) انظر : المبسوط ٣٤/٤، بدائع الصنائع ١٤٦/٢، شرح فتح القدير على الهداية ٤٥٧/٢، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٩٤/٢، قال ابن عبد البر : هو قول مالك عند أهل المدينة، وهي رواية ابن وهب وابن نافع وأشهب عنه، وهو قول جمهور أهل العلم من فقهاء الحجاز والعراق . حكاها القرطبي في جامعه ٥١/١٢، شرح الوجيز ٢٧٢/٧، ٢٧٣، المجموع ١٩، ١٢/٨ . المغني ٣١٦/٥، الإنصاف ٦١/٤، كشاف القناع ٦٠٥/٢ . وهو الصحيح من المذهب .

القول الثاني : أنه واجب، يجب بتركه دم . إلا إن تركه تداركا لإدراك الوقوف بعرفة . وإلى هذا ذهب : مالك، ورواية عن أحمد، وبه قال أبو ثور^(١).

(١) انظر : الجامع للقرطبي ٥١/١٢ وقال : (وهي رواية ابن القاسم وابن عبدالحكم عن مالك) وفي المدونة ٢٩٨/١ (قال مالك : إن دخل غير مراهق مفرداً بالحج أو قارناً فلم يطف بالبيت حتى مضى إلى عرفات فإنه يهريق دماً) وانظر : مواهب الجليل والتاج والإكليل ٨٢، ٦٤/٣، حاشية الدسوقي ٣٣/٢ مع الشرح الكبير، الشرح الصغير ٣٤١/٢، توضيح المناسك، وحاشية هداية الناسك ص ٧٧، وأشار إلى اختلاف المذهب في ركنيته . ويشترط المالكية لوجوب الدم على من ترك طواف القدوم ثلاثة شروط :

١ - أن لا يحرم المفرد والقارن من الحل، ولو كان مقيماً بمكة .

٢ - أن لا يزاحمه الوقت، بحيث يخشى فوات الحج، فإن خشي فوات الحج خرج وتركه .

٣ - أن لا يردف الحج على العمرة، فإن أردفه على العمرة كان طوافه تطوعاً، لأنه بمنزلة المكي . فإن اختل شرط من الثلاثة لم يجب عليه طواف القدوم، ولا دم عليه .

انظر : الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣٤٠/٢، الشرح الصغير على أقرب المسالك ٣٣٥/٢، ٣٤١ مع حاشيته بلغة السالك للصاوي، توضيح المناسك وحاشيته ص ٧٧، ٧٨ .

(تنبيه) قال الزحيلي في الفقه الإسلامي وأدلته ١٤٦/٣ بعد أن أورد شروط المالكية الثلاثة لوجوب طواف القدوم، وأنه إن اختل شرط منها لم يجب عليه طواف القدوم، ولا دم عليه : (ووجوب الدم على من ترك طواف القدوم بشرطين :

أولهما : أن يقدم السعي بعد ذلك الطواف على الإفاضة .
وثانيهما : ألا يعيد سعيه بعد الإفاضة حتى رجع لبلده . فإن أعاده بعد =

الأدلة :

١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

بقوله تعالى : ﴿ وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(١)

وجه الاستدلال منها : أن أمر الله بالطواف، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار^(٢).

= الإفاضة، فلا دم عليه . ولعل هذا من الزحيلي سبق قلم أو نظر، فالمالكية اشترطوا لوجوب الدم على من ترك طواف القدوم ثلاثة شروط، فمن تحققت فيه الشروط الثلاثة وجب عليه الدم، ومن اختل فيه شرط منها فلا دم عليه .

ثم أوردوا مسألة أخرى وهي : إذا طاف من لم يجب عليه طواف القدوم قبل الوقوف بعرفة تطوعاً، كطواف المردف، وطواف المحرم من مكة للحج، ثم سعى بعد طواف التطوع للحج، فماذا يترتب عليه ؟ فكان الجواب : يترتب عليه الدم بشرطين وهما المذكوران في نص الزحيلي - فالشرطان متعلقان بالسعي لا بالطواف، لأن المالكية يوجبون أن يكون السعي بعد طواف واجب، وهما في الحج عند المالكية : القدوم، والإفاضة، قال الصاوي : ([والسعي يجب أن يكون بعد طواف واجب] أي : وجوباً غير شرط - كما يأتي - من أن شرط صحته تقدم طواف، وكون الطواف واجباً غير شرط) . وقال الدردير في الشرح الصغير : (إن اختل شرط من الثلاثة فلا قدوم عليه، فيجب عليه تأخير سعيه بعد الإفاضة ليقع بعد طواف واجب فإن قدمه ...) .

انظر : المراجع السابقة : المغني ٣١٦/٥، الإنصاف ٦١/٤، المجموع ١٩/٨، وهو وجه للشافعية وصفه النووي بأنه : وجه ضعيف شاذ .

(١) سورة الحج، الآية ٢٩ .

(٢) الهداية وشرح فتح القدير ٤٥٧/٢ .

وقالوا : إن المراد بالطواف في الآية طواف الإفاضة، وسياق الآية دال عليه، لأن هذا الطواف جاء في معرض التحلل وقضاء المناسك، من حلق - ونحوه مما فيه إزالة التفت^(١) - ونحر، وطواف . وهي التي يحصل بها التحلل . فصدر الآية تعالى : ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(٢) .

وقالوا : إن طواف القدوم لا يجب على أهل مكة بالإجماع، ولو كان ركنا لوجب عليهم، لأن الأركان لا تختلف بين أهل مكة وغيرهم، كطواف الزيارة^(٣) .

وقالوا : أجمع أهل التفسير أن المراد بالطواف في الآية طواف الإفاضة^(٤) . قال القرطبي : (الطواف المذكور في هذه الآية هو طواف الإفاضة، الذي هو من واجبات الحج . قال الطبري : لا خلاف بين المتأولين في ذلك)^(٥) .

٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

أ - بقوله تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ وقال في سياق

(١) التفت : الشعث والوسخ بترك الاستحداد والادهان، وقضاؤه بإزالته بنحو قص الأظفار، والشارب، وحلق العانة . انظر : القاموس ص ٢٩٢، المصباح المنير ٧٥/١ .

(٢) سورة الحج، الآية ٢٩ . انظر : بدائع الصنائع ١٤٦/٢ .

(٣) انظر : المرجع السابق، بداية المجتهد ٣٤٤/١ .

(٤) بدائع الصنائع ١٤٦/٢ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٠/١٢ .

الآية : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(١).

وجه استدلالهم منها :

أن الله - عز وجل - لم يفترض على الحاج إلا طوافاً واحداً ولم يحدد وقته، لأن الواو لا تقتضي الترتيب، وطواف القدوم يجزئ عن طواف الإفاضة، كما أن طواف الإفاضة يجزئ عن طواف القدوم، فدل ذلك على أن طواف القدوم واجب^(٢).

ب - بقوله ﷺ : « من أتى البيت فليحيه بالطواف »^(٣).

وجه الاستدلال منه :

أن النبي ﷺ أمر من أتى البيت بالطواف، والأمر للوجوب، فدل ذلك على وجوب طواف القدوم .

ج - بفعله ﷺ وأنه طاف للقدوم، مع قوله ﷺ : « خذوا عني مناسككم » .

وجه الاستدلال منه :

أن النبي ﷺ طاف للقدوم حين دخل مكة، وقد قال : « خذوا عني مناسككم » فدل ذلك على أن طواف القدوم من

(١) سورة الحج، الآيتان ٢٧، ٢٩ .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٢/١٢، بداية المجتهد ٣٤٣/١ .

(٣) أورده المرغيناني في الهداية ٤٥٧/٢ . وقال في شرح فتح القدير : هذا غريب جداً، ولو ثبت كان الجواب بأن هناك قرينة تصرف الأمر عن الوجوب، وهو التحية، فإن مفهومها التبرع . ا.هـ بتصرف .

المناسك التي يجب فعلها، أو جبرها بالدم .

الرأي المختار :

الذي أختاره هو ما ذهب إليه الجمهور من أن الطواف سنة، وليس بواجب، فلا يلزم من تركه دم . لما يأتي :

١ - أن الطواف المأمور به في الآية إنما هو طواف الإفاضة الواقع بعد الوقوف بعرفة، فلا يكون طواف القدوم داخلا في هذا الأمر .

٢ - لم يرد أنه ﷺ أمر به أحداً من أصحابه، أو أمر من تركه بإقامة دم .

٣ - سقوط هذا الطواف عن الحائض، وعن الداخل إلى مكة بعد يوم عرفة، فلو كان واجبا لوجب قضاؤه وتداركه، أوجبره بدم . والله أعلم .

المسألة الثانية :

هل يشرع طواف القدوم لمن لم يدخل مكة إلا بعد الوقوف بعرفة أم لا ؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : لا يشرع له طواف القدوم، لفوات وقته .

والى هذا القول ذهب جمهور العلماء، ومنهم أصحاب المذاهب الثلاثة ما عدا أحمد^(١) .

(١) انظر : الهداية وشرحها فتح القدير ٥٠٨/٢، حاشية ابن عابدين ٤٩٤/٢ =

القول الثاني : يشرع طواف القدوم للمفرد بعد يوم عرفة، إذا لم يأت مكة قبل ذلك ولا طاف للقدوم . وإلى هذا ذهب أحمد^(١).

الأدلة :

١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أ - بحديث عائشة - رضي الله عنها - وفيه : (فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً)^(٢).

وجه الاستدلال منه :

أن الطواف المشار إليه بعد الرجوع من منى إنما هو طواف الإفاضة فإنها لم تذكر طوافاً آخر، فلو كان هذا الذي ذكرته طواف القدوم، لكانت قد أخلت بذكر طواف الزيارة، الذي هو ركن الحج، ولا يتم الحج إلا به، وذكرت ما

= التاج والإكليل ومواهب الجليل ٨٢/٣، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣٤٤/٢، الشرح الصغير ٣٤٢/٢، المجموع ١٢/٨، شرح الإيضاح ص ٢٢٩، شرح الوجيز ٢٧١/٧ .

(١) انظر : الفروع ٥١٦/٣، ٥١٧، الإنصاف ٤٣/٤، منتهى الإرادات ٢٨٢/١، كشف القناع ٥٨٦/٢، ٥٨٧، غاية المنتهى ٤٣٦/١ خلافاً

للموفق، وابن تيمية، وابن رجب، انظر : مجموع الفتاوى ١٣٩/٢٦ .

(٢) أخرجه البخاري في الحج، باب طواف القارن (٧٧) ١٦٨/٢ .

أنواع الطواف وأحكامه ————— د. عبدالله بن إبراهيم الزاحم

يستغنى عنه^(١).

ب - أن عائشة - رضي الله عنها - لما حاضت قرنت الحج والعمرة بأمره ﷺ، ولم تكن طافت للقدوم، لم تطف للقدوم ولا أمرها به النبي ﷺ^(٢).

ج - لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه الذين تمتعوا معه في حجة الوداع، ولا أمر به النبي ﷺ أحداً^(٣).

د - أن طواف القدوم، طواف لتحية البيت، فطوافه بعد يوم عرفة للإفاضة يغني عن طواف القدوم، كتحية المسجد تسقط بأداء الفريضة^(٤).

هـ - أن طواف القدوم لو لم يسقط بالطواف الواجب، لشرع في حق المعتمر طواف للقدوم مع طواف العمرة، لأنه أول قدومه إلى البيت، فهو به أولى من المتمتع^(٥)، الذي يعود

(١) انظر : المغني ٣١٥/٥، وقال : (ما ذكرت إلا طوافاً واحداً، فمن أين يستدل به على طوافين ؟) .

(٢) المغني ٣١٥/٥، وقال : (وقد ذكر الخرقى في المرأة إذا حاضت فخشيت فوات الحج، أهلت بالحج، وكانت قارئة، ولم يكن عليها قضاء طواف القدوم) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) انظر : شرح فتح القدير ٥٠٨/٢، حاشية ابن عابدين ٤٩٢/٢، المجموع ١٢/٨، المغني ٣١٥/٥ .

(٥) سبقت الإشارة إلى أن الحنابلة يقولون بطواف القدوم للمتمتع بعد طواف الإفاضة، ويقولون به كذلك للمفرد والقارن إذا لم يأتيا مكة قبل يوم =

إلى البيت بعد رؤيته وطوافه به .

٢ - استدلال الفريق الثاني بما يلي :

أ - بحديث عائشة - رضي الله عنها - المتقدم .

وجه استدلالهم منه :

أن عائشة - رضي الله عنها - أشارت إلى أن من جمع بين الحج والعمرة إنما طافوا طوافاً واحداً، وأن الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج طافوا مرتين . ومعلوم أن الذين جمعوا بين الحج والعمرة - القارين - قد طافوا لقدمهم أثناء دخولهم مع رسول الله ﷺ وطاف المتمتعون كذلك لعمرتهم فدل ذلك على أن الطواف الآخر المشار إليه للمتمتعين إنما هو طواف القدوم^(١) .

ب - أن طواف القدوم مشروع، فلم يكن طواف الزيارة مسقطاً له، كتحية المسجد قبل التلبس بالفرض^(٢) .

الرأي المختار :

الذي أختاره، هو ما ذهب إليه الجمهور : من سقوط طواف القدوم عن المفرد - ومثله القارن - إذا لم يدخل مكة قبل يوم النحر، وأنه لا يسن لهما ولا للمتمتع الطواف للقدوم بعد

= النحر، ولم يطوفا طواف القدوم .

(١) انظر : المغني ٣١٥/٥، كشف القناع ٥٨٦/٢ .

(٢) انظر المرجعين السابقين .

طواف الإفاضة، لما يلي :

١ - أن الطواف الذي أخبرت به عائشة، وفرقت به بين المتمتع والقارن، هو الطواف بين الصفا والمروة، لا الطواف بالبيت . فأخبرت عن القارين أنهم اكتفوا بطواف واحد بينهما، لم يضيفوا إليه طوافاً آخر يوم النحر، وأخبرت عن المتمتعين، أنهم طافوا بينهما طوافاً آخر بعد الرجوع من منى للحج وذلك الأول كان للعمرة . فيوافق هذا حديثها الآخر، وهو قول النبي ﷺ : « يسعك طوافك بالبيت، وبين الصفا والمروة لحبك وعمرتك »^(١) (٢) .

٢ - أنه لم ينقل عنه ﷺ أنه أمر أحداً من أصحابه الذين تمتعوا بالطواف مرة أخرى بعد طواف الإفاضة .

٣ - أنه لم ينقل عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - الذين تمتعوا معه ﷺ : (أنهم طافوا طوافاً آخر بعد طواف الإفاضة) .

٤ - أنه لم ينقل عن عائشة - رضي الله عنها - أنها طافت للقُدوم مع طواف الإفاضة، مع أنها - رضي الله عنها - لم تطف

(١) أخرجه مسلم في الحج، في باب تحليل المعتمر المتمتع ١٥٦/٨ .

(٢) انظر : زاد المعاد لابن القيم ٢/٢٧٣، وقد سبقه إلى هذا الجمع الحسن البيهقي، فقد قال : (إنما أرادت عائشة رضي الله عنها بقولها فيهم : « إنما طافوا طوافاً واحداً » السعي بين الصفا والمروة، بين في رواية جابر ابن عبد الله الأنصاري) السنن الكبرى ١٠٦/٥ .

بالبیت فور قدومها لكونها كانت حائضاً، ولا أمرها النبي ﷺ بذلك .

٥ - أن طواف القدوم تحية للمسجد الحرام، فإذا طاف الداخل للفرض طواف الإفاضة أسقط طواف القدوم، كتحية المسجد تسقط بصلاة الداخل للفريضة .

٦ - الاتفاق على أن المعتمر لا يطوف للقدوم، بل يسقط بطواف العمرة، ودخوله فيه .

فكذلك المتمتع يسقط طواف القدوم عنه، ويجزى عنه طوافه للعمرة ابتداء . وليس الذهاب للمشاعر مما يشرع للقادم منها طواف القدوم، للاتفاق على أن المفرد والقارن إذا طافا للقدوم قبل يوم عرفة لا يشرع لهما طواف القدوم مع طواف الزيارة . (والله أعلم) .

المطلب الثالث : طواف القارن :

سبقت الإشارة في المطلب الثاني إلى مسألتين هما :

المسألة الأولى : حكم طواف القدوم للمفرد إذا دخل مكة قبل يوم عرفة . فهل القارن مثل المفرد في هذه المسألة أم يختلف عنه ؟ والنظر في هذه المسألة للقارن يدفع إلى النظر في أصل المسألة وهي : هل أفعال القارن مثل أفعال المفرد ؟ وهل تدخل أفعال العمرة في أفعال الحج ؟ أم أن أفعال القارن تختلف عن المفرد، وأن القارن تلزمه أفعال العمرة وأفعال الحج معاً ؟

هذا ما سأطرق إليه لمعرفة ماذا يلزم القارن من طواف ؟

أما المسألة الثانية : وهي هل يشرع طواف القدوم لمن لم يدخل مكة إلا بعد الوقوف بعرفة أم لا ؟ فإنها تشمل القارن والمفرد على حد سواء ، كما سبق التنبيه إليه .

مسألة : ماذا يلزم القارن من طواف ؟

اختلف العلماء فيما يلزم القارن من طواف على قولين :

القول الأول : لا يلزم القارن بين الحج والعمرة إلا ما يلزم المفرد ، وأنه يجزئه طواف واحد ، وسعي واحد ، لحجه وعمرته . وإلى هذا ذهب : مالك ، والشافعي ، وأحمد - من أصحاب المذاهب - وبه قال : ابن عمر ، وجابر بن عبدالله ، وعائشة - رضي الله عنهم - وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والحسن البصري ، وأبو ثور ، وإسحاق ، وداود ، وابن المنذر وابن حزم - رحمهم الله - ^(١) .

القول الثاني : يلزم القارن طوافان وسعيان ، طواف وسعي للعمرة ، وطواف وسعي للحج وإلى هذا ذهب : أبو حنيفة ، وأحمد في رواية . وبه قال : مجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، وجابر بن زيد ، وعبدالرحمن بن الأسود ، والثوري ، وحمام بن

(١) انظر : المدونة ٣١٤/١ ، مواهب الجليل ٥١/٣ ، حاشية الدسوقي ٢٨/٢ ، الشرح الصغير ٣٣٥/٢ ، توضيح المناسك وحاشيته ص ٧٧ ، المجموع ٦١/٨ ، شرح السنة للبغوي ٨٤/٧ ، نهاية المحتاج ٣٢٣/٣ ، المغني ٣٤٧/٥ . انتهى الإرادات ٢٤٤/١ ، غاية المتهى ٣٩٢/١ ، بداية المجتهد ٣٤٤/١ ، المحلى ١١٩/٧ ، سنن الترمذي ٢١٢/٢ .

أبي سليمان، والأوزاعي، وابن أبي ليلى، والحكم بن عتبة،
وشريح القاضي، ومحمد بن علي بن الحسين، والأسود بن يزيد،
والحسن بن صالح - رحمهم الله - وروي هذا عن علي، وابن
مسعود - رضي الله عنهما -^(١).

الأدلة :

١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

١ - بحديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال لها - وقد
قرنت بين الحج والعمرة - : « يسعك طوافك لحجك
وعمرتك »^(٢).

٢ - وبحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله
ﷺ : « من أحرم بالحج والعمرة، أجزاء طواف واحد،
وسعي واحد منهما جميعاً »^(٣).

(١) انظر : المبسوط ٢٧/٤، البدائع ١٤٩/٢، الهداية وشرح فتح القدير
٥٢٥/٢، الدر المختار، وحاشية ابن عابدين عليه ٥٣١/٢، الفروع
٣٠٩/٣، بداية المجتهد ٣٤٤/١، الجوهر النقي مع البيهقي ١٠٩/٥،
المغني ٣٤٧/٥، المجموع ٦١/٨، سنن الترمذي ٢١٢/٢، شرح السنة
٨٤/٧، المحلى ١٧٥/٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، وقد تقدم.

(٣) أخرجه الترمذي في الحج، باب ما جاء أن القارن يطوف طوافاً واحداً
٢١٢/٢ (٩٥٥) وقال : حديث حسن غريب صحيح ... وقد رواه غير
واحد عن عبيد الله بن عمر ولم يرفعه، وهو أصح . وأخرجه البيهقي
١٠٧/٥ . قال النووي شرح المذهب ٦٢/٨ : (ورواه البيهقي بإسناد =

وجه الاستدلال منهما :

أن إخبار النبي ﷺ لعائشة - رضي الله عنها - بأن طوافها للإفاضة يكفيها لحجها وعمرتها، وأن من أحرم بالحج والعمرة أجزأه طواف وسعي واحد منهما جميعاً، دليل على أن القارن لا يلزمه إلا طواف واحد وسعي واحد لحجه وعمرته . وهو نص صريح في المراد .

٣ - وبحديث جابر - رضي الله عنه - في صفة حج النبي ﷺ وفيه : قال رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة في الحج »^(١) .

وجه الاستدلال منه :

أن إخبار النبي ﷺ بدخول العمرة في الحج، أي : تداخل أفعالهما، واتحادهما، فيطوف لهما طوافاً واحداً، ويسعى لهما سعياً واحداً، كما لا يحرم لهما إلا إحراماً واحداً^(٢) .

٤ - وبحديث عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : (...) وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً^(٣) .

٥ - وبحديث جابر - رضي الله عنه - (أن رسول الله ﷺ قرن

= صحيح مرفوعاً) .

(١) أخرجه مسلم في الحج، باب حجة النبي ﷺ ١٧٩/٨ .

(٢) انظر : سنن البيهقي ١٠٧/٥ .

(٣) أخرجه البخاري في الحج، باب طواف القارن (٧٧) ١٦٨/٢ .

الحج والعمرة، فطاف لهما طوافاً واحداً^(١).

٦ - وبحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : (أن رسول الله ﷺ طاف طوافاً واحداً لحجه و عمرته)^(٢).

وجه الاستدلال منها :

أن هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم أخبروا أن رسول الله ﷺ ومن كان مثله ممن جمع بين الحج والعمرة إنما طافوا طوافاً واحداً لحجهم وعمرتهم، فدل ذلك على أن القارن لا يلزمه إلا طواف واحد لحجه وعمرته .

٧ - وبأثر ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يقول : (من جمع بين الحج والعمرة، كفاه طواف واحد، ولم يحل حتى يحل منهما جميعاً)^(٣).

٨ - وقالوا : (إنه يدخل فيهما بتلبية واحدة، ويخرج منهما بحلاق واحد، فوجب أن يطوف لهما طوافاً واحداً، ويسعى لهما سعيّاً واحداً كالمفرد بالحج)^(٤).

(١) أخرجه الترمذي في الحج، باب ما جاء أن القارن يطوف طوافاً واحداً ٢١٢/٢ (٩٥٤) وقال : حديث حسن .

(٢) أخرجه الدارقطني ٢٦٢/٢ وقال صاحب (التنقيح) إسناده صحيح . انظر : نصب الراية ١٠٩/٣، التعليق المغني على الدارقطني .

(٣) أخرجه مسلم في الحج، باب جواز التحلل بالإحصار وجواز القارن ٢١٤/٨ .

(٤) انظر : المغني ٣٤٨/٥، المذهب مع المجموع ٢٦٣/٨ .

أنواع الطواف وأحكامه ————— د. عبدالله بن إبراهيم الزاحم

٩ - وقالوا : (إن العمرة والحج عبادتان من جنس واحد، فإذا اجتمعتا دخلت أفعال الصغرى في الكبرى، كالطهارتين)^(١).

واستدل الفريق الثاني بما يلي :

١ - بقوله تعالى : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٢).

وجه الاستدلال منها :

أن إتمامها أن يأتي بأفعالهما على الكمال، ولم يفرق بين قارن وغيره، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه : (إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهللك)^(٣).

٢ - وبحديث إبراهيم بن محمد بن الحنفية قال : (طفت مع أبي، وقد جمع الحج والعمرة، فطاف لهما طوافين، وسعى لهما سعيين . وحدثني أن عليا رضي الله عنه فعل ذلك، وحدثه أن رسول الله ﷺ فعل ذلك)^(٤).

٣ - وبحديث عمران بن حصين - رضي الله عنه - : (أن النبي

(١) انظر : المغني ٣٤٨/٥ .

(٢) سورة البقرة، الآية ١٩٦ .

(٣) انظر : المغني ٣٤٧/٣، شرح فتح القدير ٥٢٥/٢ .

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى في مسند علي من طريق حماد بن عبد الرحمن الأنصاري عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية به . ذكر ذلك الزيلعي، ونقل قول صاحب - التنقيح - : (وحماد - هنا - ضعفه الأزدي، وذكره ابن حبان في الثقات، قال بعض الحفاظ : هو مجهول، والحديث من أجله لا يصح) نصب الراية ١١٠/٣ . قال الحفاظ بن حجر في التقريب ص ٨٢ عن حماد : (مقبول) .

ﷺ طاف طوافين وسعى سعيين^(١).

٤ - وبحديث الصُّبِّي بن معبد، وأنه لما طاف طوافين، وسعى سعيين، قال له عمر رضي الله عنه : (هديت لسنة نبيك)^(٢).
وجه الاستدلال منها :

إخبار عمر، وعلي، وعمران - رضي الله عنهم - بأن

- (١) أخرجه الدارقطني ٢٦٤/٢ وقال : (قال الشيخ أبو الحسن : يقال : إن محمد بن يحيى الأزدي حدث بهذا من حفظه، فوهم في متنه، والصواب بهذا الإسناد : أن النبي ﷺ قرن الحج والعمرة، وليس فيه ذكر الطواف ولا السعي، وقد حدث به محمد بن يحيى الأزدي على الصواب مراراً، ويقال : إنه رجع عن ذكر الطواف والسعي إلى الصواب والله أعلم) .
- (٢) قال الزيلعي : (هذا حديث لم يقع هكذا، فقد أخرجه أبوداود والنسائي عن منصور، وابن ماجه عن الأعمش، كلاهما عن أبي وائل عن الصبي بن معبد الثعلبي، قال : أهللت بهما معاً، فقال عمر : هديت لسنة نبيك) نصب الراية ١٠٩/٣ .

وحديث الصُّبِّي الذي أشار إليه الزيلعي أخرجه أحمد في المسند ١٤/١، ٢٥، ٣٤، ٣٧، ٥٣، وأبوداود في المناسك، باب في الإقران ١٥٨/٢ (١٧٩٩)، والنسائي في المناسك، باب القران ١٤٦/٥ (٢٧١٩) وابن ماجه في المناسك، باب من قرن الحج والعمرة ٩٨٩/٢ (٢٩٧٠) . وقال ابن الهمام في شرحه على الهداية ٥٢٦/٢ : (والذي قدمناه من تصحيحه في أدلة القران إنما نصه عن الصبي قال : أهللت بهما معاً) .

(تنبيه) أورد الموفق في المغني ١٣/٥ حديث الصُّبِّي بن معبد، وقد ضبط بالضاد المعجمة، والباء المشددة الضبي . ولعله خطأ طباعي والصحيح ضبطه : بضم الصاد المهملة المشددة، والباء الموحدة المفتوحة مصغراً الضبي . انظر التاريخ الكبير ٣٢٧/٤ .

- النبي ﷺ طاف طوافين وسعى سعيين - وقد كان قارناً^(١) -
فدل ذلك على أن القارن يلزمه طوافان وسعيان لحجه وعمرته .
- ٥ - بأثر علي رضي الله عنه أنه قال : (إذا أهملت بالحج والعمرة فطف لهما طوافين واسع لهما سعيين بالصفاء والمروة)^(٢) .
- ٦ - وبأثر علي ، وابن مسعود - رضي الله عنهما - أنهما قالوا في (القارن) : (يطوف طوافين ويسعى سعيين)^(٣) .

(١) القول بأن النبي ﷺ حج قارناً، هو ما تؤكد الأدلة، وأثبتته العلماء المحققون، وليس هذا مجال ذكره وإثباته فانظر : شرح السنة للبغوي ٧١/٧، نصب الراية ٩٩/٣، وغيرهما .

(٢) أشار الزيلعي إلى أن محمد بن الحسن الشيباني أخرجه في كتاب الآثار، وكذلك البيهقي في المعرفة، ثم حكى قول ابن المنذر : (لا يثبت عن علي خلاف قول ابن عمر، إنما رواه مالك بن الحارث عن أبي نصر عن علي، وأبو نصر رجل مجهول، مع أنه لو كان ثابتاً كان قول رسول الله ﷺ أولى : « من أحرم بالحج والعمرة، أجزأه عنهما طواف واحد، وسعي واحد » نصب الراية ١١١/٣، ١١٢ . وأخرجه البيهقي ١٠٨/٥ بسنده من طريق أبي نصر وقال : (وقد روي بأسانيد ضعاف عن علي رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً) وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي فقال : (قلت : قد روي ذلك بأسانيد جيدة ...) .

(٣) رواه ابن أبي شيبه، وسعيد بن منصور، وقال ابن التركماني : (هذا السند ثقات) ثم حكى عن أبي عمر في التمهيد قوله : (وروى الأعمش هذا الحديث عن إبراهيم ومالك بن الحارث عن عبدالرحمن بن أذينة قال : سألت علياً فذكره - ثم قال - : وهذا أيضاً إسناد جيد) انظر : الجوهر النقي على البيهقي ١٠٨/٥، نصب الراية ١١٢/٣، وقد ذهب ابن حزم إلى تضعيف ما روي من أن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين - من =

٧ - قالوا : إن القرآن ضم عبادة إلى عبادة، وذلك إنما يتحقق بأداء عمل كل واحدة على الكمال، لأنه لا تداخل في العبادات^(١).

مناقشة أدلة القول الثاني :

١ - من الكتاب :

ليس في الآية ما يصلح أن يكون دليلاً على أن القارن يأتي بأفعال الحج والعمرة على الكمال، والأثر دليل على ذلك، لأن المراد بالإتمام في الآية : إما أدائهما والإتيان بهما، كقوله تعالى : ﴿ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾^(٢). وقوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(٣).

أي : اتوا بالصيام . وإما أن المراد بها : تمامهما بعد الشروع فيهما؛ لأن من أحرم بنسك وجب عليه المضي فيه ولا يفسخه^(٤).

وليس في الأثر ما يدل على أنه يفرد عمل كل واحد من النسكين إذا قرن بينهما، بل غايته أن يدل على أن النسكين يمكن جمعهما بسفر واحد، فتحرم بهما من دويرة أهلك . وهذا لا خلاف فيه^(٥).

= أحاديث وآثار - المحلي ١٧٥/٧ ، ١٧٦ .

(١) وقد أورد الموفق هذا الدليل بعبارة أخرى فقال : (إنهما نسكان، فكان لهما طوافان، كما لو كانا منفردين) المغني ٣٤٧/٥ .

(٢) سورة البقرة، الآية ١٢٤ .

(٣) سورة البقرة، الآية ١٨٧ .

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٦٥/٢ .

(٥) والأظهر أن المراد بالأثر : ابتداء النسك والإحرام به من دويرة أهلك، ليكون القاصد لبيت الله في إحرام ونسك مدة سفره . كما قال عمر رضي الله عنه : (إتمامهما أن يفرد كل واحد منهما، من غير تمتع، ولا =

٢ - من السنة :

قد أشرت على كل واحد منها في التعليق عليه بما يغني عن إعادته، وجملة القول فيها : أنها لا تخلو من مقال في سندها أو في متنها، أو فيهما معاً . ولو قيل : بتعاضدها وارتقائها إلى درجة الاحتجاج^(١)، فإنها لا تقوى على معارضة الأدلة الصحيحة الصريحة التي استدلت بها أصحاب القول الأول، وقد تعين في هذه المسألة عند التعارض الترجيح، لأنه ﷺ لم يحج إلا مرة واحدة .

٣ - من الآثار :

قد أشرت عند الاستدلال بها إلى اختلاف العلماء فيها صحة وضعفاً، وذكرت قول ابن المنذر - رحمه الله - : (لا يثبت عن علي خلاف قول عمر) . وأزيد هنا قول سلمة بن كهيل : (حلف طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول ﷺ لحجه وعمرته إلا طوافاً واحداً)^(٢) .

= (قرآن) . انظر : الجامع للقرطبي ٣٦٦/٢ .

(١) قال الحافظ ابن حجر : (قال البيهقي إن ثبت الرواية أنه طاف طوافين، فيحمل على طواف القدوم، وطواف الإفاضة، وأما السعي مرتين فلم يثبت . وقال ابن حزم : لا يصح عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شيء أصلاً . قلت - أي ابن حجر - لكن روى الطحاوي وغيره بأسانيد مرفوعاً عن علي، وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت، ولم أر في الباب أصح من حديثي ابن عمر وعائشة) انتهى كلامه من فتح الباري ٤٩٥/٣ .

(٢) انظر : المغني ٣٤٨/٥، فتح الباري ٤٩٥/٣، وصحح ابن حجر إسناده من طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل .

قال الحافظ ابن حجر : (وفيه بيان ضعف ما روي عن علي، وابن مسعود من ذلك)^(١).

وعلى التسليم بصحتها فإنها لا تكون معارضة للسنة الصحيحة الصريحة في أن القارن يسعه طواف واحد لحجه وعمرته^(٢).

الرأي المختار :

الذي أختاره هو ما ذهب إليه جمهور العلماء من أن القارن بين الحج والعمرة إنما يلزمه طواف واحد، وسعي واحد لحجه وعمرته . وذلك لما يلي :

- ١ - قوة أدلة الجمهور بكثرة طرقها وتعدد روايتها، وصحتها، وصراحتها في الموضوع ، فهي نص في المسألة .
 - ٢ - ضعف أدلة أصحاب القول الثاني، إذ لا تقوى على معارضة أدلة أصحاب القول الأول .
 - ٣ - تعارض الأدلة في هذه المسألة يقتضي الترجيح بينها؛ لأن النبي ﷺ لم يحج إلا مرة واحدة والله أعلم .
- مسألة : هل يشرع للقارن طواف القدوم أم لا ؟
- تبين لنا من المسألة السابقة^(٣) أن العلماء اختلفوا فيما يلزم

(١) فتح الباري ٤٩٥/٣ .

(٢) قال الحافظ في الفتح ٤٩٦/٣ : (والحق أن المتبع في ذلك السنة الصحيحة - تكفيه أعمال الحج لدخول العمرة فيه - وهي مستغنية عن غيرها) ما بين شرطين ليس من كلام الحافظ بل اقتضاه السياق .

(٣) انظر : مسألة ما يلزم القارن من طواف .

القارن من الطواف، على قولين :

القول الأول : لا يلزمه إلا طواف واحد كالمفرد . وعلى هذا القول، فإن القارن يشرع له طواف القدوم كالمفرد، وقد سبق تفصيل القول في حكم طواف القدوم للمفرد^(١).

القول الثاني : يلزمه طوافان، طواف لعمرته، وآخر لحجه . وإلى هذا ذهب الأحناف . وعلى هذا القول، فإن الطواف الذي يتبدى به القارن حين دخوله مكة إنما هو طواف العمرة . فهل يشرع للقارن بعد هذا الطواف، طواف آخر للقدوم أم لا ؟ ذهب الأحناف إلى أنه يشرع للقارن بعد الفراغ من طواف العمرة وسعيها، أن يطوف طوافاً آخر للقدوم، وأن يسعى بعده للحج .

قال صاحب البداية : (فإذا دخل مكة ابتداءً فطاف بالبيت سبعة أشواط يرمل في الثلاث الأول منها، ويسعى بعد بين الصفا والمروة، وهذه أفعال العمرة، ثم يبدأ بأفعال الحج فيطوف طواف القدوم سبعة أشواط ويسعى بعده كما بينا في المفرد)^(٢).

ويصح كذلك أن يطوف للقدوم قبل الفراغ من مناسك العمرة، بأن يطوف طوافين متواليين دون أن يفصل بينهما بسعي

(١) بداية المبتدي مع شرحها الهداية مع شرح فتح القدير ٥٢٥/٢ وانظر : المبسوط ٣٧/٤، وبدائع الصنائع ١٥٠/٢، حاشية ابن عابدين ٤٩٤/٢، الفتاوى الهندية ٢٣٧/١ .

(٢) بداية المبتدي مع شرحها الهداية مع شرح فتح القدير ٥٢٥/٢ .

العمرة، قال الكاساني : (ولو طاف القارن طوافين متواليين، وسعى سعيين متواليين أجزاءه، وقد أساء، أما الجواز فلأنه أتى بوظيفة من الطوافين والسعيين . وأما الإساءة، فتركه السنة، وهي تقديم أفعال الحج على أفعال العمرة)^(١)، ويرى الأحناف أن تقديم القارن لطواف القدوم على طواف العمرة، لغو لا يصح، فلو نوى بطوافه للقدوم وقع عن العمرة .

يقول الكاساني : (ولو طاف أولاً لحجته وسعى لها، ثم طاف لعمرته وسعى لها، فنيته لغو، وطوافه الأول وسعيه يكونان للعمرة)^(٢) .

وفي النفس من تسمية الطواف الثاني بعد طواف العمرة، طواف القدوم شيء؛ لأن تسميته طواف القدوم مأخوذ من كونه أول أفعال القادم، والاتفاق على أن الداخل إلى مكة بالعمرة يبدأ بأفعالها^(٣)، فلو قيل : بسقوط طواف القدوم عن القارن، ووجوب تأخير سعي الحج كالتمتع، لكان أقيس . والله أعلم .

(١) بدائع الصنائع ٢/١٥٠، وانظر : المبسوط ٤/٣٧ .

(٢) انظر المرجعين السابقين .

(٣) وقد سبق تقرير ذلك في مطلب طواف القدوم للمعتمر .

المبحث الثاني : طواف الإفاضة^(١) :

يشرع طواف الإفاضة لحجاج بيت الله العتيق بعد وقوفهم بعرفة وإفاضة منهم ومن مزدلفة، فإذا وصلوا إلى منى يوم النحر رموا جمرة العقبة وذبحوا هديهم، وحلقوا رؤوسهم، ثم بعد ذلك يفيضون إلى مكة فيطوفون بالبيت العتيق طواف الإفاضة ضحى يوم النحر . وهذه هي السنة في طواف الإفاضة، لأنه هو الوقت الذي طاف فيه رسول الله ﷺ^(٢) .

وسأتناول في هذا المبحث الجوانب المتعلقة بهذا الطواف في المطالب التالية :

- (١) ويسمى أيضاً : طواف الزيارة، وطواف الفرض والطواف المفروض، والطواف الواجب، وطواف الركن، وطواف الصدر . وإن كان إطلاقه على طواف الوداع أشهر - وطواف يوم النحر، وطواف الإقامة، وكره الإمام مالك - رحمه الله - تسميته بطواف الزيارة . لكن الصحيح عدم الكراهة حيث ثبتت تسميته بذلك في حديث عائشة - رضي الله عنها - الذي أخرجه مسلم ٨١/٩ : (أن رسول الله ﷺ أراد من صفية بعض ما يريد الرجل من أهله، فقالوا : إنها حائض يا رسول الله . قال : « وإنها لحابستنا ؟ » فقالوا : يا رسول الله، إنها قد زارت يوم النحر . . .) الحديث فلم ينكر النبي ﷺ تسميته بذلك، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه عند البخاري في الحج باب الذبح قبل الحلق (١٢٥) ١٨٧/٢ . قال رجل للنبي ﷺ : (زرت قبل أن أرمي . . .) الحديث . انظر : المدونة ٢٩٩/١، المغني ٣١١/٥، القرى للطبري ص ٤٦١، المجموع ٢١/٨، ٢٢٣، مواهب الجليل ١٣٩/٣، هداية السالك ١١٦٤/٣، حاشية ابن عابدين ٥١٧/٢، شرح السنة ٢٣٥/٧، روضة الطالبين ٣٠١/٣، المطلع ص ٢٠٠ .
- (٢) ستأتي الإشارة إلى ذلك في وقت الطواف .

المطلب الأول : حكمه .

المطلب الثاني : وقته .

المطلب الثالث : ماذا يترتب على أدائه .

المطلب الأول : حكم طواف الإفاضة :

لا خلاف بين العلماء أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج، لا يتم الحج إلا به، والدليل على ذلك : الكتاب، والسنة، والإجماع .

أولاً : أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(١) . وجه الاستدلال منها من وجهين :

الأول : أن الله - جل وعلا - أمر بالطواف في سياق الأمر بالحج، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار، فدل ذلك على أن الطواف الركن في الحج إنما هو طواف واحد . والإجماع على أن الطواف الذي يلزم جميع الحجاج - حتى المكي - إنما هو طواف الإفاضة، فتبين أن الطواف الركن إنما هو طواف الإفاضة .

الثاني : أن الله - سبحانه وتعالى - بين في هذه الآية حكم النحر، ثم عطف عليه بأمور ثلاثة هي : قضاء التفث، والوفاء بالنذر، والطواف، فيجب حمل الطواف على ما يفعل بعد النحر، وهو طواف الزيارة^(٢)، وقد حكى الإجماع على أن المراد بالطواف في الآية طواف الإفاضة غير واحد من العلماء^(٣) .

(١) سورة الحج، الآية ٢٩ .

(٢) أحكام القرآن للكنيا الهراس ٢/ ٢٨١ .

(٣) انظر : المبسوط ٤/ ٣٤، بدائع الصنائع ٢/ ١٢٧، بداية المجتهد ١/ ٣٤٣ =

ثانياً : وأما السنة : فحديث عائشة رضي الله عنها : « أن صفية بنت حيي - زوج النبي ﷺ - حاضت، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « أحابستنا هي ؟ » قالوا : إنها قد أفاضت . قال : « فلا إذاً »^(١). وفي رواية لمسلم : لما أراد النبي - ﷺ - أن ينفر، إذا صفية على باب خبائها، كئيبه حزينة، فقال : « عَقْرَى حَلَقَى، إنك لحابستنا » ثم قال لها : « أكنت أفضت يوم النحر ؟ » قالت نعم . قال : « فانفري »^(٢).

وجه الاستدلال منه :

أن قوله ﷺ : « أحابستنا هي ؟ » أو قوله : « إنك لحابستنا » دليل على أن هذا الطواف لا بد منه، وأنه حابس لمن لم يأت به . قال البغوي في تفسيره : (ثبت بهذا الحديث أن من لم يطف يوم النحر طواف الإفاضة، لا يجوز له أن ينفر)^(٣).

ثالثاً : وأما الإجماع : فقد أجمع العلماء على أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج، لا يتم الحج إلا به . وقد حكى الإجماع غير واحد من العلماء . قال السرخسي : (طواف الزيارة، وهو ركن

= الجامع لأحكام القرآن ١٢/٥٠، هداية السالك ٣/١١٦٤، أحكام القرآن لابن العربي ٣/١٢٨٤ .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الحج باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت (١٤٥) ٢/١٩٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، في الحج، باب وجوب طواف الوداع ٨١/٨٢ .

(٣) معالم التنزيل للبغوي ٥/٣٨٢، وانظر : المغني، ٥/٣٤٥، المجموع ٨/٢٢٠ .

الحج^(١)، وقال المواق : (طواف الإفاضة، هو ركن في الحج)^(٢).
وقال النووي : (وهذا الطواف - أي طواف الإفاضة - ركن من
أركان الحج، لا يصح الحج إلا به بإجماع الأمة)^(٣). وقال الموفق
ابن قدامة : (طواف الزيارة، وهو ركن الحج، لا يتم إلا به،
بغير خلاف)^(٤). وقال ابن حزم : (وأجمعوا أن الطواف الآخر -
المسمى طواف الإفاضة - بالبيت، والوقوف بعرفة فرض)^(٥).
وقال ابن رشد : (وأجمعوا على أن الواجب منها - أي من أنواع
الطواف - الذي يفوت الحج بفواته، هو طواف الإفاضة)^(٦).

المطلب الثاني : وقت طواف الإفاضة :

لطواف الإفاضة وقتان : وقت فضيلة، ووقت جواز^(٧).

فوقت الفضيلة : أن يطوف ضحى يوم النحر، بعد أن يفرغ
من أعمال مناسك هذا اليوم، فيرمي جمرة العقبة، وينحر هديه،
ويحلق رأسه، لأن هذا هو الوقت الذي طاف فيه رسول الله ﷺ
لحديث ابن عمر رضي الله عنه : (أن رسول الله ﷺ أفاض يوم

(١) المبسوط، ٣٤/٤ .

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل للمواق ومواهب الجليل ٨٢، ٦٤/٣ .

(٣) المجموع، ٢٢٠/٨ .

(٤) المغني ٣١٦/٥ .

(٥) مراتب الإجماع ص ٤٢ .

(٦) بداية المجتهد، ٣٤٣/١ .

(٧) انظر : المغني، ٣١٢/٥ إذ قال : (ولهذا الطواف وقتان : وقت فضيلة،

ووقت إجزاء) والمجموع للنووي ٢٢١/٢ .

النحر، ثم رجع فصلى الظهر بمنى^(١). ولحديث جابر - رضي الله عنه - في صفة حجة النبي ﷺ فقد جاء فيه : (أنه ﷺ رمى جمرة العقبة، ثم انصرف إلى المنحر فنحر هديه، ثم أفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر)^(٢).

-
- (١) أخرجه مسلم في الحج، باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر ٥٨/٩ .
(٢) أخرجه مسلم في الحج، باب حجة النبي ﷺ ١٧٠/٨ - ١٩٤ .
(تنبيه) جاء في حديث ابن عمر أنه ﷺ صلى الظهر بمنى وفي حديث جابر أنه صلى الظهر بمكة وقد استشكل ذلك ابن حزم، لكن الجمع ممكن . ووجهه : أنه ﷺ صلى الظهر بمكة في أول وقتها، ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى نافلة .
انظر : القرى للطبري ص ٤٦٣، شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٣/٨، هداية السالك ١١٧٥/٣، هداية الناسك ص ١١٤ .
(تنبيه آخر) دل حديثا ابن عمر، وجابر رضي الله عنهم على أن النبي ﷺ طاف للإفاضة ضحى يوم النحر، ويشكل عليهما حديث أبي الزبير عن عائشة، وابن عباس رضي الله عنهم : (أن النبي ﷺ أخر طواف يوم النحر إلى الليل) أخرجه أحمد ٢٨٨/١ . قال الهيثمي في المجمع ٢٦٥/٣ : (رجاله رجال الصحيح)، وأبو داود، في باب الإفاضة في الحج ٢٠٧/٢ (٢٠٠٠)، والترمذي في طواف الزيارة بالليل ٢/٢٠١ (٩٢٣) . وحسنه ابن ماجه في زيارة البيت ١٠١٧/٢ (٣٠٥٩) . لكن جمع بينهما من وجهين : (الأول) أنه ﷺ أذن في تأخير الطواف إلى الليل، فنسب إليه . قاله ابن جماعة في هداية السالك ١١٧٥/٣، وفيه بعد .
(الثاني) أن يتأول قوله : (أخر طواف يوم النحر إلى الليل) أي : طواف نسائه . قال النووي في المجموع ٢٢٣/٨ بعد أن ذكره : (ولا بد من التأويل للجمع بين الأحاديث - فإن قيل - هذا التأويل يرده رواية =

أما وقت الجواز : فقد اختلف العلماء في أول وقت الطواف ،
وفي آخره على ما سأبينه في المسألتين التاليتين :

= القاسم عن عائشة في قوله : (وزار رسول ﷺ مع نسائه ليلاً) فجوابه :
لعله عاد للزيارة ، لا لطواف الإفاضة ، فزار مع نسائه ، ثم عاد إلى منى
فبات بها والله أعلم) ويؤيد الوجه الثاني حديث أنس رضي الله عنه : (أن
النبي ﷺ صلى الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، ثم رقد رقدة بمنى ،
ثم ركب إلى البيت فطاف به) أخرجه أبو حاتم بن حبان ، وقال في الجمع
بينه وبين حديث ابن عمر : (يشبه أن يكون النبي ﷺ رمى ثم أفاض ، ثم
رجع ، فصلى الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء وركد رقدة ، ثم ركب
إلى البيت ، فطاف طوافاً ثانياً بالليل) . انظر القرى ص ٤٦٢ . ولو تعذر
الجمع وآل الأمر إلى الترجيح ، فإن روايات جابر ، وابن عمر - وغيرهما -
أصح ، وأشهر ، وأكثر رواة . فوجب تقديمها ، ولهذا رواها مسلم في
صحيحه دون حديث أبي الزبير . . كما ذهب إليه النووي وغيره . وممن
ذهب إلى الترجيح ابن القيم في زاد المعاد ٢/ ٢٧٥ ، ٢٧٨ . إذ اعتبر
حديث أبي الزبير غلط بين ، وذكرها من ضمن الأوهام فقال ٢/ ٣٠٨ :
(ومنها : وهم من وهم وقال : إنه أفاض مرتين : مرة بالنهار ، ومرة مع
نسائه بالليل - ثم بين مستند هذا الوهم وقال : وهذا غلط ، والصحيح عن
عائشة خلاف هذا : أفاض نهاراً إفاضة واحدة ، وهذه طريقة وخيمة جداً ،
سلكها ضعاف أهل العلم ، المتمسكون بأذيال التقليد . (والله أعلم) .

قلت : هذا تحامل شديد منه - رحمه الله - في أمر هو محل نظر
 واجتهاد ، وقد تبين لك أن حديث أبي الزبير يشهد له أحاديث أخرى
 كحديث أنس عند ابن حبان وهو ممن ذهب إلى الجمع بينهما ، وليس مثله
 ممن يوصف بالتمسك بأذيال التقليد . فعفا الله عن الجميع .

مسألة : أول وقت الإفاضة :

اختلف العلماء - رحمهم الله تعالى - في أول وقت يجوز فيه طواف الإفاضة على قولين :

القول الأول : أن أول وقته يبدأ من نصف ليلة النحر .
وإلى هذا ذهب الشافعي ، وأحمد في المشهور عنه^(١) .

القول الثاني : أن أول وقته يبدأ بطلوع الفجر الثاني من يوم النحر . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد في رواية^(٢) .

والخلاف في هذه المسألة مبني على أول وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر^(٣) ، وقبل أن أتطرق إلى بحث هذه المسألة ،

(١) انظر : الأم ٢١٣/٢ ، ٢١٥ ، فتح العزيز شرح الوجيز مع المجموع ٣٨١/٧ ، روضة الطالبين ١٠٣/٣ ، المجموع ٢٢١/٨ ، نهاية المحتاج ٣٠٧/٣ ، شرح السنة ١٧٦/٧ ، شرح المحلى على منهاج الطالبين ١١٩/٢ ، الإيضاح في مناسك الحج ص ٣٥٢ ، المغني ٣١٣/٥ ، الفروع ٥١٦/٣ ، الإنصاف ٤/٤ ، التنقيح المشبع ص ١٤٩ ، غاية المنتهى ٤٣٦/١ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ١٣٢/٢ ، شرح فتح القدير على الهداية ٢٩٣/٢ ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٥١٨/٢ ، الشرح الصغير ٣٦٧/٢ ، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٤٦/٢ ، توضيح المناسك ص ١١٤ ، الفروع ٥١٦/٣ ، الإنصاف ٤٣/٤ ، وقد أخطأ د/ عقله في جعل قول مالك موافقا للشافعي وأحمد مع تقريره أن الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في أول وقت الرمي لجمرة العقبة الكبرى ، وقد أشار فيها إلى موافقة مالك لأبي حنيفة . انظر أحكام الحج ص ٢٠١ ، ١٨٤ .

(٣) قال الموفق بن قدامة في المغني ٣١٣/٥ بعد أن أشار إلى الخلاف في أوله : (وهذا مبني على أول وقت الرمي) . وقال ٣٢٣/٥ : (ولا نعلم =

أجيب على سؤال قد يرد وهو : ما علاقة الطواف برمي جمرة العقبة، حتى كان الخلاف في أول وقت الطواف مبنيًا على الخلاف في أول وقت رمي جمرة العقبة ؟ والجواب على ذلك : أن رمي جمرة العقبة، والذبح، والحلق، والطواف كلها من أعمال يوم النحر . وثبت أن النبي ﷺ رمى جمرة العقبة بعد طلوع الشمس، ثم نحر هديه، ثم حلق رأسه، ثم أفاض إلى مكة فطاف طواف الإفاضة، وأن بعض الصحابة حصل منهم إخلال بهذا الترتيب، فأخذوا يسألونه ﷺ عما قدموه أو أخره من أفعال هذه اليوم، فكان يجيبهم ﷺ : « إفعل ولا حرج »^(١). فكان هذا دليلا على أن أعمال يوم النحر مترابطة .

مسألة : أول وقت رمي جمرة العقبة :

اختلف العلماء رحمهم الله في أول وقت رمي جمرة العقبة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن أول وقت رمي جمرة العقبة، يبدأ من منتصف

= خلافا بينهم في أن مخالفة الترتيب لا تخرج هذه الأفعال عن الإجزاء، ولا يمنع وقوعها موقعها . وقال النووي في المجموع ٢٢١/٨ بعد أن ذكر أول وقته : (وليس للشافعي في ذلك نص، إلا أن أصحابنا ألحقوه بالرمي في ابتداء وقته) . وقال الرملي في نهاية المحتاج ٣٠٧/٣ : (وقيس الطواف والحلق على الرمي بجامع أن كلا من أسباب التحلل) والمالكية يربطون الطواف بالرمي، لأنهم يرون أن الترتيب بينهما واجب، كما سيأتي بيانه في المطلب الثالث إن شاء الله .

(١) سيأتي بحث هذه المسألة وتخريج الحديث في المطلب الثالث إن شاء الله .

ليلة النحر . وإلى هذا ذهب الشافعي ، وأحمد في الرواية المشهورة ، وعطاء وابن أبي ليلى ، وعكرمة بن خالد ، وطاوس ، والشعبي^(١) .

القول الثاني : أن أول وقت الرمي يبدأ من طلوع الفجر الثاني . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد في رواية ، وإسحاق ، وابن المنذر^(٢) .

(١) انظر : الأم ٢/٢١٣ ، شرح الوجيز مع المجموع ٧/٣٨١ ، روضة الطالبين ٣/١٠٣ ، المجموع ٨/١٨٠ ، نهاية المحتاج ٣/٣٠٧ ، شرح المحلى على منهاج الطالبين ٢/١١٩ ، مغني المحتاج ١/٥٠٠ ، هداية السالك ٣/١٠٩٤ ، المغني ٥/٢٩٥ ، الفروع ٣/٥١٣ ، المحرر ١/٢٤٧ ، الإنصاف ٤/٣٧ ، كشاف القناع ٢/٥٨١ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ٢/١٣٧ ، الدر المختار ، وحاشية ابن عابدين عليه ٢/٥١٥ ، المدونة ١/٣٢٣ ، حاشية الدسوقي ٢/٤٥ ، مع الشرح الكبير ٢/٥٢ ، بلغة السالك مع الشرح الصغير ٢/٣٦٤ ، توضيح المناسك ص ١١٢ ، المغني ٥/٢٩٥ ، ٣/٥١٣ ، المجموع ٨/١٨٠ .

(تنبيه) حكاية النووي في المجموع عن مالك وأبي حنيفة وإسحاق أنهم قالوا : (لا يجوز - أي الرمي - إلا بعد طلوع الشمس) غير دقيق .

(تنبيه آخر) قال ابن المنذر : (لا يجزئ الرمي قبل طلوع الفجر بحال إذ فاعله مخالف ما سنه رسول الله ﷺ لأمته ، ولو رمى بعد طلوع الفجر ، قبل طلوع الشمس لا يعيد ، إذ لا أعلم أحداً قال : لا يجزيه ، ولو اختلفوا فيه ، لأوجبت الإعادة) الإشراف نقلاً عن حاشية زاد المعاد ٢/٢٤٩ . فهل يعني ذلك : أن ابن المنذر لم يقف على القول الثالث ، وهل يعد تعليقه القول على وجود الاختلاف ، قول به بعد وجوده ؟ وممن نص على القول بعدم جواز الرمي قبل طلوع الشمس ابن حزم الظاهري إذ قال في المحلى ٧/١٣٥ : (وأما الرمي قبل طلوع الشمس فلا يجزئ أحداً لا امرأة ، ولا رجلاً) وحكي عن سفيان قوله : من رمى قبل طلوع الشمس أعاد الرمي بعد طلوعها .

القول الثالث : أن الرمي لا يجوز قبل طلوع شمس يوم النحر . وإلى هذا ذهب مجاهد، وسفيان الثوري، والنخعي، وأبو ثور، والظاهرية^(١).

الأدلة :

- ١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :
- ١ - بحديث عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : (أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة النحر، فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت . . . » الحديث^(٢) .

(١) انظر المغني ٢٩٥/٥، المجموع ١٨٠/٨، فتح الباري ٥٢٨/٣، المحلى ١٣٥/٧ .

(٢) أخرجه أبو داود في المناسك، باب التعجيل من جمع ١٩٤/٢ (١٩٤٢)، والحاكم ٤٦٩/١ وقال صحيح على شرطهما ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي والبيهقي ١٢٣/٥ من طريق ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها . قال الألباني في الإرواء ٢٧٧/٤ : (وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، إلا أن الضحاك فيه ضعف من قبل حفظه) ثم حكى إعلال ابن الترمذي للحديث لاضطرابه سنداً ومتناً، وقول ابن القيم : إنه حديث منكر . وقال : (وخلاصة القول : إن الحديث ضعيف إسناداً ومتناً) الإرواء ٢٧٩/٤ .

قلت : وجه الاضطراب في سنده أنه روي مسنداً وروي مرسلأ . فرواه الضحاك بن عثمان عن هشام مسنداً . وقال عنه الحافظ في التقریب ص ١٥٤ : (صدوق، يهمل) وخالفه داود بن عبد الرحمن العطار، وعبد العزيز ابن محمد الدراوردي فروياه عن هشام عن أبيه مرسلأ . أخرجه الشافعي في مسنده ٣٥٧/١ (٩٢٤)، وفي الأم ٢١٣/٢، والبيهقي ١٣٣/٥ . وتابعهما أيضاً حماد بن سلمة عن هشام عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٨/٢، وخالفهم جميعاً أبو معاوية محمد بن حازم فرواه عن =

= هشام بن عروة عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة . عن أم سلمة رضي الله عنها عند الطحاوي . أما الاضطراب في متنه فهو في الواقع ليس في حديث عائشة، وإنما في حديث زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أنها قالت : (أمرها رسول الله ﷺ يوم النحر أن توافي معه صلاة الصبح بمكة) . أخرجه الطحاوي ٢/٢١٩، وقال : (ففي هذا الحديث أن رسول الله ﷺ أمرها بما أمرها به من هذا، يوم النحر، فذلك على الصبح في اليوم الذي بعد يوم النحر، وهذا خلاف الحديث الأول - ثم قال - : ولما اضطرب حديث هشام بن عروة على ما ذكرنا، لم يكن العمل بما رواه حماد بن سلمة أولى مما رواه محمد بن حازم) واعتبر الطحاوي رحمه الله معارضة رواية محمد بن حازم قوية، لأنه يرى بأن رسول الله ﷺ أخر طواف الزيارة إلى الليل - وقد سبق التنبيه إليها - فهي تقوي أن أمر رسول الله ﷺ لأم سلمة أن توافي معه صلاة الصبح بمكة، إنما هو في اليوم الذي بعد يوم النحر . وقد روى الأثرم حديث أبي معاوية هذا بلفظ : (أمرها رسول الله ﷺ أن توافيه يوم النحر بمكة) . قال الإمام أحمد : (ولم يسنده غيره، وهو خطأ . وقد رواه وكيع عن هشام عن أبيه مرسلاً بلفظ : (أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة) . قال الإمام أحمد : وهذا عجب أيضاً . والاضطراب في المتن ليس من هشام، وإنما هو من دونه كما بينه يحيى بن سعيد إذ قال : (عن هشام عن أبيه أن النبي ﷺ أمرها أن توافي) . حكى ذلك الطحاوي، وابن القيم وأخرجه أيضاً أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح كما قاله الهيثمي في المجمع ٣/٢٦٤ . ومع ذلك استشكله . ووجه إشكاله : (وهو مشكل مستبعد؛ لأن النبي ﷺ أمر من قدّم من ضعفة أهله أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس ..) . وأورد ابن القيم في زاد المعاد عن الخلال بسنده عن سليمان بن أبي داود عن هشام بن عروة، عن أبيه قال : أخبرني أم

= سلمة، قالت : (قدمني رسول الله ﷺ فيمن قدم من أهله ليلة المزدلفة . قالت : فرميت بليل، ثم مضيت إلى مكة، فصليت بها الصبح، ثم رجعت إلى منى) لكن أعله بابن أبي داود، وحكى قول من ضعفه . وذهب إلى أن أم سلمة كانت ممن دفع معه ﷺ ولم تدفع قبله . وسليمان بن أبي داود الخولاني قال عنه الحافظ في التقريب ص ١٣٣ : (صدوق) .
وخلاصة ما سبق :

(أ) أن الروايات على اختلافها تؤكد أن أم سلمة رضي الله عنها كانت ممن أذن لهم النبي ﷺ بالدفع من مزدلفة بليل، وأنها لم تكن ممن دفع مع رسول الله ﷺ، وليس فيما استدل به ابن القيم رحمه الله ما يمنع ذلك .
(ب) أن الاضطراب في حديث زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة ليس من هشام، وإنما هو ممن دونه كأبي معاوية، ووكيع، كما أوضح ذلك يحيى بن سعيد . وأن لفظ الحديث : (توفي) وليس (توافيه) وفرق بينهما .
(ج) أن حديث سليمان بن أبي داود يصلح أن يكون شاهداً لحديث الضحاك بن عثمان أن معارضة العلماء - رحمهم الله - لرمي أم سلمة - رضي الله عنها - قبل الفجر، إنما هو بنصوص عامة، أو محتملة، يمكن تأويلها والجمع بينها، وهو أولى من تلمس إضعاف ما يعارضها، لأن الجمع أولى من الترجيح كما هو مقرر، خاصة وقد ذهب إلى تصحيح حديث عائشة النووي، وابن حجر العسقلاني، واحتج به الإمام أحمد كما حكاه الموفق في المغني . والله أعلم .

انظر : سنن البيهقي ، ومعه الجوهر النقي ١٣٢/٥، ١٣٣، شرح معاني الآثار للطحاوي ٢/٢١٨، ٢٢١، المغني ٥/٢٩٥، زاد المعاد ٢/٢٤٨، ٢٥١، تلخيص الحبير ٢/٢٥٧ (١٠٥٣)، المجموع ٨/١٥٧، نصب الراية ٣/٧٣، بلوغ المرام ص ٩١، إرواء الغليل ٤/٢٧٧ (١٠٧٧)، شرح السنة ٧/١٧٦ .

وجه الاستدلال من الحديث :

الحديث نص صريح في أن أم سلمة رضي الله عنها رمت جمرة العقبة قبل الفجر، ولم يأمرها النبي ﷺ بإعادة الرمي، فدل ذلك على جواز الرمي قبل الفجر . قال الشافعي - رحمه الله - : (وهذا لا يكون إلا وقد رمت الجمرة قبل الفجر بساعة)^(١) .

٢ - وبحديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما : (أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلي، فصلت ساعة، ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : لا . فصلت ساعة، ثم قالت : هل غاب القمر ؟ قلت : نعم . قالت : فارتحلوا، فارتحلنا ومضيئا، حتى رمت الجمرة، ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها، فقلت لها : يا هنتاه ما أرانا إلا قد غلسنا ؟ قالت : يا بني إن رسول الله ﷺ أذن للظُّعْن^(٢) . وفي رواية لأبي داود، وابن خزيمة : (قلت : إنا رمينا الجمرة بليل ؟ قالت : إنا كنا نصنع هذا على عهد

(١) الأم ٢١٣/٢ .

(٢) متفق عليه : أخرجه البخاري في الحج، باب من قدّم ضعفة أهله بليل (٩٨) ١٧٨/٢ ، ومسلم في الحج، باب استحباب تقديم الضعفة من النساء وغيرهن ٣٩/٩ .

والظعن : جمع ظعينة، وهي المرأة في الهودج، ثم أطلق على المرأة مطلقاً .

رسول الله ﷺ^(١). وفي رواية لمالك والنسائي : (كنا نصنع ذلك مع من هو خير منك)^(٢).

وجه الاستدلال منه :

أن صنيع أسماء رضي الله عنها من تعجيل الدفع من مزدلفة، ورميها جمرة العقبة بليل، ثم صلاتها الفجر في منزلها، وإخبارها أنهم كانوا يصنعون ذلك على عهد رسول الله ﷺ - دليل على جواز رمي جمرة العقبة قبل الفجر . وقد عنون له ابن خزيمة : (باب الرخصة للنساء في رمي الجمار قبل طلوع الفجر) .

٣ - وقالوا : إن رمي أم سلمة - رضي الله عنها - قبل الفجر، صالح لجميع الليل، ولا ضابط له، فجعل النصف ضابطاً، لأنه أقرب إلى الحقيقة مما قبله^(٣).

٤ - وقالوا : إن منتصف الليل وقت للدفع من مزدلفة، فكان وقتاً للرمي كبعد طلوع الشمس^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في المناسك، باب التعجيل من جمع ١٩٥/٢ (١٩٤٣)، وابن خزيمة في صحيحه ٢٨٠/٤ (٢٨٨٤) .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، في الحج، باب تقديم النساء والصبيان ٣٩١/١، والنسائي في المناسك، باب الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر بمنى ٢٦٦/٥ (٣٠٥٠) .

(٣) انظر : نهاية المحتاج للرملي ٣٠٧/٣ . ويؤيد ذلك الضابط أيضاً : أن أسماء - رضي الله عنها - كانت ترقب غياب القمر لتدفع من مزدلفة .

(٤) انظر المرجع السابق، المغني ٣٢٩٥/٥، كشف القناع ٥٨٢/٢ .

٢ - واستدل أصحاب القول الثاني :

- ١ - بحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - : (أنه كان يقدم ضعفة أهله، فمنهم ممن يقدم منى لصلاة الفجر، ومنهم من يقدم بعد ذلك، فإذا قدموا رموا الجمرة، وكان ابن عمر يقول : أرخص في أولئك رسول الله ﷺ)^(١).

وجه الاستدلال منه :

تقديم ابن عمر رضي الله عنهما أهله إلى منى قرب صلاة الفجر، ورميهم الجمرة فور قدومهم، وإخبار ابن عمر بأن ذلك مما أرخص فيه رسول الله ﷺ دليل صريح على جواز الرمي قبل طلوع الشمس .

- ٢ - وبحديث شعبة عن ابن عباس رضي الله عنهما : (أن النبي ﷺ بعث به مع أهله إلى منى يوم النحر فرموا الجمرة مع الفجر)^(٢).

وجه الاستدلال منه :

إخبار ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ بعث

(١) أخرجه مسلم في الحج، باب استحباب تقديم الضعفة من النساء ٤١/٩ (٣٠٤)، وابن خزيمة ٢٧٩/٤ (٢٨٨٣) واللفظ له .

(٢) أخرجه أحمد ١٧٤/١٢ من ترتيب المسند، قال في شرحه بلوغ الأماني : (وسنده جيد)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥٨/٣ : (رواه أحمد، وفيه شعبة مولى ابن عباس، وثقه أحمد وغيره وفيه كلام) . وقال عنه الحافظ في التقريب ص ١٤٦ : (صدوق سيء الحفظ) .

به مع أهله إلى منى، وأنهم رموا الجمرة مع الفجر، دليل على صحة الرمي قبل طلوع الشمس . وهذان الحديثان أقوى، وأصرح مما استدل به الأحناف من حديث ابن عباس الذي بعده .

٣ - وبحديث ابن عباس رضي الله عنهما : (أن النبي ﷺ كان يأمر نساءه وثقله^(١) صبيحة جمع، أن يفيضوا مع أول الفجر بسواد، ولا يرموا الجمرة إلا مصبحين)^(٢) .

وجه الاستدلال منه :

أن النبي ﷺ لما أذن لضعفة أهله بالإفاضة مع أول الفجر، نهاهم أن يرموا الجمرة حتى يصبحوا، فدل ذلك على عدم جواز الرمي قبل الفجر . (فإن قيل) : إن الحديث جاء بلفظ : (حتى تطلع الشمس) . فالجواب : أن تأخير الرمي إلى طلوع الشمس مستحب، والرمي بعد الفجر وقبل طلوع الشمس جائز جمعاً بين الأدلة^(٣) .

(١) الثقل : متاع المسافر وحشمه . انظر القاموس المحيط ص ١٢٥٦ ، المصباح المنير ١/ ٨٣ .

(٢) أوردته الكاساني بالمعنى، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/ ٢١٦، ٢١٧ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ٢/ ١٣٧، لكن الطحاوي مال إلى ترجيح القول بحمل المراد بالإصباح على ما بعد طلوع الشمس . فقال بعد أن ذكر حديث : « لا ترموا الجمار حتى تصبحوا » : (فاحتمل أن يكون ذلك الإصباح هو طلوع الشمس، واحتمل أن يكون قبل ذلك، فنظرنا في ذلك =

٣ - واستدل أصحاب القول الثالث :

- ١ - بحديث جابر - رضي الله عنه - أنه قال : (رمى رسول الله ﷺ الجمرة ، يوم النحر ضحى ، وأما بعد فإذا زالت الشمس)^(١) .

وجه الاستدلال منه :

أن النبي ﷺ رمى جمرة العقبة ضحى ، وقد قال ﷺ : « خذوا عني مناسككم » . فدل ذلك على أن رمي جمرة العقبة إنما يبدأ بعد طلوع الشمس .

- ٢ - بحديث ابن عباس - رضي الله عنه - قال : (قدّمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أغيلمة بني عبد المطلب على حُمُرَات فجعل يلطح^(٢) أفخاذنا ويقول : « أبنِي لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس »^(٣) .

= فأورد الحديث الذي فسر المراد وهو قوله : « لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس » ، ثم قال : فبين رسول الله ﷺ لهم في هذا الحديث وقت الإصباح الذي أمرهم بالرمي فيه ، وأنه بعد طلوع الشمس (شرح معاني الآثار ٢١٧/٢ .

- (١) أخرجه مسلم في الحج ، باب بيان وقت استحباب الرمي ٤٧/٩ .
(٢) اللطح : بالحاء المهملة ، الضرب الخفيف بالكف . انظر : سنن أبي داود ٢/١٩٤ ، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤/٢٥٠ .
(٣) أخرجه أحمد ١/٢٣٤ ، ٣١١ ، ٣٤٣ ، وأبو داود في المناسك ، باب التعجيل من جمع ٢/١٩٤ (١٩٤٠) ، والنسائي في المناسك ، باب النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس ٥/٢٧٠ (٣٠٦٤) ، وابن ماجه في المناسك ، باب من تقدم من جمع ٢/١٠٠٧ (٣٠٢٥) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/٢١٧ ، والبيهقي ٥/١٣٢ ، كلهم من طريق =

وجه الاستدلال منه :

أن النبي ﷺ لما قدم ضعفة أهله نهاهم عن رمي جمرة العقبة حتى تطلع الشمس فدل ذلك على أن رمي جمرة العقبة إنما يبدأ بعد طلوع الشمس .

٣ - وقالوا : إن دخول وقت الرمي بخروج وقت الوقوف، إذ لا يجتمع الرمي والوقوف في وقت واحد، ووقت الوقوف يمتد إلى طلوع الفجر، فوقت الرمي يكون بعده^(١).

٤ - وقالوا : إن وقت الرمي هو وقت التضحية، وإنما يدخل وقت التضحية بطلوع الفجر الثاني، فكذلك الرمي^(٢).

٥ - وقالوا : إن الرمي بعد طلوع الشمس يجزىء بالإجماع، فهو

= الحسن العرنى عن ابن عباس، وهو لم يسمع من ابن عباس ولهذا مال الحافظ ابن حجر إلى تضعيفه في بلوغ المرام ص ٩١ فقال : (رواه الخمسة إلا النسائي وفيه انقطاع) وقال ابن خزيمة في صحيحه عن حديث ابن عباس هذا ٢٨٠/٤ : (ولست أحفظ في تلك الأخبار إسناداً ثابتاً من جهة النقل)، لكن له طرق أخرى يقوي بعضها بعضاً، منها ما أخرجه الترمذي في المناسك، باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل ١٨٩/٢ (٨٩٤) من طريق المسعودي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس . وقال حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، ولهذا أشار الحافظ في الفتح إلى تحسينه، والألباني إلى صحته . انظر : فتح الباري ٥٢٨/٣، إرواء الغليل ٢٧٦/٤ .

(١) انظر : المبسوط ٢١/٤ .

(٢) انظر المرجع السابق .

أولى مما فيه خلاف^(١) .

المناقشة :

بالنظر إلى أدلة كل فريق نرى أنه بالإمكان التوفيق بينها،
وأنها ليست من التعارض الذي يتعذر معه الجمع بينها، والجمع
بين الأدلة - إن أمكن - إعمال للأدلة جميعاً، وهو أولى من
الترجيح، لأنه يقتضي إهمال بعضها .

أولاً : الرمي بعد طلوع الشمس هو الأولى، لأنه الوقت
الذي رمى فيه رسول الله ﷺ وأوصى به أغيلمة بني عبد المطلب،
وفيه الخروج من الخلاف، وهذا ما دلت عليه أدلة القول الثالث .

ثانياً : أن الرمي قبل طلوع الشمس قد ثبت عن الصحابة -
رضي الله عنهم - فقول أسماء رضي الله عنها وقد رمت قبل طلوع
الشمس بلا ريب : (كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ) .
وقول ابن عمر رضي الله عنه وكان يقدم أهله لصلاة الفجر،
ويرمون الجمرة فور وصولهم : (أرخص في أولئك رسول الله -
ﷺ) . أدلة صحيحة صريحة في جواز الرمي قبل طلوع الشمس،
فقول الألباني - عفا الله عني وعنه - : (واعلم أنه لا يصح حديث
مرفوع صريح عن النبي ﷺ في الترخيص بالرمي قبل طلوع الشمس
للضعفة . .) الإرواء ٢٧٦/٤ . ولا إخاله يعد هذه أحاديث موقوفة،
وهي صريحة في المراد . ولهذا لم يذهب ابن القيم - رحمه الله -
إلى ما ذهب إليه الألباني، بل ذهب إلى الجمع بينها بأن النهي عن

(١) انظر : المغني ٢٩٤/٥ .

الرمي حتى تطلع الشمس خاص بالصبيان، لأنه لا عذر لهم في تقديم الرمي، أما من قدمه من النساء، فرمين قبل طلوع الشمس للعدر، والخوف عليهن من مزاحمة الناس وحطمهم، وهذا الذي دلت عليه السنة، جواز الرمي قبل طلوع الشمس ... إلخ .

ثالثاً : أن حديث أسماء رضي الله عنها يدل على أنها رمت الجمرة قبل طلوع الفجر، لأنها بعد فراغها من الرمي رجعت إلى منزلها فصلت به الصبح . وهذا أيضاً ما دل عليه صنيع أم سلمة - رضي الله عنها - وهو نص صريح أنها رمت قبل الفجر، وقد تبين أن من أعله كالإمام أحمد فليجانب لا تؤثر على الشاهد منه، ولهذا احتج به أحمد، وصححه النووي، وابن حجر .

الرأي المختار : هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول : من أن أول وقت رمي جمرة العقبة يبدأ من منتصف ليلة النحر . وذلك لأن في هذا القول جمعاً للأدلة، وإعمالاً لها، وهو أولى من الترجيح . (والله أعلم) .

مسألة : آخر وقت طواف الإفاضة :

سبقت الإشارة إلى أن السنة أن يطوف طواف الإفاضة ضحى يوم النحر، ويكره تأخير الطواف عن يوم النحر، قال النووي : (ويكره تأخير الطواف عن يوم النحر، وتأخيره عن أيام التشريق أشد كراهة، وخروجه من مكة بلا طواف أشد كراهة)^(١) . فهل لطواف الإفاضة وقت ينتهي إليه، فلا يصح فعله، كالوقوف بعرفة

(١) المجموع، ٨/ ٢٢٠ .

ينتهي بطلوع فجر يوم النحر أو غيره من مناسك الحج كالمبيت بمزدلفة، وبمنى، ورمي الجمار، أم أنه لا يتقيد بزمن، بل يستمر ما دام الإنسان حياً، ولو مضى على ذلك زمن طويل؟ وهل يترتب على هذا التأخير شيء؟ وما الذي يترتب على هذا التأخير؟

اختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال :

القول الأول : أن تأخير الطواف لا يوجب دماً، إلا أنه يبقى محرماً، إذ لم يتحلل التحلل الأكبر . وإلى هذا ذهب الشافعي، وأحمد، وعطاء، وعمرو بن دينار، وابن عيينه، وأبو ثور، وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة، ورواية عن مالك، وابن المنذر وحكاها عن جمهور العلماء^(١).

القول الثاني : أن تأخير الطواف إلى انتهاء أيام النحر^(٢)، موجب للدم . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة^(٣).

(١) انظر الأم ١٨٠/٢، ٢١٥، المجموع ٢٢٤/٨، روضة الطالبين ١٠٣/٣، مغني المحتاج ٥٠٤/١، نهاية المحتاج ٣٠٨/٣. المغني ٣١٣/٥، الفروع ٥١٦/٣، الإنصاف ٤٣/٤، التنقيح المشبع ص ١٤٩، كشف القناع ٥٨٨/٢.

(٢) أيام النحر عند الأحناف ثلاثة يوم العيد، ويومان بعده . وليست هي أيام التشريق عندهم لأن أيام التشريق هي الأيام الثلاثة بعد يوم النحر . وقد يخلط البعض بينهما فتنبه . انظر : بدائع الصنائع ١٣٢/٢، حاشية ابن عابدين ٥١٩/٢ .

(٣) المبسوط ٤١/٤، ٤٢، بدائع الصنائع ١٣٢/٢، شرح فتح القدير ٤٩٣/٢، الدر المختار، وحاشية ابن عابدين عليه ٥١٨/٢، ٥١٩، الإنصاف ٤٣/٤ وقال : (وخرج القاضي وغيره رواية بوجوب الدم إذا =

القول الثالث : أن تأخير الطواف إلى انتهاء شهر ذي الحجة، موجب للدم . وإلى هذا ذهب مالك، وهي الرواية المشهورة^(١) .

القول الرابع : أن تأخير الطواف إلى انتهاء شهر ذي الحجة، مبطل للحج . وإلى هذا ذهب ابن حزم الظاهري^(٢) .

الأدلة :

١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أ - أن الأصل عدم وجوب الدم بالتأخير، حتى يرد الشرع به، ولا دليل على ذلك .

ب - أن الطواف ليس كبقية المناسك المؤقتة التي تفوت بفوات

= أخره عن أيام منى) .

(١) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ٤٠٥/١ ، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ١٣٠/٣ ، الشرح الصغير، وبلغة السالك ٣٧٠/٢ . وفي المدونة لم يحدد ذلك بوقت ٣١٩/١ (قال مالك : إذا تطاول ذلك - أي التأخير - رأيت أن يطوف بالبيت ويسعى ورأيت عليه الهدى) .

(تنبيه) عدّ د/ عقله في كتاب الحج والعمرة ص ٢٠١ : رواية مالك المشهورة موافقة لمذهب أبي حنيفة بأنه يلزمه دم إذا أخر الطواف عن أيام النحر . وهذا غير صحيح، ولعل وهمه كان من اعتماده على قول النووي في المجموع، لكنه تصرف فيه فأخطأ، عفا الله عني وعنه .

(٢) انظر : المحلى ١١٩/٧ ، ١٧٢ ، وهذا القول لم يحكه أحد من العلماء، بل أشار الموفق بن قدامة إلى أنه لا خلاف في أن آخر وقته غير محدد فقال : (والصحيح أن آخر وقته غير محدود، فإنه متى أتى به صح بغير خلاف، وإنما الخلاف في وجوب الدم) المغني ٣١٣/٥ .

أنواع الطواف وأحكامه ————— د. عبدالله بن إبراهيم الزاحم

وقتها، فمتى أتى به صبح، فلم يلزم دم بتأخير^(١).

٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

- أن الطواف نسك في الحج فكان مؤقتاً بأيام النحر وجوباً، فإذا أخره عن وقته كان تاركاً للواجب، وترك الواجب في الحج يوجب الجبر بالدم^(٢).

٣ - واستدل أصحاب القول الثالث بما يلي :

- أن تأخير الطواف إلى المحرم، فعل للركن في غير أشهر الحج، وتأخير الركن عن وقته موجب للدم^(٣).

٤ - واستدل أصحاب القول الرابع بما يلي :

- بقوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾^(٤).

وجه الاستدلال منها :

أن أشهر الحج ثلاثة وهي : شوال، وذو القعدة، وذو الحجة .
فإذا انتهى شهر ذي الحجة قبل طوافه فقد بطل حجه، لانتهاء وقته قبل تمامه^(٥).

(١) انظر : المغني ٣١٣/٥، المجموع ٢٢٤/٨ .

(٢) انظر : المبسوط ٤٢/٤، بدائع الصنائع ١٣٢/٢ .

(٣) انظر الشرح الصغير ٣٧٠/٢ .

(٤) سورة البقرة، الآية ١٩٧ .

(٥) انظر : المحلى ١٧٢/٧، إذ قال : (فلا يحل لأحد أن يعمل شيئاً من أعمال الحج، في غير أشهر الحج، فيكون مخالفاً لأمر الله تعالى) .

الرأي المختار :

الذي أختاره هو ما ذهب إليه جمهور العلماء : أن تأخير طواف الزيارة، لا يوجب دماً، ولو بعد مضي أيام النحر، أو انقضاء شهر ذي الحجة . وذلك لعدم وجود دليل يدل على ذلك، والأصل براءة الذمة، وعدم إلزامها بشيء حتى يرد الشرع به . والقول : بأن الطواف مؤقت بأيام النحر، أو بشهر ذي الحجة غير مسلم؛ لأنه لو كان مؤقتاً بذلك لما صح أدأؤه بعد انقضاء وقته، كالوقوف بعرفة، والمبيت بمزدلفة، والمبيت بمنى، ورمي الجمار فهذه المناسك لما كانت مؤقتة بزمن لم يصح أدأؤها بعد مضي زمنها . وأما القول : ببطلان الحج إذا لم يطف حتى انقضى شهر ذي الحجة، فلا أعلم أحداً قال به غير ابن حزم، وهو منازع في المراد بالأشهر المعلومات^(١) . (والله أعلم) .

المطلب الثالث : ماذا يترتب على طواف الإفاضة :

أعمال يوم النحر أربعة هي : الرمي، والنحر، والحلق، وطواف الإفاضة . ولا خلاف بين العلماء أن السنة في ترتيب هذه الأعمال أن يبدأ بالرمي، ثم النحر، ثم الحلق، ثم الطواف^(٢)،

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٠٥/٢، المغني ١١٠/٥، المجموع ١٤٥/٧ .

(٢) انظر المغني ٣٢٠/٥، المجموع ١٦٠/٨، حاشية الدسوقي ٤٦/٢، بلغة السالك مع الشرح الصغير ٣٦٥/٢ وقال الحافظ في الفتح ٥٧١/٣ : (وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء : رمي جمرة العقبة، ثم نحر الهدى، أو ذبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة - ثم قال - =

أنواع الطواف وأحكامه ————— د. عبدالله بن إبراهيم الزاحم

لأن هذا هو فعل النبي ﷺ كما دل عليه حديث أنس - رضي الله عنه - : (أن رسول الله ﷺ أتى منى ، فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى ونحر ، ثم قال للحلاق خذ ...)^(١) . قال الطبري : (في الحديث دلالة على استحباب الترتيب ، بأن يرمى ، ثم ينحر ، ثم يحلق)^(٢) .

وفي هذا المطلب سأتناول ماذا يترتب على طواف الإفاضة في مسألتين :

إحدهما : ماذا يترتب على تقديمه على أفعال يوم النحر ؟

الثانية : ماذا يترتب على فعله من التحلل ؟

مسألة : ماذا يترتب على تقديم طواف الإفاضة على أفعال

يوم النحر :

أشرت إلى أن السنة تأخير طواف الإفاضة بعد الرمي ، والنحر ، والحلق . فهل يجوز تقديمه على بقية أعمال هذا اليوم ؟ وهل يلزمه إذا قدمه عليها شيء أم لا ؟

اختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال :

القول الأول : أنه يجوز تقديم الطواف على بقية الأعمال ،

إلا أنه خلاف السنة ، ولا يلزم من قدم الطواف على بقية الأعمال

= وقد أجمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب ، إلا أن ابن الجهم المالكي استثنى القارن ، فقال : لا يحلق حتى يطوف) .

(١) أخرجه مسلم في الحج ، باب السنة يوم النحر ٥٢ / ٩ .

(٢) القرى لقاصد أم القرى للطبري ص ٤٥٣ .

شيء . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وداود، وأبو ثور، وعطاء، وإسحاق، ومجاهد، وطاوس^(١) .

القول الثاني : أنه يجب تقديم الرمي على الإفاضة، فلو طاف قبل الرمي فعليه هدي^(٢) ، وبه قال مالك^(٣) .

(١) انظر : المبسوط ٦٤/٤ ، الهداية مع شرح فتح القدير ٤٨٩/٢ ، حاشية ابن عابدين ٥١٧/٢ ، فالحنفية يرون وجوب الترتيب بين الثلاثة : الرمي ، ثم النحر ، ثم الحلق ، أما الطواف فلا يجب ترتيبه بعد شيء منها . والمفرد لا يجب عليه هدي ، فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق . قال ابن عابدين : (وأما الترتيب بينه - أي طواف الإفاضة - وبين الرمي والحلق فسنة) المجموع ١٦٠/٨ ، ٢٢٩ ، روضة الطالبين ١٠٣/٣ ، القرى للطبري ص ٤٦٧ ، مغني المحتاج ٥٠٥/١ ، بداية المجتهد ٣٥٢/١ ، المغني ٣٢٠/٥ ، ٣٢٢ ، الفروع وتصحيحه ٥١٥/٣ ، الإنصاف ٤٢/٤ ، التنقيح المشبع ص ١٥٠ ، كشاف القناع ٥٨٥/٢ .

(٢) الهدي : ما وجب لنقص ، والفدية ما وجبت لترقُّه ، أو إزالة أذى .

انظر : الشرح الصغير ٣٩٦/٢ ، هداية الناسك ص ١١٣ .

(٣) انظر المدونة ٣٤٠/١ ، وفيها : (فإن كان أفاض قبل أن يرمي في يوم النحر وغيره ثم وطىء بعد الإفاضة وقبل الرمي ، فإنما عليه الهدي ، وحجه تام ، ولا عمرة عليه) . الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٤٨/٢ ، مواهب الجليل مع التاج والإكليل ١٣١/١ ، الشرح الصغير ٣٦٩/٢ . توضيح المناسك وهداية الناسك ص ١١٣ . وهذا هو المشهور من مذهب المالكية . قال الخطاب : (تقديم الإفاضة على الرمي ، فالذي رواه ابن القاسم عن مالك الإجزاء مع الهدي ، وروي عن مالك أنه لا يجزئه ، وهو كمن لم يفيض ، وأنه لو وطىء بعد إفاضته ، وقبل الرمي فسد حجه ، وهو خلاف مذهب المدونة) وقد نبه الدسوقي في حاشيته على ما وقع فيه المواق من التوهم بنسبة عدم الإجزاء للمدونة . فإن أعاد الطواف بعد =

القول الثالث : أن تقديم الرمي على الإفاضة واجب، فلو طاف قبل الرمي فطوافه غير صحيح . وهي رواية عن مالك^(١) .

القول الرابع : أنه يجب الترتيب بين أعمال يوم النحر، فمن قدم منها شيئاً أو أخره، عالماً متعمداً فعليه دم . وبه قال أحمد في رواية، وهو قول سعيد بن جبير، وجابر بن زيد، وقتادة، والنخعي^(٢) .

الأدلة :

١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

١ - بحديث عبدالله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال : سمعت رسول الله ﷺ وأتاه رجل يوم النحر، وهو واقف عند الجمرة، فقال : يا رسول الله، إني حلقت قبل أن أرمي؟ فقال : « ارم ولا حرج » وأتاه آخر فقال إني ذبحت قبل أن أرمي؟ قال : « ارم ولا حرج »، وأتاه آخر فقال : إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي؟ قال : « ارم ولا حرج » قال : فما رأيته سئل يومئذ عن شيء إلا قال : « افعلوا ولا

= الرمي فلا دم عليه وهي أيضاً رواية ابن عبد الحكم عن مالك أشار إليها ابن حجر في الفتح ٥٧٢/٣ .

(١) المرجع السابق ما عدا المدونة، والشرح الصغير، وقد حكى ابن قدامة هذا القول عن مالك، دون الأول، وقد تبين أنه خلاف مذهب المدونة .

(٢) انظر المغني ٣٢٢/٥، الفروع ٥١٥/٣، وهي اختيار أبو بكر الأثرم، الإنصاف ٤٢/٤، القرى للطبري ص ٤٦٧ .

« حرج » متفق عليه^(١). وفي رواية لمسلم : أتى النبي - ﷺ - رجل فقال : حلقت قبل أن أذبح ؟ قال : « فاذبح ولا حرج » قال : ذبحت قبل أن أرمي ؟ قال : « ارم ولا حرج »^(٢).

٢ - وبحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : أن النبي ﷺ قيل له في الذبح ، والحلق ، والرمي ، والتقديم ، والتأخير فقال : « لا حرج » متفق عليه^(٣). وفي رواية للبخاري : (كان رسول الله ﷺ يُسأل يوم النحر بمنى فيقول : « لا حرج » فسأله رجل فقال : حلقت قبل أن أذبح ؟ قال : « اذبح ولا حرج » قال : رميت بعد ما أمسيت ؟ فقال : « لا حرج »^(٤).

وجه الاستدلال منهما :

أن النبي ﷺ سئل عن تقديم أعمال يوم النحر بعضها على بعض ، وفي كلها كان يقول : « افعل ولا حرج » فدل ذلك على عدم وجوب الترتيب بينها ، وأنه لا يلزم بتقديم بعضها على بعض دم . وقد شمل حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما السؤال عن أربعة أمور هي :

(١) أخرجه البخاري في الحج ، باب الفتيا (١٣١) ١٩٠ / ٢ ، ومسلم في الحج ، باب جواز تقديم الذبح على الرمي والحلق على الذبح وتقديم الطواف ٥٧ / ٩ ، واللفظ له .

(٢) أخرجه مسلم من طريق ابن عينة عن الزهري ٥٦ / ٩ .

(٣) أخرجه البخاري في الحج باب إذا رمى بعد ما أمسى (١٣٠) ١٩٠ / ٢ ، ومسلم في الحج باب جواز تقديم الذبح ٥٧ / ٩ .

(٤) أخرجه البخاري في الباب المشار إليه (١٣٠) ١٩٠ / ٢ .

- ١ - الحلق قبل الذبح .
 - ٢ - والحلق قبل الرمي .
 - ٣ - والنحر قبل الرمي .
 - ٤ - والإفاضة قبل الرمي^(١) .
- ٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :
- بأثر ابن عباس - رضي الله عنهما - (من قدم شيئاً من حجه أو أخره، فليهرق لذلك دمًا)^(٢) .
- وجه الاستدلال منه :
- أن من قدم الإفاضة على الرمي فقد قدم نسكاً يجب تأخيرته، على نسك يجب تقديمه، فعليه دم .
- ٣ - واستدل أصحاب القول الثالث بما يلي :
- بأثر ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يقول فيمن أفاض قبل أن يحلق : (يرجع فيحلق أو يقصر، ثم يفيض)^(٣) .

(١) وقد أشار الحافظ في الفتح ٥٧١/٣، إلى صور أخرى جاء السؤال عنها في بعض الأحاديث فانظره .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٣٨/٢ من طريق أبي الأحوص، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد عن ابن عباس قال ابن التركماني في الجوهر النقي : (وهذا سند صحيح على شرط مسلم) مع السنن الكبرى للبيهقي ١٤٢/٥، و تعقبه الحافظ ابن حجر في الفتح فضعفه فتح الباري ٥٧٢/٣، وأخرجه الطحاوي من طريق الخصيب، ثنا وهيب، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس .

(٣) انظر القرى للطبري ص ٤٦٩، المغني ٣٢٣/٥

وجه الاستدلال منه :

أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يأمر من عجل الإفاضة عن وقتها بإعادتها، وهذا دليل على عدم صحتها وإجزائها .

٤ - واستدل أصحاب القول الرابع بما يلي :

١ - بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ^(١) .

وجه الدلالة من الآية :

أن الله - سبحانه وتعالى - نهى عن الحلق قبل نحر الهدى، فدل ذلك على وجوب تقديم النحر على الحلق .

٢ - بحديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لتأخذوا عني مناسككم . . » ^(٢) .

وجه الاستدلال منه :

أن النبي ﷺ رتب أفعال يوم النحر وأمر بأن يقتدى به في أفعال المناسك، فدل على أن الترتيب بينها واجب، وأن الإخلال بذلك موجب للدم .

٣ - وبحديث عبدالله بن عمرو - رضي الله عنهما - المتقدم في أدلة الفريق الأول إذ جاء فيه السؤال مقيداً بعدم العلم أو بعدم التعمد، لأن السائل كان يقول : (لم أشعر) ^(٣) فيحمل

(١) سورة البقرة، الآية ١٩٦ .

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم في الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة ٤٤/٩ .

(٣) هذه الرواية من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما في الصحيحين =

الحديث المطلق على المقيد، وذلك دليل على التفريق بين الجاهل والناسي وبين العالم والعامد .

قال الأثرم : سمعت أبا عبدالله يسأل عن رجل حلق قبل أن يذبح ؟ فقال : إن كان جاهلاً ، فليس عليه ، فأما التعمد فلا ، لأن النبي ﷺ سأل الرجل ، فقال : لم أشعر . قيل لأبي عبدالله : سفيان بن عيينه لا يقول : لم أشعر . فقال : نعم ، ولكن مالكا والناس عن الزهري : لم أشعر^(١) .

الرأي المختار :

الذي أختاره هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول : أن الأولى ترتيب أعمال يوم النحر كما فعلها رسول الله ﷺ بأن يرمي ، ثم ينحر ، ثم يحلق ، ثم يطوف ، اتباعاً للسنة ، وخروجاً من الخلاف ، لكن لو قدم الإفاضة على أعمال ذلك اليوم فلا شيء عليه ؛ لما يلي :

١ - أن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قد تضمن السؤال عن أربعة أشياء ، ومنها تقديم الإفاضة على الرمي . وفي كلها يقول ﷺ : « لا حرج » . ونفي الحرج مع عدم الإخبار بوجوب شيء آخر دليل على نفي الإثم ، وغيره كوجوب الدم ، أو الإعادة ، إذ لو كان شيئاً من

= أخرجها البخاري في الحج ، باب الفتيا على الدابة (١٢١) ١٩٠/٢ ،
ومسلم في الحج ، باب جواز تقديم الذبح على الرمي ٥٤/٩ .
(١) انظر : المغني ٣٢٢/٥ .

ذلك يجب عليه لينه؛ لأن الوقت وقت الحاجة للبيان^(١).

٢ - وأما القول : بأن ذلك خاص بالجاهل، والناسي لقوله في الحديث : (لم أشعر) . فالجواب عنه : أن الروايات دلت على أن السؤال عن التقديم والتأخير لم يكن من شخص واحد، بل من أناس متعددين، فلا يلزم من إخبار بعضهم بعدم شعوره، أن جميعهم لم يشعروا بذلك، بل إن إخبار الراوي بعموم رفع الحرج فيما قدم أو أخر، دليل واضح على هذا المراد، كقول عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - في آخر الحديث : (فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال : « افعل ولا حرج »)^(٢).

٣ - وأما الاستدلال بالآية، فقد أجيب عنه : بأن المراد ببلوغ محله وصوله إلى الموضع الذي ذبحه فيه، وقد حصل . وإنما يتم له ما أراد لو قال : ولا تحلقوا حتى تنحروا^(٣).

٤ - وأما أثر ابن عباس - رضي الله عنهما - : (من قدم أو أخر

(١) قال الحافظ ابن حجر : (والعجب من يحمل قوله : « ولا حرج » على نفي الإثم فقط، ثم يخص ذلك بعض الأمور دون بعض، فإن كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم، فليكن في الجميع، وإلا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع الجميع بنفي الحرج) فتح الباري ٣ / ٥٧١ .

(٢) وأجاب بعضهم بقوله : بأن الترتيب لو كان واجبا لما سقط بالسهو، كالترتيب بين السعي والطواف، فإنه لو سعى قبل أن يطوف، وجب عليه إعادة السعي . انظر : القرى للطبري ص ٤٦٨، فتح الباري ٣ / ٥٧٢ .

(٣) انظر : فتح الباري ٣ / ٥٧١، ٥٧٢ .

شيئاً من نسكه فليهرق لذلك دماً) . فالجواب عنه . أنه ضعيف^(١) . وعلى تقدير الصحة فيلزم الأخذ به في كل شيء من الأربعة المذكورة^(٢) ، وقد تقدم بيان أن ابن عباس - رضي الله عنهما - ممن روى رفع الحرج في التقديم والتأخير لأعمال يوم النحر . فالمراد بالحديث - والله أعلم - ما عدا أيام يوم النحر ، للأدلة الأخرى .

٥ - وأما أثر ابن عمر - رضي الله عنهما - وأمره من قدّم الإفاضة على الحلق والتقصير بإعادتها .

فالجواب عن ذلك : أن ذلك لعله مما خفي على ابن عمر - رضي الله عنهما - كما خفي عليه سقوط طواف الوداع عن الحائض - كما سيأتي - أو يحمل ذلك على الاستحباب^(٣) .

مسألة : ماذا يترتب على طواف الإفاضة من التحلل :

لا خلاف بين العلماء أن التحلل من الإحرام ينقسم إلى قسمين : تحلل أصغر ، وتحلل أكبر . واتفقوا على أن التحلل الأكبر يحصل بفعل أعمال يوم النحر ، وأنه يحل به كل شيء كان

(١) قال الحافظ في فتح الباري : (فيه إبراهيم بن مهاجر وفيه مقال) ، ٥٧٢/٣ . وقال في التريب ص ٢٣ : (صدوق لين الحفظ) .

(٢) ذهب الطحاوي إلى الاستدلال بأثر ابن عباس على أن المراد بنفي الحرج في الحديث إنما هو الإثم وحده ، دون وجوب الدم ، وذلك للجاهل والناسي ، لكن يلزم الأحناف بذلك في كل شيء من الأربعة المذكورة ، وهم لا يقولون به - كما تقدم بيانه - انظر فتح الباري ٥٧٢/٣ .

(٣) انظر القرى للطبري ص ٤٦٩ .

حراماً بالإحرام حتى النساء^(١) . واختلفوا في التحلل الأصغر بم يحصل ، وما الذي يحل به ؟ وهذا ما سأتناوله في فرعين :

(الأول) : بم يحصل التحلل الأصغر ؟

(الثاني) : ما الذي يحل بالتحلل الأصغر ؟

فرع : بم يحصل التحلل الأصغر ؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يحصل برمي جمرة العقبة ، أو بخروج وقت أدائها . وإلى هذا ذهب مالك ، وهو وجه للشافعية ، ورواية عن أحمد ، وبه قال عطاء ، وأبو ثور^(٢) .

(١) وحكاه بعضهم إجماعاً ، انظر : المبسوط ٢٢/٤ ، ٢٣ ، بدائع الصنائع ١٥٩/٢ ، الفتاوى الهندية ٢٣٢/١ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤٦/٢ ، مواهب الجليل مع التاج والإكليل ١٣٠/٣ ، هداية الناسك ص ١١٤ ، الشرح الصغير ٣٦٧/٢ ، روضة الطالبين ١٠٣/٣ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٩٩/٨ ، مغني المحتاج ٥٠٥/١ ، المغني ٣١٤/٥ ، الفروع ٥١٥/٣ ، المبدع ٢٤٩/٣ .

(٢) انظر التاج والإكليل ومواهب الجليل ١٢٦/٣ ، الشرح الصغير ٣٦٤/٢ ، توضيح المناسك ومعه هداية الناسك ص ١١٤ ، روضة الطالبين ١٠٣/٣ ، ١٠٤ ، المجموع ٢٢٩/٨ ، المغني ٣١٠/٥ وهو اختياره ، الفروع ٥١٥/٣ ، الإنصاف ١٤/٤ . وهذا عند الشافعي وأحمد على القول بأن الحلق ليس نسكاً ، وهما كذلك يقولان بأن فوات وقت أداء جمرة العقبة يحصل به التحلل ، إلا أن وقتها يمتد عندهما إلى آخر وقت الرمي للجمار بغروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق ، وهل يكفي فوات وقت الرمي أم يتوقف تحلله على الإتيان ببذل الرمي ؟ فيه ثلاثة أوجه عند الشافعية ، =

أنواع الطواف وأحكامه ————— د. عبدالله بن إبراهيم الزاحم

القول الثاني : يحصل بفعل اثنين من ثلاثة وهي : الرمي ،
والحلق ، والطواف^(١) . وإلى هذا ذهب الشافعي ، وأحمد في
المشهور عنهما^(٢) .

القول الثالث : يحصل بالحلق بعد الرمي ، ولا يحل له
بالرمي قبل الحلق شيء . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة^(٣) .
الأدلة :

١ - استدل أصحاب القول الأول ، القائلون بأن التحلل
يحصل برمي جمرة العقبة ، بما يلي :

= أصحابها : نعم يتوقف الإتيان ببذله ، لأنه قائم مقامه . وانظر : المجموع
فقد ذكر أوجهاً متعددة بما يحصل به التحلل ، ٢٢٩/٨ .
(١) إن كان قد سعى للحج قبل ذلك ، وإلا فإنه لا يحل إلا بالطواف والسعي
معاً .

(٢) انظر : المجموع ٢٢٨/٨ ، ٢٢٩ ، روضة الطالبين ١٠٣/٣ ، شرح صحيح
مسلم للنووي ٩٩/٨ ، نهاية المحتاج ٣٠٨/٣ ، مغني المحتاج ٥٠٥/١ ،
وقال الاضطخري من الشافعية : إذا دخل وقت الرمي حصل له التحلل
الأول وإن لم يرم . المغني ٣٠٧/٥ ، المبدع ٢٤٣/٣ ، شرح العمدة
٥٤٠/٢ .

(٣) انظر : المبسوط ٢٢/٤ ، كتاب المناسك من الأسرار ص ٤٣١ ، بدائع
الصنائع ١٤٢/٢ ، شرح فتح القدير مع الهداية ٤٩٠/٢ ، ٤٩٢ ، حاشية ابن
عابدين ٥١٧/٢ ، الفتاوى الهندية ٢٣٢/١ . هذا هو المشهور وعليه
المذهب لأن الرمي غير محلل وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان : وبعد
الرمي قبل الحلق حل له كل شيء إلا النساء والطيب ، وعن أبي يوسف أنه
يحل له الطيب أيضاً .

- ١ - بحديث أم سلمة - رضي الله عنها - وفيه أن رسول الله - ﷺ - قال : « إن هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا - يعني من كل ما حرمت منه - إلا النساء »^(١).
- ٢ - وبحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء »^(٢).

(١) أخرجه أحمد ٢٩٥/٦، وأبو داود في المناسك باب الإفاضة في الحج ٢٠٧/٢ (١٩٩٩)، والحاكم ٤٨٩/١، ٤٩٠، وسكت عنه هو والذهبي، والبيهقي ١٣٦/٥، ١٣٧، كلهم من طريق ابن إسحاق عن أبي عبيدة عبد الله بن زمعة عن أبيه وعن أمه زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث : قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٦١/٣ : (رواه أحمد والطبراني في الكبير، ورجال أحمد ثقات) وقال البنا في بلوغ الأماني ٢٠٣/١٢ : (وسنده جيد) .

(٢) أخرجه أبو داود في المناسك، باب في رمي الجمار ٢٠٢/٢ (١٩٧٨)، من طريق الحجاج بن أرطاة عن الزهري، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها . قال أبو داود : (هذا حديث ضعيف، الحجاج لم ير الزهري ولم يسمع منه) وقال النووي في المجموع ٢٢٦/٨ : (رواه أبو داود بإسناد ضعيف جداً) وأخرجه الطحاوي ٢٢٨/٢، ولم يذكر لفظه، وإنما أحال على حديث الحجاج عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم - المتقدم - وحديث الحجاج رواه الدارقطني من عدة طرق ٢٧٦/٢، وزاد فيه الذبح وبهذا تبين أن حديث عائشة - رضي الله عنها - جاء تعليق الإحلال فيه بثلاثة أمور : ١ - بالاقتصار على الرمي وحده . ٢ - بالرمي والحلق . ٣ - بالرمي والحلق والذبح .

وكلها من طريق الحجاج بن أرطاة، وقد عنعنه وقد قال عنه ابن حجر في التقريب ص ٦٤ : (صدوق كثير الخطأ والتدليس)، فالحديث مع ضعف سنده مضطرب متناً . (والله أعلم) ثم رأيت الألباني نبه إلى ذلك =

- ٣ - وبحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » . فقال رجل : والطيب ؟ فقال ابن عباس : أما أنا فقد رأيت رسول الله ﷺ يُضَمِّخُ رأسه بالمسك ، أفطيب ذاك أم لا^(١) ؟
- ٤ - وبحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : (طابت رسول الله ﷺ بيدي بذريعة^(٢) لحجة الوداع للحل والإحرام ، حين أحرم ، وحين رمى جمرة العقبة يوم النحر ، قبل أن يطوف بالبيت)^(٣) .

- = في الصحيحة ١/ ٤٢٧ ، وفي الضعيفة ٣/ ٧٤ (١٠١٣) .
- (١) أخرجه أحمد ١/ ٢٣٤ ، من طريق وكيع ثنا سفيان ، عن سلمة بن كهيل عن الحسن الثوري عن ابن عباس مرفوعاً ، لكنه روي موقوفاً على ابن عباس من طريق وكيع ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد وأبي داود ، وأبي عاصم ، وابن وهب كلهم عن سفيان الثوري عن سلمة عن الحسن الثوري عن ابن عباس . أخرجه أحمد ١/ ٣٤٤ ، والنسائي في المناسك ، باب ما يحل للمحرم بعد رمي الجمار (٢٣١) ٥/ ٢٧٧ (٣٠٨٤) ، وابن ماجه في المناسك ، باب ما يحل للرجل إذا رمى جمرة العقبة (٧٠) ٢/ ١٠١١ (٣٠٤١) ، والطحاوي ٢/ ٢٢٩ ، والبيهقي ٥/ ١٣٦ ، ٢٠٤ ، فالصحيح أن الحديث موقوف على ابن عباس ، وليس مرفوعاً ، وهو أيضاً منقطع فإن الحسن الثوري لم يسمع من ابن عباس كما قاله أحمد ، وجعل الألباني حديث عائشة الذي بعده شاهداً له . انظر : تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٠ ، الأحاديث الصحيحة للألباني ١/ ٤٢٥ (٢٣٩) .
- (٢) الذريعة : نوع من الطيب مجموع من أخلاط . انظر : النهاية لابن الأثير ٢/ ١٥٧ .
- (٣) أخرجه أحمد ٦/ ٢٤٤ ، وأصله في الصحيحين دون قوله : (حين أحرم ، =

- ٥ - وبحديث عبدالله بن الزبير - رضي الله عنهما - قال : من سنة الحج . . . - وفيه - فإذا رمى الجمرة الكبرى، حل له كل شيء حرم عليه، إلا النساء والطيب حتى يزور البيت^(١).
- ٦ - وبأثر عمر - رضي الله عنه - أنه قال : (إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم ما حرم عليكم إلا النساء والطيب)^(٢).

= وحين رمى جمره العقبة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت (أخرجه البخاري في اللباس، باب الذريرة (٨١) ٦١/٧، ومسلم في الحج باب استحباب الطيب قبل الإحرام ٩٩/٨، ١٠٠ .

(١) أخرجه الحاكم ٤٦١/١ وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وأخرجه الطحاوي ٢٣١/٢ . من طريق الليث عن ابن الهاد، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول : (إذا رمى الجمرة الكبرى فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء، حتى يطوف بالبيت) وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات .

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار مرسلًا، وأخرجه مالك عن نافع، وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب خطب الناس بعرفة وفيه : (. . فمن رمى الجمرة، فقد حل له ما حرم على الحاج، إلا النساء والطيب) فالأثر صحيح سندًا، لكنه مضطرب متناً، فقد رواه مالك من طريق نافع، وعبد الله بن دينار عن ابن عمر، والشافعي من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله وربما قال عن أبيه، والطحاوي من طريق ابن دينار، عن طاوس، عن ابن عمر، والبيهقي من طريق شعيب، عن نافع، عن ابن عمر، ومن طريق الزهري، عن سالم، عن ابن عمر بزيادة الذبح، والحلق . ولفظ الشافعي (إذا رميتم الجمرة، وذبحتم، وحلقتن، فقد حل لكم كل شيء حرم عليكم إلا النساء والطيب) انظر : الموطأ كتاب الحج ٤١٠/١، ترتيب =

وجه الاستدلال منها :

تعلق النبي ﷺ الإحلال من الإحرام برمي جمرة العقبة، دليل على أن التحلل الأصغر يحصل برميها دون التوقف على أشياء آخر . وقد أبان عن ذلك فعله ﷺ، كما أخبرت به عائشة رضي الله عنه وأن تطيبها إياه كان عقب جمرة العقبة . وهو مفسر للروايات الأخرى، بأن المراد بقبل الطواف، أي : بعد رمي الجمرة .

٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

١ - بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « إذا رميتم، وحلقتن، فقد حل لكم الطيب، والثياب، وكل شيء إلا النساء »^(١).

وجه الاستدلال منه :

إخبار النبي ﷺ بأن من رمى، وحلق، قد حل له الطيب، والثياب، وكل شيء إلا النساء، دليل على حصول التحلل الأصغر بالرمي والحلق .

= مسند الشافعي ٢٩٧/١ - ٢٩٩ (٧٧٧ - ٧٨٠)، الطحاوي ٢٣١/٢، والبيهقي ١٣٥/٥ .

(١) أخرجه أحمد ١٤٣/٦، وابن خزيمة في صحيحه ٢٠٣/٤ (٢٩٣٧)، والطحاوي ٢٢٨/٢، والدارقطني ٢٧٦/٢، والبيهقي ١٣٦/٥ . كلهم من طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها والحديث منقطع سنداً، مضطرب متناً كما تقدم بيانه في استدلال أصحاب القول الأول به .

٢ - وبحديث عائشة رضي الله عنها - قالت : (طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين حين أحرم، ولحله حين أحل قبل أن يطوف، وبسطت يديها)^(١).

وجه الاستدلال منه :

إخبار عائشة - رضي الله عنها - بأنها طيبت النبي ﷺ حين أحل قبل أن يطوف، دليل على أن التحلل الأصغر حصل قبل الطواف، أي بعد الرمي والحلق^(٢).

(١) متفق عليه . أخرجه البخاري . في الحج، باب الطيب بعد رمي الجمار والحلق قبل الإفاضة (١٤٣) ١٩٥/٢ واللفظ له، ومسلم في الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام ٩٨/٨ .

(٢) ولا يُقال بأن قولها : (حين أحل) يحتمل أن يكون بعد رمي جمرة العقبة، وهو واقع قبل الطواف . فقد جاء في رواية لمسلم تعليق الطيب بأنه قبل الطواف حيث قالت : (كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت) فظاهره، أن الطيب كان بعد قضاء المناسك من رمي، ونحر، وحلق قبل الطواف، وأن التحلل حصل بها . ولهذا بوب البخاري له : (باب الطيب بعد رمي الجمار والحلق قبل الإفاضة) وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم ٩٩/٨ : (فيه التصريح بأن التحلل الأول يحصل بعد رمي جمرة العقبة، والحلق، قبل الطواف، وهذا متفق عليه) .

وأخرج الدارقطني في سننه ٢٧٤/٢ (١٧٧) عن عائشة رضي الله عنها قالت : (كنت أطيب رسول الله ﷺ بيدي بعد ما يذبح، ويحلق، وقبل أن يزور البيت) فإن صح فهو نص في الموضوع، وإن لم يصح فحديث عائشة ظاهر فيه . (والله أعلم) .

٣ - وقالوا : إنهما نساكان يعقبهما الحل ، فكان حاصلًا بهما^(١) .

٣ - واستدل أصحاب القول الثالث بما يلي :

١ - بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾^(٢) .

وجه الاستدلال منها :

نهى الله - سبحانه وتعالى - عن الحلق ، إلى حين الذبح - ليس واجباً على كل أحد - فدل ذلك على أن التحلل يكون بالحلق بعد الرمي^(٣) .

٢ - واستدلوا كذلك بجملة ما استدل به أصحاب القول الأول ، إلا أنهم ذهبوا إلى أن التحلل إنما حصل بالحلق بعد الرمي ، وليس بالرمي وحده .

٣ - وحاولوا الجمع بين أدلتهم ، وأدلة أصحاب القول الثاني التي فيها تعليق التحلل بالرمي وحده ، بأن تلك الأحاديث لم تذكر الحلق ، فيحتمل أن يكون التحلل والتطيب بعد الحلق ، ويحتمل أن يكون بعد الرمي ، فالأولى أن يحمل ذلك على ما يوافق حديث عائشة ، لا على ما يخالفه ، فيكون التحلل والتطيب بعد الحلق^(٤) .

(١) انظر : المغني ٣١٠/٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٦ .

(٣) انظر : المبسوط ٢١/٤ .

(٤) انظر : شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٢٩/٢ .

٤ - وقالوا: إن المعتمر إذا طاف وسعى لا يحل له الطيب والنساء إلا بعد الحلق، فدل ذلك على أن التحلل يكون به، فكذلك في الحج لا يحل له الطيب إلا بعد الحلق^(١).

٥ - وقالوا: إن التحلل من العبادة هو الخروج منها، ولا يكون ذلك بركنها، بل بما ينافيها أو بما هو محظورها، والحلق قبل أوانه محظور بخلاف الرمي، فدل ذلك على أن التحلل يكون بالحلق لا بالرمي^(٢).

الرأي المختار :

الذي أختره هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول: أن التحلل الأصغر يحصل برمي جمرة العقبة . وذلك لما يلي :

١ - أن ما استدل به أصحاب الأقوال الأخرى لا تنهض لمعارضة أدلة هذا القول، فأحاديثهم إما غير صحيحة، كحديث عائشة - رضي الله عنها - وهو أقوى أدلتهم ومحورها، ولهذا سعى الطحاوي إلى حمل الأحاديث الأخرى عليه . وإما غير صريحة كحديث عائشة الآخر في الصحيحين، فإنهم حملوا قولها (... قبل أن يطوف) أي : بعد الرمي، والحلق، وهو احتمال فقط .

٢ - أن أدلة أصحاب هذا القول صحيحة، وصريحة فيما ذهبوا إليه . فحديث أم سلمة، وحديث عائشة - في الذرية -

(١) انظر : المرجع السابق .

(٢) انظر : الهداية مع شرح فتح القدير ٤٩٢/٢ .

رضي الله عنهما أحاديث صحيحة، وفيها تعليق التحلل بالرمي وحده، دون الحلق . وكذا حديث ابن الزبير - رضي الله عنهما - مع ما فيه من خلاف في الحكم عليه بالرفع أو بالوقف .

٣ - أن ما أشار إليه أصحاب القول الثالث من نظر . محل اعتبار، لولا وجود النصوص المشار إليها، إذ لا مجال له في مقابل النص . ومع هذا الاختيار، فالأولى بالحاج أن يؤخر التحلل حتى يحلق أو يقصر رأسه، خروجاً من الخلاف . (والله أعلم) .

فرع : ما الذي يحل بالتحلل الأصغر ؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال^(١) :

القول الأول : يحل به كل شيء إلا النساء (من الوطء، والقبلة، واللمس لشهوة، وعقد النكاح) . وإلى هذا ذهب جمهور العلماء، فبه قال أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وهو قول ابن الزبير، وعائشة، وعلقمة، وسالم، وطاوس، والنخعي،

(١) هذه أقوال فقهاء الأمصار المشهورة، وحكى الموفق ابن قدامة في المغني ٣٠٨/٥ قولين آخرين :

(أحدهما) يحل له كل شيء، إلا النساء والطيب . وهو مروي عن عمر بن الخطاب، وابنه رضي الله عنهما وعروة بن الزبير، وعباد بن عبد الله بن الزبير، لأنه من دواعي الوطء، فأشبهه القبلة .
(الثاني) أنه لا يلبس القميص، ولا العمامة، ولا يتطيب . وهو مروي عن عروة .

وعبيد الله بن الحسن، وخارجة بن زيد، وأبي ثور^(١).

القول الثاني : يحل به كل شيء إلا الوطء . وإلى هذا ذهب الشافعي في قول، وأحمد في رواية، وهو مروي عن ابن عباس^(٢).

القول الثالث : يحل به كل شيء إلا النساء، والصيد . وإلى هذا ذهب مالك، والليث^(٣) . وكره

(١) انظر : المبسوط ٢٢/٤، بدائع الصنائع ١٤٢/٢، ١٥٩، الهداية مع شرحها فتح القدير ٤٩٠/٢، حاشية ابن عابدين ٥١٧/٢، الفتاوى الهندية ٢٣٢/١، روضة الطالبين ١٠٤/٣، قال : وهو (أظهرهما عند الأكثرين)، شرح صحيح مسلم للنووي ٩٩/٨، وقال : (وهذا مذهب الشافعي، والعلماء كافة إلا مالكا) مغني المحتاج ٥٠٥/١، قال القليوبي في حاشيته ١٢٠/٢ : (هو المعتمد)، المغني ٣٠٨/٥ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ١٠٤/٣ وقال : (هو أظهرهما عند صاحب المذهب، وطائفة) وقال في المجموع ٢٣٣/٨ : (وفي عقد النكاح، والمباشرة فيما دون الفرج شهوة كالقبلة والملامسة قولان مشهوران . قال القاضي : أبو الطيب : نص عليهما الشافعي في الجديد - أصحابهما - عند أكثر الأصحاب لا يحل إلا بالتحليلين . - وأصحابهما - عند المصنف والروائي، يحل بالأول . .) المغني ٣٠٨/٥، الفروع ٥١٤/٣ .

(٣) انظر : المدونة ٣٢٩/١، التاج والإكليل ومواهب الجليل ١٢٦/٣، الشرح الصغير ٣٦٤/٢، توضيح المناسك ومعه هداية الناسك ص ١١٤ فإن وطئ أو صاد فعليه في الأول دم، وفي الثاني الجزاء، أما الطيب فإنه يكره، ولا شيء عليه . المبسوط ٢٢/٤، حاشية ابن عابدين ٥١٧/٢، ونبه على ما أورده صاحب الدر المختار في شرحه من قوله : (قيل : والطيب والصيد) وأنه غير صحيح، وأن الخلاف في المذهب ليس بعد الحلق، وإنما بعد الرمي وقبل الحلق، وقد سبق التنبيه إلى ذلك في =

مالك الطيب^(١).

الأدلة :

١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

١ - بحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : (طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين حين أحرم، ولحله حين أحل، قبل أن يطوف، وبسطت يديها)^(٢).

٢ - وبحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : (طيبت رسول الله ﷺ بيدي بذريعة لحجة الوداع للحل والإحرام، حين أحرم، وحين رمى جمرة العقبة يوم النحر، قبل أن

= المسألة التي قبلها .

(١) (تنبيه) كُتِبَ المالكية المتقدمة والمتأخرة كلها تُشير إلى كراهة الطيب، ولم تجعله محظوراً يجب به فدية . ففي المدونة ٣٢٩/١ : (هل كان مالك يكره أن يتطيب الرجل إذا رمى جمرة العقبة قبل أن يفيض ؟ قال نعم (قلت :) فإن فعل أترى عليه الفدية ؟ (قال :) قال مالك : لا شيء عليه، لما جاء فيه) وقال الدردير في الشرح الصغير ٣٦٤/٢ : (وحل بها، أي بالعقبة، أي برمي جمرتها كل شيء يحرم على المحرم غير نساء وصيد، وكره له الطيب)، وانظر التاج والإكليل ومواهب الجليل ١٢٦/٣، وهداية الناسك مع توضيح المناسك ص ١١٤ . فما نسبته الأحناف عن مالك من القول بأنه يحل له كل شيء إلا النساء والطيب غير دقيق . وانظر : المبسوط ٢٢/٤، الهداية مع شرح فتح القدير ٤٩٠/٢، حاشية ابن عابدين ٥١٧/٢، وكذلك قول الموفق في المغني ٣٠٩/٥ : (وقال مالك : لا يحل له النساء، ولا الطيب، ولا قتل الصيد) .

(٢) تقدم تخريجه .

يطوف بالبيت^(١) .

وجه الاستدلال منهما :

إخبار عائشة - رضي الله عنها - بأنها طيبت الرسول ﷺ حين أحل قبل أن يطوف بالبيت، نص صريح في إباحة الطيب بالتحلل الأول .

٣ - وبحديث أم سلمة - رضي الله عنها - أن رسول ﷺ قال : « إن هذا يوم رُخص لكم إذا أنتم رميتم الجمرة قبل أن تحلوا - يعني من كل ما حُرمت منه - إلا النساء »^(٢) .

وجه الاستدلال منه :

إخبار النبي ﷺ بأن من رمى الجمرة تحلل إلا من النساء، دليل على أن التحلل الأصغر يحل به كل شيء من طيب، وصيد، وغيرهما إلا النساء .

٤ - وبأثر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال : (إذا رميتم الجمرة، وذبحتم، وحلقتهم، فقد حل لكم كل شيء حرم عليكم إلا النساء والطيب) . قال سالم بن عبد الله : وقالت عائشة : (أنا طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله بعد أن رمى جمرة العقبة، وقبل أن يزور البيت) قال سالم : (وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع)^(٣) .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) أخرجه الشافعي في مسنده بالفاظ متقاربة من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار مرسلًا، ومسنداً إلى سالم بن عبد الله ، انظر: ترتيب المسند =

وجه الاستدلال منه :

إخبار عمر - رضي الله عنه - بأن التحلل الأصغر يحل به كل شيء إلا النساء والطيب، ومخالفة عائشة - رضي الله عنها - له في الطيب، وإخبارها بأمر شهادته، وعلمته أكثر من غيرها، لأنها باشرت بنفسها تطيب رسول الله ﷺ ولهذا قال سالم : وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع . فدل ذلك على أن التحلل الأصغر يحل به كل شيء إلا النساء .

٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

١ - بحديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : « إذا رميتم، وحلقتن، فقد حل لكم الطيب، والثياب، وكل شيء إلا النساء »^(١).

وجه الاستدلال منه :

أن إباحة الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء بالتحلل الأصغر دليل على أنه لم يبق من المحرمات شيء إلا الوطء في الفرج؛ لأن الطيب من دواعي الجماع .

٢ - وقالوا : إن الوطء في الفرج أغلظ المحرمات، ويفسد

= ٢٩٧/١ - ٢٩٩ (٧٧٧ - ٧٨٠)، وأخرجه أيضاً : الطحاوي ٢٣١/٢، والبيهقي ١٣٥/٥ من عدة طرق عن ابن عمر، وأخرجه مالك في الموطأ في الحج باب الإفاضة ٤١٠/١ من طريق نافع وعبدالله بن دينار عن ابن عمر، وليس فيه قول عائشة ولا سالم بن عبدالله وقد تقدم تخريجه .
(١) تقدم تخريجه وقد استدلل به صاحب المذهب من الشافعية .

النسك بخلاف غيره^(١).

٣ - وقالوا : إن القبلة والملامسة وغيرها من دواعي الجماع لا تفسد الإحرام، فتحل بالتحلل الأصغر كالطيب .

٣ - واستدل أصحاب القول الثالث على تحريم قتل الصيد بما يلي :

- بقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾^(٢).

وجه الاستدلال منها :

أن الله - سبحانه وتعالى - نهى عن قتل الصيد حال الإحرام، ومن تحلل التحلل الأصغر، لم يزل محرماً، لأن التحلل الأكبر إنما يكون بعد الطواف . فدل ذلك على تحريم الصيد، فلا ترتفع حرمة إلا بتمام الإحلال .

الرأي المختار :

الذي أختاره هو ما ذهب إليه جمهور العلماء : أنه يحل بالتحلل الأصغر كل شيء إلا النساء . وذلك لما يلي :

١ - الأدلة التي استدلو بها صحيحة، صريحة، فقوله ﷺ في حديث أم سلمة نص في الموضوع، إذ أخبر أن المحرم يحل له برمي جمرة العقبة ما حرم عليه بالإحرام، ولم يستثن إلا النساء، فدل ذلك على أنه يحل له كل شيء إلا النساء .

(١) انظر : المغني، ٣٠٨/٥ .

(٢) سورة المائدة، الآية ٩٥

٢ - أن من استثنى الوطء وحده، إنما خصه لمخالفته بقية المحظورات، إذ يفسد النسك دون غيره من المحظورات وهذا استثناء عقلي، لا يصح تخصيص عموم الحديث به .

٣ - أن قياس القبلة، والمباشرة على الطيب بجامع أن كلا منهما من دواعي الجماع لا يسلم، لمخالفة الطيب لهما وغيرهما في كثير من الأمور، فهو مشروع في اجتماعات الناس ولقاءاتهم، بخلاف القبلة، والمباشرة فإنهما من قضاء الشهوة المتعلقة بالنساء .

٤ - أن قياس الطيب عليهما أيضا غير صحيح للفارق بينهما ولأنه قياس في مقابل النص الدال على جوازه وإباحته .

٥ - أن الاستدلال بالآية لتحريم الصيد لا يسلم لأن المحرم إذا تحلل من إحرامه - وإن لم يكن الحل كله - فليس في الآية ما يدل على عدم إباحته بالتحلل . وحديث أم سلمة - كما تقدم - لم يستثن إلا النساء فقط، فيكون الصيد من الأشياء التي حلت بالتحلل الأصغر، وقياسه على النساء فيه بُعد ظاهر . (والله أعلم) .

المبحث الثالث : طواف الوداع^(١) :

يُشرع للخارج من مكة أن يودع البيت العتيق بالطواف، كما شُرِع له عند دخولها أن يبادر البيت بالطواف ليحييه، وأن يكون هذا الطواف آخر أعماله، ليكون وداعاً له، ولهذه الأماكن المقدسة، بعد أداء هذه العبادة العظيمة وقضاء مناسكه، وقد كان الناس يصدرون بعد حجهم من كل مكان، فأمرُوا أن يكون آخر عهدهم بالبيت . فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال رسول الله ﷺ : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت »^(٢).

(١) وسمي طواف الوداع، لأنه لتوديع البيت، ويسمى أيضاً : طواف الصدر : بفتح الصاد والdal - وضبطه في المغني بإسكان الدال محل نظر - وهو : رجوع المسافر من مقصده . ويسمى أيضاً : طواف آخر العهد، وطواف الخروج وكره مالك - رحمه الله - أن يقال : (الوداع) قال : (ليقول : الطواف) ولعله كره ذلك؛ لأن الوداع يكون من المفارق، فكره له اسم المفارقة عن ذلك المحل الشريف . لكن الصحيح عدم كراهته . وقد درج فقهاء المالكية على تسميته كغيرهم بطواف الوداع، بل عده خليل في منسكه الأشهر فقال : (فإذا عزم على السفر طاف للوداع، ويسمى طواف الصدر، والأول أشهر) ص ١١٦ .

انظر : المغني ٣٢٧/٥، المطلع ص ٢٠٠، هداية السالك ١٢٣٥/٣، المجموع ١٢/٨، حاشية ابن عابدين ٥٢٣/٢، شرح العمدة لابن تيمية ٦٥١/٢، منسك خليل ص ١١٦، مواهب الجليل ١٣٧/٣، مناسك ملا علي القاري ص ١٦٨ .

(٢) أخرجه مسلم في الحج، باب وجوب طواف الوداع ٧٨/٩ .

أنواع الطواف وأحكامه ————— د. عبدالله بن إبراهيم الزاحم

وسأتناول في هذا المبحث معرفة حكمه، وعلى من يكون، ووقته، وماذا يلزم من خرج ولم يودع؟ وذلك في مطلبين :

المطلب الأول : حكم طواف الوداع، وعلى من يكون؟
سأتناول دراسة هذا المطلب في مسألتين :

المسألة الأولى : حكم طواف الوداع .

المسألة الثانية : على من يكون؟

مسألة : حكم طواف الوداع :

اختلف العلماء في حكم طواف الوداع على قولين :

القول الأول : أنه واجب، يجب بتركه دم، إلا أنه يُعفى عن المرأة الحائض، والنفساء . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد في المشهور عنهما، وبه قال الحسن، والحكم، وحماد، والثوري، وإسحاق، وأبو ثور^(١).

(١) انظر : المبسوط ٣٤/٤، بدائع الصنائع ١٤٢/٢، الهداية مع شرحها فتح القدير ٥٠٤/٢، حاشية ابن عابدين مع الدر المختار ٥٢٣/٢، مناسك ملا علي القاري ص ١٦٨، شرح الوجيز ٤١٣/٧، الحاوي ٢١٣/٤، القرى ص ٥٥٣، المجموع ١٢/٨ وقال : (طواف الوداع فيه قولان : أصحهما أنه واجب) وهو القول القديم . المذهب مع المجموع ٢٦٥/٨، شرح مسلم للنووي ٧٩/٩، نهاية المحتاج ٣١٦/٣، مغني المحتاج ٥١٠/١، هداية السالك ١٢٣٣/٣، المحرر ٤٤/١، الإنصاف ٦٠/٤ وقال : (هذا الصحيح من المذهب)، المغني ٣٣٧/٥، الكافي ٤٥٧/١، المقنع مع شرحه المبدع ٢٥٥/٣، كشف القناع ٥٩٥/٢ . وذهب ابن حزم إلى أنه فرض، إن تركه فعليه الرجوع ولو كان بلده بأقصى الدنيا . المحلى ١٧١/٧ .

القول الثاني : أنه مستحب، لا يجب بتركه شيء . وإلى هذا ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وداود، وابن المنذر^(١).

الأدلة :

١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

١ - بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض)^(٢).

(١) انظر : المدونة ٣١٥/١ (قلت لابن القاسم : أكان مالك يرى طواف الصدر واجبا ؟ قال : لا ولكنه كان لا يستحب تركه، وكان يقول : إن ذكره، ولم يتباعد فليرجع)، المنتقى للباجي ٢/٢٩٣، منسك خليل ص ١١٦، مواهب الجليل ٣/١٣٧، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٢/٥٣، الشرح الصغير ومعه بلغة السالك ٢/٣٨٠.

(تنبيه) ذهب المواق من المالكية إلى أن طواف الوداع سنة ونسك، وهذا التعبير عند المالكية في مناسك الحج، يأخذ حكم الواجب عند غيرهم، فيجب بتركه دم . فقد قال في التاج والإكلیل ٣/١٣٧ : (لا ينصرف أحد إلى بلده حتى يودع البيت بالطواف سبعا، فإن ذلك سنة ونسك، ولا يسقط إلا عن الحائض وحدها . وهو عند مالك مستحب) وقد قال ٣/٨٢ : (ومن مناسك خليل - رحمه الله - اعلم أن أفعال الحج تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول : واجبات وأركان . والقسم الثاني : واجبات ليست بأركان، ومن أصحابنا من يعبر عنها بالسنة، وبعضهم يقول : سنة مؤكدة ...)، المجموع ٨/٢٥٤، شرح مسلم للنووي ٩/٧٩، حاشية عميرة مع شرح المحلى ٢/١٢٥، نهاية المحتاج ٣/٣١٦، هداية السالك ٣/١٢٣٣، الإنصاف ٢/٦٠، قال ابن المنذر : (لا أعلم حجة توجب في تركه الدم) هداية السالك ٣/١٢٣٣.

(٢) متفق عليه . أخرجه البخاري في الحج، باب طواف الوداع (١٤٤) =

٢ - وبحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (كان الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال رسول الله ﷺ : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت »)^(١) .

وجه الاستدلال منهما من وجهين :

(أحدهما) قول ابن عباس - رضي الله عنهم - : (أمر الناس) دليل على أن الأمر هو رسول الله ﷺ والأمر للوجوب ، فدل ذلك على وجوب طواف الوداع ، ونهيه عليه الصلاة والسلام الناس عن النفر حتى يطوفوا بالبيت ، دليل على وجوبه أيضا .

(الثاني) أن تخصيص الحائض بإسقاطه عنها ، دليل على وجوبه على غيرها ، إذ لو كان ساقطاً عن الكل لم يكن لتخصيصها معنى .

٣ - قالوا : إن سقوطه عن الحائض لا يدل على عدم وجوبه على غيرها ، كالصلاة تسقط عن الحائض ، وهي واجبة على غيرها .

٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

١ - بحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : (حاضت صفية بنت حيي بعد ما أفاضت فذكرت حيضتها لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : « أحابستنا هي ؟ » فقلت : يا رسول

= ١٩٥/٢ ، ومسلم في الحج ، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ٧٩/٩ .

(١) تقدم تخريجه .

الله، إنها قد كانت أفاضت، وطافت بالبيت، ثم حاضت بعد الإفاضة . فقال رسول الله ﷺ : « فلتنفر » ^(١) .

وجه الاستدلال منه :

إخبار النبي ﷺ بأن الحائض تقيم حتى تطهر لطواف الإفاضة، وأن لها أن تنفر قبل الوداع، دليل على سقوطه عنها، وعلى عدم وجوبه، إذ لو كان واجباً لأمرت بالإقامة له، أو لوجب بتركه شيء ^(٢) .

٢ - وقالوا : إن طواف الوداع، لتوديع البيت، فلم يكن واجباً كطواف القدوم تحية للبيت .

٣ - وقالوا : إنه لو كان نسكاً واجباً لاستوى فيه حال المعذور وغيره، والمقيم بمكة وغير المقيم بها، فلما لم يكن نسكاً للمقيم والحائض يلزمهما بتركه دم، لم يكن نسكاً لغيرهما،

(١) أخرجه مسلم في الحج، باب وجوب طواف الوداع ٨٠/٩، وأصل الحديث عند البخاري بالفاظ متقاربة وقد تقدم .

(٢) أما توجيه الكاساني بأن من قال بأن طواف الوداع سنة ١٤٢/٢ (مبني على أنه لا يفرق بين الفرض والواجب) فليس بصحيح، بل الشافعية وغيرهم يفرقون في المناسك بين الفرض - وهو الركن - والواجب . فقال النووي في المجموع ٢٦٦/٨ : (فالأركان لا يتم الحج ويجزىء حتى يأتي بجميعها ... ولا يجبر شيء من الأركان بدم ولا غيره، بل لا بد من فعله ... وأما الواجبات فمن ترك منها شيئاً لزمه الدم، ويصح الحج بدونه سواء تركها كلها أو بعضها عمداً أو سهواً، ولكن العامد يأثم) .

ولم يلزم بتركه دم^(١).

الرأي المختار :

الذي أختره هو ما ذهب إليه جمهور العلماء : أن طواف الوداع واجب، يجب بتركه دم، إلا أنه يعفى عن المرأة الحائض والنفساء . وذلك لما يلي :

- ١ - أن ما استدلوا به من أحاديث دالة على وجوبه، إذ فيها الأمر بأن يكون آخر عهدهم بالبيت، ونهيههم عن النفر إلا بعد الطواف، وذلك دليل الوجوب .
- ٢ - أن سقوطه عن الحائض ليس دليلاً على عدم وجوبه على غيرها، بل هو دليل على وجوبه على غيرها، إذ لو لم يكن واجباً على غيرها لما كان لتخصيصها معنى .
- ٣ - أن القول بوجوبه، يستلزم وجوب الدم بتركه، لأن واجبات الحج تجبر بالدم . (والله أعلم) .

مسألة : على من يكون طواف الوداع ؟

سبقت الإشارة إلى أن طواف الوداع يشرع لكل خارج من مكة، سواء قيل بوجوبه أم باستحبابه، وسأتناول في هذه المسألة بعضاً ممن اختلف العلماء هل يكون عليهم طواف الوداع كغيرهم أم لا ؟ وهم :

- من أراد الإقامة بمكة .

(١) انظر : الحاوي ٢١٣/٤ .

- من كان منزله قريباً من مكة .
- المرأة الحائض .
- الطواف لغير الحاج .

فرع : من أراد الإقامة بمكة :

من أتى مكة لأداء المناسك لا يخلو إما أن يريد الإقامة بها، أو الخروج منها . ومن أراد الإقامة، إما أن ينوي الإقامة قبل النفر، أو بعده . فإن نوى الإقامة قبل النفر، فلا وداع عليه كالمكي، لأنه لا وداع إلا على من أراد الخروج من مكة . قال الكاساني : (فإن نوى الإقامة قبل أن يحل النفر الأول سقط عنه طواف الصدر، أي لا يجب عليه بالإجماع)^(١) .

(١) بدائع الصنائع ١٤٢/٢، وأشار إلى ما ذهب إليه أبو يوسف من استحباب طواف الوداع حتى للمكي، لأنه وضع لختم أفعال الحج، وهذا المعنى يوجد في أهل مكة .

(تنبيه) يشترط الأحناف لنية الإقامة التي تسقط طواف الوداع، أن ينوي الإقامة بمكة أبداً، فإن نوى الإقامة سنين لم يسقط عنه الوجوب .
(تنبيه آخر) ذهب ابن فرحون المالكي إلى أن من أراد الإقامة بمكة فله أن يطوف للوداع كما نقل ذلك عنه الحطاب إذ قال : (فإذا دخلت مكة، وقد كنت طفت طواف الإفاضة، وأنت تريد الرحيل، فطف للوداع، وإن كنت تريد الإقامة، فأنت في الطواف بالخيار) وهذا خلاف المشهور عند المالكية إذ يرون أن الوداع ليس مقصوداً لذاته، بل ليكون آخر عهده بالبيت الطواف، ولهذا فإنه يشرع لكل خارج من مكة ولو من أهلها .
انظر: منسك خليل ص ١١٦، مواهب الجليل ١٣٧/٣، بلغة السالك ٣٨٠/٢ .

أنواع الطواف وأحكامه ————— د. عبدالله بن إبراهيم الزاحم

أما إن نوى الإقامة بعد النفر، اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه إن نوى الإقامة ولو بعد النفر فلا وداع عليه . وإلى هذا ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وأبو يوسف^(١) .

القول الثاني : أنه إن نوى الإقامة بعد النفر فعليه الوداع وإلى هذا ذهب أبو حنيفة^(٢) .

الأدلة :

١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

١ - بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت »^(٣) .

وجه الاستدلال منه :

أن النبي ﷺ نهى أن ينفر أحد حتى يطوف للوداع، فدل

(١) انظر : التاج والإكليل ومواهب الجليل ١٣٧/٣، ونقل عن القاضي عبد الوهاب قوله : (أفعال الحج كلها المكي والآفاقي فيها سواء، إلا في شيئين : طواف القدوم، وطواف الوداع)، الشرح الصغير وبلغة السالك ٣٨٠/٢، الحاوي ٢١٢/٤، القرى ص ٣٥٣، المجموع ٢٥٤/٨، شرح المحلى ١٢٥/٢، نهاية المحتاج ٣١٥/٣، مغني المحتاج ٥٠٩/١، المغني ٣٣٦/٥، الإنصاف ٤٩/٤، المبدع ٢٥٥/٣ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ١٤٢/٢، شرح فتح القدير ٥٠٤/٢، حاشية ابن عابدين ٥٢٣/٢، مناسك ملا القاري ص ١٦٩ ويحل النفر في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال .

(٣) تقدم تخريجه .

ذلك على أن من أراد الإقامة، ولم يرد النفر فليس عليه أن يطوف للوداع .

٢ - أن من أراد الإقامة بعد حل النفر فليس عليه طواف الوداع، كمن نوى الإقامة قبل حل النفر^(١).

٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

١ - أن من نوى الإقامة بعد أن حل النفر، لم يسقط عنه الطواف؛ لأنه وجب عليه بدخول وقته، فلا تؤثر نية الإقامة في رفعه .

الرأي المختار :

الذي أختاره هو ما ذهب إليه جمهور العلماء، أن من نوى الإقامة فلا وداع عليه وذلك لما يلي :

١ - أن النبي ﷺ نهى أن ينفر أحد من مكة حتى يكون آخر عهده بالبيت، فلا مدخل لنية الإقامة في الوجوب وعدمه، لأنه إنما يجب بالعزم على الخروج، فإذا انعدم العزم لم يجب .

٢ - لا فرق بين من نوى الإقامة قبل حل النفر وبعده، إذ كل منهما لم يتحقق منه النفر، فلم يجب عليهما . (والله أعلم) .

فرع : من كان منزله قريباً من مكة :

اختلف العلماء القائلون بمشروعية طواف الوداع، وأنه

(١) انظر : المغني ٣٣٦/٥ .

يشرع لكل خارج من مكة . هل ذلك خاص بمن كان منزله بعيداً عن مكة، أم يشمل أيضاً القريب منها ؟ وما حد القرب والبعد ؟

القول الأول : أن طواف الوداع يشرع لكل خارج من مكة أو الحرم، إذا قصد منزله، أو الإقامة الطويلة بمكان ولو كان ذلك قريباً، كمن منزله بذي طوى، أو التنعيم . أما من خرج ليعود فإن كان المكان بعيداً كالجحفة، فعليه أن يودع، وإن كان المكان قريباً كالتنعيم والجعرانة مما هو دون المواقيت فلا وداع عليه . وإلى هذا ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور^(١) .

القول الثاني : أن من دون المواقيت فهم بمنزلة أهل مكة لا وداع عليهم . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة^(٢) .

الأدلة :

١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

١ - بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - (أن النبي ﷺ قال :

(١) انظر : المنتقى للباقي ٢/٢٩٣، ومواهب الجليل والتاج والإكيل ٣/١٣٧، حاشية الدسوقي ٢/٥٣، الشرح الصغير وبلغة السالك ٢/٣٨٠، المجموع ٨/٢٥٦، شرح المحلى على المنهاج ٢/١٢٥، نهاية المحتاج ٣/٣١٥، مغني المحتاج ١/٥٠٩، المغني ٥/٣٣٨ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ٢/١٤٢، شرح فتح القدير ٢/٥٠٤، حاشية ابن عابدين ٢/٥٢٣، مناسك ملا علي القاري ص ١٦٨ . قال الكاساني : (أما شرائط الوجوب فمنها : أن يكون من أهل الآفاق، فليس على أهل مكة، ولا من كان منزله داخل المواقيت إلى مكة طواف الصدر إذا حجوا) .

« لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت »^(١).

وجه الاستدلال منه :

- ١ - أن النبي ﷺ نهى أن ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، فدل ذلك على وجوب الطواف لكل خارج من مكة، ويستوي في ذلك القريب والبعيد .
- ٢ - أنه خارج مكة فلزمه التوديع كالبعيد .

٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

- قالوا : إن هذا الطواف إنما وجب توديعاً للبيت، لهذا يسمى طواف الوداع، وهذا لا يوجد في أهل مكة، لأنهم في وطنهم، وأهل داخل المواقيت في حكم أهل مكة، فلا يجب عليهم كما لا يجب على أهل مكة^(٢).

الرأي المختار :

- الذي أختاره هو ما ذهب إليه الجمهور : أن طواف الوداع على كل خارج من مكة أو الحرم، لما يلي :
- ١ - أن عموم الأحاديث يتناول كل خارج من مكة، ويشمل ذلك القريب والبعيد^(٣).

(١) تقدم تخريجه .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ١٤٢/٢ .

(٣) قال النووي في المجموع ٢٥٦/٨ : (يتوجه - أي طواف الوداع - على من أراد مسافة القصر ودونها سواء كان مسافة بعيدة أم قريبة، لعموم الأحاديث) .

٢ - أن الخارج من مكة مفارق للبيت، ويستوي في ذلك القريب والبعيد . (والله أعلم) .

فرع : المرأة الحائض :

إذا حاضت المرأة قبل أن تطوف للوداع هل يلزمها أن تقيم بمكة إلى أن تطهر ثم تطوف للوداع أم لا يلزمها ذلك ؟
اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أن المرأة إذا حاضت قبل أن تطوف للوداع، لا يلزمها أن تقيم لتودع، بل لها أن تخرج، ولا وداع عليها، ولا فدية . وإلى هذا ذهب عامة الفقهاء، من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار^(١) .

القول الثاني : أنه يلزمها أن تقيم بمكة إلى أن تطهر، ثم تطوف للوداع . وإلى هذا ذهب عمر بن الخطاب، وابن عمر، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم^(٢) .

(١) انظر : بدائع الصنائع ١٤٢/٢، التاج والإكليل ١٣٧/٣، نهاية المحتاج ٣١٧/٣، شرح العمدة في المناسك لابن تيمية ٥٩٦/٢، المغني ٣٤١/٥، شرح النووي على صحيح مسلم ٧٩/٩، فتح الباري ٥٨٧/٣، شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٣٢/٢ . أما إذا طهرت قبل مفارقة البنيان، فإن عليها أن ترجع وتغتسل وتطوف للوداع . انظر: المغني ٣٤١/٥، المجموع ٢٥٥/٨، مناسك ملا القاري ص ١٦٩، هداية السالك ١٢٣٧/٣ .

(٢) انظر : المغني ٣٤١/٥ .

الأدلة:

- ١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :
- ١ - بحديث عائشة - رضي الله عنها - : أن صفية بنت حُيي - رضي الله عنها - زوج النبي ﷺ حاضت، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: « أحابستنا هي ؟ » قالوا : إنها قد أفاضت . قال : « فلا إذاً » . وفي رواية : « فلتنفر »^(١) .

وجه الاستدلال منه :

قول النبي ﷺ بعد أن علم أن صفية قد أفاضت : « فلا إذاً » وقوله : « فلتنفر » دليل على أن المرأة الحائض لا تحبس لطواف الوداع كما تحبس لطواف الإفاضة، وأن لها أن تنفر من مكة من غير وداع، ولا شيء عليها؛ لأن النبي ﷺ لم يوجب عليها شيئاً .

- ٢ - وبحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض)^(٢) .

وجه الاستدلال منه :

إخبار ابن عباس - رضي الله عنهما - بأن الناس أمروا بطواف الوداع إلا أنه خفف عن المرأة الحائض، دليل على أن المرأة الحائض ليست مأمورة بغيرها بطواف الوداع، وأن لها أن تنفر، ولا شيء عليها .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

١ - بحديث الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفي قال : سألت عمر بن الخطاب عن المرأة تطوف بالبيت ثم تحيض ؟ قال : (ليكن آخر عهدا الطواف بالبيت) . فقال الحارث : (كذلك أفتاني رسول الله ﷺ) فقال عمر رضي الله عنه : (أربت^(١) عن يدك ، سألتني عن شيء سألت عنه رسول الله ﷺ لكيما أخالف)^(٢) .

وجه الاستدلال منه :

إخبار الحارث رضي الله عنه بأن الرسول ﷺ أفتاه بما أفتاه به عمر رضي الله عنه بأن على الحائض أن يكون آخر عهدا بالبيت ، دليل على وجوب طواف الوداع على المرأة الحائض .

(١) أربت : أي : سقطت آراك من اليدين خاصة أي أعضاؤها ، وهي عبارة عن الخجل كأنه أراد : أصابك خجل أو ذم وظاهره الدعاء وليس مقصوداً . انظر : النهاية ٣٥/١ ، القاموس المحيط ص ٧٥ ، مادة (أرب) .

(٢) أخرجه أحمد ٤١٦/٣ ، وأبو داود في المناسك ، باب الوداع ٢٠٨/٢ (٢٠٠٤) ، والطحاوي ٢٣٢/٢ ، والمحلى ١٧٢/٧ ، من طريق أبي عوانة عن يعلى بن عطاء ، عن الوليد بن عبد الرحمن ، عن الحارث - به ، وحسنه المنذري . وقال ابن حجر : إسناده صحيح . وقال البنا : سنده جيد . انظر : مختصر المنذري ٤٣٠/٢ ، القرى ص ٥٥٤ ، الإصابة ٢٩٥/١ ، بلوغ الأماني ٢٣٤/١٢ .

٢ - وبحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال رسول الله ﷺ : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت »^(١).

وجه الاستدلال منه :

أن النبي ﷺ نهى أن ينفر أحد حتى يطوف طواف الوداع، فدل ذلك على وجوبه على كل أحد حتى على المرأة الحائض .

٣ - وبفعله ﷺ وأنه طاف للوداع قبل خروجه^(٢)، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « خذوا عني مناسككم »^(٣).

وجه الاستدلال منه :

أمره ﷺ الحجاج بأن يفعلوا في مناسكهم كفعله، وقد طاف ﷺ للوداع، فدل ذلك على وجوبه على جميع الحجاج ومنهم الحائض .

٤ - وبأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : (لا يصدرن أحد من الحاج، حتى يطوف بالبيت فإن آخر النسك الطواف

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه البخاري في الحج باب قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ (٣٣) ١٥٠/٢، ومسلم في الحج باب بيان وجوه الإحرام ١٤٩/٨ من حديث عائشة رضي الله عنها وفيه (فأذن في أصحابه بالرحيل فخرج فمر بالبيت، فطاف به قبل صلاة الصبح ثم خرج إلى المدينة) وهذا لفظ مسلم .

(٣) تقدم تخريجه .

بالبیت (١).

الرأي المختار :

الذي أختاره هو ما ذهب إليه جمهور العلماء : أن طواف الوداع لا يلزم المرأة الحائض، وأن لها أن تنفر، ولا شيء عليها . وذلك لما يلي :

١ - أن قصة صفية رضي الله عنها وأمر النبي ﷺ لها أن تنفر، دليل صريح صحيح، أن المرأة الحائض لا يلزمها أن تقيم لتطوف للوداع .

٢ - أن ما روي عن زيد بن ثابت، وابن عمر - رضي الله عنهم - قد ثبت عنهما الرجوع عنه، فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن طاوس قال : (كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت : تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبیت) . فقال له ابن عباس : (إما لا فسل فلانة الأنصارية، هل أمرها بذلك رسول الله ﷺ ؟) فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك، وهو يقول : ما أراك إلا قد صدقت (٢).

(١) أخرجه مالك في الموطأ في الحج باب وداع البيت (٣٩) ٣٦٩/١ (١٢٠) ومن طريق الشافعي في مسنده، ترتيب المسند ٣٦٣/١ (٩٤٢) .

(٢) أخرجه مسلم في الحج، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ٧٩/٩ .

وأخرج البخاري بسنده عن طاوس - أيضاً - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (رخص للحائض أن تنفر إذا أفاضت) قال : وسمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول : (لا تنفر) ثم سمعته يقول بعد : (أن النبي ﷺ رخص لهن)^(١) فهذا دليل على أنهما كانا يفتيان بذلك لعدم علمهما بالرخصة للحائض، فلما علما بها رجعا عن قولهما، وكذلك رجع عمر رضي الله عنه عن قوله، فقد أخرج ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن نافع قال : رد عمر ابن الخطاب نساء من ثنية هرشي^(٢) كن أفضل يوم النحر، ثم حضن، فنفرن فردهن حتى يطهرن ويطفن بالبيت ثم بلغ

(١) أخرجه البخاري في الحج، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت (١٤٥) ١٩٥ / ٢ . وأخرج الشافعي في مسنده ٣٦٤ / ١ (٩٤٥) بسنده عن طاوس قال : جلست إلى ابن عمر، فسمعتة يقول : لا ينصرف أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت، فقلت : ما له، أما سمع أصحابه ؟ ثم جلست إليه من العام المقبل، فسمعتة يقول : (زعموا أنه رخص للمرأة للحائض) وأخرجه الطحاوي عنه بلفظ : (كان ابن عمر قريباً من سنتين، ينهى أن تنفر الحائض، حتى يكون آخر عهدها بالبيت . ثم قال : بُتت أنه قد رخص للنساء) ٢ / ٢٣٤، وفي رواية : (وذلك قبل موت عبدالله بن عمر رضي الله عنه بعام) ٢ / ٢٣٥ .

(٢) (هرشي) : ثنية في طريق مكة وهي نصف الطريق من المدينة إلى مكة، بين (الأبواء) و (الجحفة) على فرسخين من (الأبواء) يُرى منها البحر، وبها علمان مبيان علامة لأنه نصف الطريق .

انظر معجم البلدان ٥ / ٣٩٧، المحلى ٧ / ١٧٢، القاموس ص ٧٨٧ .

عمر بعد ذلك حديث غير ما صنع فترك صنعه الأول^(١).
(والله أعلم) .

٣ - أن حديث الحارث الثقفي رضي الله عنه إنما كان في أول الأمر، ثم رخص وخفف عن المرأة الحائض، وأذن لها بأن تنفر إن هي طافت للزيارة، كما أخبر بذلك ابن عباس رضي الله عنهما ولم يعلم عمر رضي الله عنه ومن وافقه برخصة رسول الله ﷺ فأقاموا على ما معهم من علم، ولو علموا بالرخصة لرجعوا عن قولهم كما رجع غيرهم - وقد تبين أنهم رجعوا - قال الطحاوي رحمه الله بعد أن أورد الآثار الدالة على الرخصة للحائض بترك طواف الوداع : (فهذه الآثار قد ثبتت عن رسول الله ﷺ أن الحائض لها أن تنفر قبل أن تطوف طواف الصدر إذا كانت قد طافت طواف الزيارة قبل ذلك طاهراً . ورجع قوم إلى ذلك من أصحاب رسول الله ﷺ ممن كان قد قال بخلافه، فثبت بذلك نسخ هذه الآثار، لحديث الحارث بن أوس، وما كان ذهب إليه عمر من ذلك)^(٢) .

وذهب آخرون إلى أن حديث الحارث الثقفي، وإن كان ظاهره : أن النبي ﷺ أفاته بأن على الحائض أن يكون آخر عهدها بالبيت . فليس ذلك مراداً، بل مراده رضي الله عنه

(١) المحلى ١٧١/٧ ، ١٧٢ .

(٢) شرح معاني الآثار ٢٣٥/٢ .

أنه سمع النبي ﷺ يقول : « من حج البيت أو اعتمر ، فليكن آخر عهده بالبيت » واللفظ ظاهر في العموم ، ثم سأل عمر عن صورة من صور العموم ، فأفتاه بما يطابق العموم ، ولم يعلم أن تلك الصورة مخصوصة من هذا اللفظ^(١) . يبين ذلك ما جاء في بعض طرق الحديث عن الحارث أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من حج البيت أو اعتمر ، فليكن آخر عهده بالبيت » فبلغ حديثه عمر ، فقال له : خرت من يدك . سمعت هذا من رسول الله ﷺ فلم تخبرنا به^(٢) .

فرع : طواف الوداع لغير الحاج :

اختلف العلماء - رحمهم الله تعالى - في طواف الوداع ، هل هو خاص بالحاج فقط ، أم هو لكل من أراد الخروج من مكة وإن كان من أهلها ؟ على عدة أقوال :

القول الأول : أنه خاص بالحج ، فمن دخل مكة حاجاً فلا يخرج منها حتى يكون آخر عهده بالبيت . وإلى هذا ذهب

(١) انظر : المحلى ١٧٢/٧ ، شرح العمدة في بيان مناسك الحج لابن تيمية . ٥٧١/٢ .

(٢) أخرجه أحمد ٤١٦/٣ ، ٤١٧ ، والترمذي في المناسك ، (باب ما جاء من حج أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت) ٢١١/٢ (٩٥٣) . وقال : حديث غريب . وضعفه أيضا المنذري وغيره .

انظر : نصب الراية ٩٠/٣ ، شرح فتح القدير ٥٠٤/٢ ، بلوغ الأماني ٢٣٤/١٢ .

أبو حنيفة، وأحمد في المشهور^(١).

القول الثاني : أنه خاص بالنسك، فمن دخل مكة حاجاً أو معتمراً فعليه أن يطوف للوداع . وإلى هذا ذهب الشافعي، والحسن، وابن حزم^(٢).

القول الثالث : أن طواف الوداع لكل خارج من مكة، ولو كان من أهلها، إذا قصد مسكنه، أو الإقامة الطويلة - ولو كان المكان قريباً - أو قصد مكاناً بعيداً، ولو بنية العودة . أما إذا قصد

(١) انظر : المبسوط ٣٥/٤، شرح فتح القدير ٥٠٤/٢، حاشية ابن عابدين ٥٢٣/٢، مناسك ملا القاري ص ١٦٨، الفروع ٥٢١/٣، المبدع ٢٥٧/٣، ٢٦٤، الإنصاف ٥٢/٤، ٦١ فلم يذكره في واجبات العمرة وإنما يذكره في واجبات الحج . وقال في الإنصاف : (وإن خرج غير حاج فظاهر كلام شيخنا : لا يودع) . ونقل عن الترغيب والتلخيص : (لا يجب على غير حاج) .

(٢) انظر : المبسوط ٣٥/٤، شرح الوجيز ٤١٢/٧، المجموع ٢٥٦/٨، روضة الطالبين ١١٧/٣، نهاية المحتاج ٣١٦/٣، شرح المحلى على المنهاج ١٢٥/٢ . وقال ابن جماعة في هداية السالك ١٢٣٢/٣، ١٢٣٣ : (وقيل : إن طواف الوداع من جملة المناسك، فليس على غير الحاج طواف وداع إذا خرج من مكة، وحكاه الرافعي ثم النووي عن الغزالي، ولم يحكيه عن النص . ونص الشافعي في الأم على أنه من المناسك، وبه قطع المحاملي، والقاضي حسين . ونص الشافعي في الإملاء على أنه من الحج والعمرة . فهو مذهب الشافعي) . المحلى ١٧١/٧ . قال الشافعي في الأم ١٨٠/٢ بعد أن بين أن ترك الإحرام من الميقات وطواف الوداع موجب للدم إن لم يرجع إليهما قياساً على مزدلفة والجمار والبيتوتة ليالي منى : (لأنه نسك قد تركه) .

التردد عليها، أو قصد مكاناً قريباً بنية العودة . فلا وداع عليه . وإلى هذا ذهب مالك، والشافعي في الأصح، وهو المعتمد، وأحمد^(١) .
الأدلة :

- ١ - استدلل أصحاب القول الأول بما يلي :
- ١ - بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (كان الناس ينفرون من منى إلى وجوههم، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يكون آخر عهدهم بالبيت، ورخص للحائض)^(٢) .

(١) انظر : منسك خليل ص ١١٦، مواهب الجليل مع التاج والإكليل ١٣٧/٣، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٥٣/٢، الشرح الصغير وبلغة السالك ٣٨٠/٢، شرح الوجيز ٤١٢/٧، المجموع ٢٥٦/٨ وقال : (الأصح عند الرافعي وغيره من المحققين : أنه عبادة مستقلة، تعظيماً للحرم) . روضة الطالبين ١١٧/٣، نهاية المحتاج ٣١٦/٣، مغني المحتاج ٥١٠/١، وحاشية قليوبي وعميرة مع شرح المحلى على المنهاج ١٢٥/٢ . وأورد عميرة استشكل السبكي إذ قال : (لا أظن أحداً يقول : بأنه يجبر إذا لم نجعله نسكا . فإن قيل به، فهو في غاية الإشكال) . الفروع ٥٢٠/٣، ٥٢١، المبدع ٢٥٥/٣ وقال : (ذكر في التعليق، واختاره الشيخ تقي الدين : أن طواف الوداع ليس من الحج، ولا يتعلق به) وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٨/٢٦ : (وأما طواف الوداع فليس من الحج، وإنما هو لمن أراد الخروج من مكة، ولهذا لا يطوف من أقام بمكة) . قال صاحب غاية المنتهى ٤٤٤/١ : (وهو أظهر) .

(٢) أخرجه الحاكم ٤٧٦/١ . وقال صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والدارقطني ٢٩٩/٢ . من طريق عبدالرزاق أنبا زكريا بن إسحاق عن سليمان الأحول أنه سمع طاوساً يحدث عن ابن عباس به . وهذا إسناد صحيح إن شاء الله وأصله عند مسلم من طريق سفيان عن سليمان الأحول، دون هذه الزيادة، وقد تقدم .

وجه الاستدلال منه :

إخبار ابن عباس - رضي الله عنهما - أن الناس كانوا ينفرون بعد فراغهم من الحج من منى، فأمرهم الرسول ﷺ أن لا ينفروا حتى يكون آخر عهدهم بالبيت، فدل ذلك على أن الوداع خاص بالحجاج دون غيرهم من المعتمرين أو المقيمين .

٢ - وبفعله ﷺ إذ طاف للوداع، وأمر به، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « خذوا عني مناسككم »^(١).

وجه الاستدلال منه :

طوافه ﷺ للوداع، مع قوله : « خذوا عني مناسككم » دليل على أنه من مناسك الحج .

٣ - وبأن النبي ﷺ اعتمر أكثر من مرة، ولم يرو أنه طاف للوداع أو أمر به، فدل ذلك على أنه خاص بالحج^(٢).

٤ - وبأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : (لا يصدرن أحد من الحاج، حتى يطوف بالبيت، فإن آخر النسك الطواف بالبيت)^(٣).

(١) تقدم تخريجه .

(٢) قال سماحة الشيخ ابن باز : (ليس على المعتمر وداع إذا أراد الخروج خارج الحرم في ضواحي مكة وهكذا الحاج، لكنه متى أراد السفر إلى أهله أو غير أهله شرع له الوداع، ولا يجب عليه لعدم الدليل...، أما الحاج فيلزمه طواف الوداع عند مغادرته مكة مسافراً إلى أهله أو غير أهله) فتاوى وتنبهات ونصائح ط . الأولى ١٤٠٩ هـ ص ٣٩٠ ، ٣٩١ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، في الحج، باب وداع البيت ٣٦٩/١ (١٢٠) ، والشافعي في مسنده من طريقه وجعله عن ابن عمر ٣٦٣/١ (٩٤١) ، =

٥ - وقالوا : إن معظم الركن في العمرة الطواف، وما هو معظم الركن في النسك لا يتكرر عند الصدر كالوقوف في الحج، لأن الشيء الواحد لا يجوز أن يكون معظم الركن في نسك، وهو بعينه غير ركن في ذلك النسك، ولأن ما هو معظم الركن مقصود، وطواف الصدر تبع، يجب لقصد توديع البيت . والشيء الواحد لا يكون مقصوداً وتبعاً^(١).

وجه الاستدلال منه :

نهى عمر رضي الله عنه الحاج عن الصدور حتى يطوف بالبيت، وإخباره بأنه آخر المناسك، دليل على أن طواف الوداع من مناسك الحج .

٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

١ - بحديث الحارث الثقفي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من حج البيت أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت »^(٢).

وجه الاستدلال منه :

أن النبي ﷺ أمر الحاج والمعتمر بأن يكون آخر عهده بالبيت، فدل ذلك على أنه مرتبط بالنسك من حج أو عمرة .

٢ - وقد يقال : بأن العمرة أحد النسكين، فيجب فيها ما يجب في الحج من الوداع عند الخروج .

= وكذا في الأم ١٨٠/٢، والبيهقي من طريق مالك عن عمر ١٦٢/٥ .

(١) انظر : المبسوط ٣٥/٤ .

(٢) تقدم تخريجه، وبيان ضعفه .

٣ - استدل أصحاب القول الثالث بما يلي :

١ - بحديث العلاء بن الحضرمي رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً »^(١).

وجه الاستدلال منه :

إباحة النبي ﷺ للمهاجر أن يقيم بمكة ثلاثاً، بعد قضاء نسكه . وطواف الوداع إنما يكون آخر العهد بمكة، وسماء قبله قاضياً للمناسك، وحقيقته أن يكون قضاها كلها، فدل ذلك على أن طواف الوداع ليس من المناسك^(٢).

٢ - أن المكي إذا حج ونوى الإقامة بوطنه، وكذا الآفاقي إذا حج ونوى الإقامة بمكة قبل النفر لا وداع عليه، فلو كان من جملة المناسك لعم الحجيج^(٣).

الرأي المختار :

الذي أختاره هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول : أن طواف الوداع خاص بالحاج إذا أراد الخروج من مكة . وذلك لما يلي :

١ - ما جاء من الأحاديث المطلقة الآمرة بأن يكون آخر عهد الناس بالبيت . قد بين حديث ابن عباس الآخر أن المراد بذلك الحجاج الذين كانوا ينفرون من منى، فإنهم المأمورون بذلك دون غيرهم .

(١) أخرجه مسلم في الحج، باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر ١٢١/٩ .

(٢) انظر : شرح مسلم للنووي ١٢٢/٩، المجموع ٢٥٦/٨ .

(٣) انظر : المرجعين السابقين، الفروع ٥٢١/٣ .

٢ - سقوطه عن المقيم، والحائض لا يستلزم أن يكون غير نسك، لأن طواف القدوم يسقط عن الحائض، ولا يلزم المقيم، وهو كما قال ابن جماعة : (من المناسك بلا شك)^(١).

٣ - لا يشكل على هذا حديث العلاء، وإخبار النبي ﷺ بأن الحاج قد قضى مناسكه قبل طواف الوداع، لأن المراد - والله أعلم - قضى أغلبها وأكثرها، أو يكون المراد : قضى المناسك المؤقتة كالوقوف، والمبيت، والرمي .

المطلب الثاني : وقت طواف الوداع، وما يلزم من خرج ولم يودع ؟

سأتناول دراسة هذا المطلب في مسألتين :

المسألة الأولى : وقت طواف الوداع .

المسألة الثانية : ماذا يلزم من خرج ولم يودع ؟

مسألة : وقت طواف الوداع :

إذا أراد أحد الخروج من مكة طاف للوداع، ليكون آخر عهده من تلك المناسك والأماكن بالبيت، كما يودع المسافر إخوانه وأهله إذا أراد مفارقتهم، لقوله ﷺ : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت »^(٢).

وإن قضى حاجة في طريقه، أو اشترى زاداً أو شيئاً لنفسه

(١) هداية السالك ١٢٣٢ .

(٢) تقدم تخريجه .

أنواع الطواف وأحكامه ————— د. عبدالله بن إبراهيم الزاحم

في طريقه، لم يعده، لأن ذلك ليس بإقامة تخرج طوافه عن أن يكون آخر عهده بالبيت^(١).

وكذا إن اشتغل بأسباب الخروج كحزم الأمتعة، وإعداد الرواحل^(٢).

أما إن اشتغل بعده بغير أسباب الخروج كتجارة، أو إقامة، فهل عليه إعادة الطواف مرة أخرى؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أن عليه الإعادة . وإلى هذا ذهب مالك، والشافعي، وأحمد . وبه قال عطاء، والثوري، وأبو ثور، وأبو يوسف، والحسن، وابن حزم^(٣) .

(١) قال الموفق في المغني ٣٣٩/٥ : (وبهذا قال مالك، والشافعي، ولا نعلم مخالفاً لهما) .

(٢) انظر : القرى ص ٥٥٤، وحكاة الرافعي والنووي أصح الوجهين قال النووي : (قطع الجمهور بأنه لا يحتاج إلى إعادته) . شرح الوجيز ٤١٣/٧، المجموع ٢٥٥/٨ .

(٣) انظر : منسك خليل ص ١١٦، مواهب الجليل مع التاج والإكليل ١٣٨/٣، الشرح الصغير ٣٨١/٢ واستثنوا من ذلك الشغل اليسير، وقال المواق في التاج والإكليل ١٣٧/١ : (وينبغي أن يكون وداعه البيت متصلاً بنهوضه بعد كل عمل يعمل، فإن اشتغل بعد الوداع فباع واشترى أو عاد مريضاً ونحو ذلك عاد للوداع حتى يكون صدره ونهوضه بعد ركوعه لطواف الوداع متصلاً به) . شرح فتح القدير ٥٠٣/٢، مناسك ملا القاري ص ١٦٩، شرح الوجيز ٤١٣/٧، المجموع ٢٥٥/٨، روضة الطالبين ١١٧/٣، نهاية المحتاج ٣١٦/٣، مغني المحتاج ٥١٠/١، هداية السالك =

القول الثاني : إذا طاف للوداع، أو طاف تطوعاً بعد طواف الزيارة، أجزأه عن طواف الوداع، وإن أقام شهراً أو أكثر . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة^(١) وأشهب من المالكية^(٢).

= ٣/١٢٣٣، المغني ٥/٣٣٩، الفروع ٣/٥٢١، الإنصاف ٤/٥٠، المحرر ١/٢٤٤، المقنع مع شرحه المبدع ٣/٢٥٥، منتهى الإرادات ١/٢٨٥، المحلى ٧/١١٩، ١٧١.

(١) انظر : بدائع الصنائع ٢/١٤٣، وقال : (وروي عن أبي حنيفة أنه قال : إذا طاف للصدر، ثم أقام إلى العشاء فأحب إلي أن يطوف طوافاً آخر، لئلا يحول بين طوافه وبين نفره حائل)، شرح فتح القدير ٢/٥٠٣، حاشية ابن عابدين ٢/٥٢٤، مناسك ملا القاري ص ١٦٨.

(تنبيه) أول وقت طواف الوداع عند الأحناف، بعد طواف الزيارة، ولو في يوم النحر كما صرح به ملا علي القاري في منسكه إذ قال : (وأما وقته فأوله بعد طواف الزيارة، فلو طاف بعد الزيارة طوافاً، يكون عن الصدر، ولو في يوم النحر) .

وقد أشار إلى ذلك الكاساني إذ قال : (لو طاف بعد طواف الزيارة لا يعين شيئاً، أو نوى تطوعاً، كان للصدر، لأن الوقت تعين له) فقد بين أن طواف الوداع يقع بكل طواف بعد طواف الزيارة . فدل ذلك على إمكان وقوعه يوم النحر وإن لم يصرح بذلك . ثم قال بعد أسطر : (ويجوز - أي طواف الصدر - في أيام النحر وبعدها) وظاهر ذلك أن كل أيام النحر يجوز فيها طواف الوداع . إذا تبين ذلك فاعلم أن تقييد ابن عابدين في حاشيته، والموفق في المغني أجزاء الطواف بعد ما حل له النفر عن طواف الوداع، غير دقيق، إذ أن النفر إنما يحل في اليوم الثالث من أيام النحر، الثاني عشر من شهر ذي الحجة . (والله أعلم) .

(٢) قال الباجي في المنتقى ٢/٢٩٣ : (قال أشهب فيمن أفاض، ثم عاد إلى منى للرمي، ثم صدر، فليودع بالطواف، فإذا طاف هذا الطواف الذي هو =

الأدلة :

- ١ - استدل أصحاب القول الأول بما يلي :
١ - بحديث ابن عباس رضي الله عنهما : (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت)^(١).
- ٢ - وبحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت »^(٢).

وجه الاستدلال منهما :

- أن النبي ﷺ أمر أن يكون آخر العهد الطواف بالبيت، فمن أقام بعد طوافه لم يكن آخر عهده الطواف بالبيت، فدل ذلك على أنه يلزمه إعادة الطواف مرة أخرى .
- ٣ - وقالوا : إذا أقام بعد الطواف، خرج أن يكون طوافه وداعاً، فلم يجزئه، كما لو طاف قبل حل النفر^(٣).
 - ٢ - واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :
 - ١ - بالأحاديث السابقة .

وجه استدلالهم منها :

قالوا : إن المراد بالحديثين، أن يكون آخر عهده بالبيت

= آخر النسك، ثم أقام أياماً ثم أراد الخروج، فليس عليه أن يودع) .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) انظر : المغني ٣٣٩/٥ .

نسكاً، لا إقامة، والطواف آخر مناسكه بالبيت، وإن تشاغل بغيره .

٢ - وبأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : (لا يصدرن أحد من الحاج، حتى يطوف بالبيت، فإن آخر النسك الطواف بالبيت)^(١).

وجه الاستدلال منه :

إخبار عمر رضي الله عنه أن الطواف آخر المناسك، دليل على أنه ينبغي أن يكون آخر المناسك، ولو أقام بعده .

الرأي المختار :

الذي أختاره هو ما ذهب إليه جمهور العلماء : أن من أقام بعد طواف الوداع، أو اشتغل بعده بغير أسباب الخروج، فعليه إعادة الطواف مرة أخرى . لما يلي :

١ - أن المراد بالأحاديث أن يكون آخر العهد بالبيت، أي : لمن أراد الخروج من مكة وعدم الإقامة بها، ويدل على ذلك أيضاً : قول ابن عباس رضي الله عنهما : (كان الناس ينصرفون في كل وجه)^(٢) فحمل ذلك على أن المراد أن يكون آخر العهد بالبيت نسكاً، فيه بعد ظاهر .

٢ - أن الإقامة بعد الطواف، تخرجه عن أن يكون آخر العهد

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

بالبیت، وأن يكون توديعاً له، لأن الوداع إنما يكون عند إرادة المفارقة . (والله أعلم) .

مسألة : ماذا يلزم من خرج ولم يطف للوداع ؟

سبقت الإشارة إلى أن على من أراد الخروج من مكة، ألا يخرج منها حتى يكون آخر عهده بالبیت، فإن خرج ولم يطف لجهل أو خطأ أو غير ذلك، فإن زال ذلك السبب فلا يخلو حاله من أحد أمرين :

أ - إما أن يكون قريباً .

ب - إما أن يكون بعيداً .

(أ) فإن كان قريباً : ولم يمنع من رجوعه مانع كفوات رفقة أو مال، فإن عليه أن يعود، ويطوف ثم يخرج، ولا شيء عليه، بلا خلاف بين العلماء، سواء من قال بوجوبه أو باستحبابه^(١)، فقد أخرج مالك عن يحيى بن سعيد : (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رد رجلاً من مر الظهران^(٢) - لم يكن ودع

(١) انظر : بدائع الصنائع ١٤٣/٢، شرح فتح القدير ٥٠٣/٢، حاشية ابن عابدين ٥٢٣/٢، الموطأ ٣٧٠/١، المدونة ٣١٥/١، مواهب الجليل مع التاج والإكليل ١٣٧/٣، شرح الوجيز ٤١٥/٧، المجموع ٢٥٤/٨، ٢٥٥، روضة الطالبين ١١٦/٣، مغني المحتاج ٥١٠/١، المغني ٣٤٠/٥، الفروع ٥٢١/٣، منتهى الإرادات ٢٨٥/١ .

(٢) مر الظهران : موضع على بعد (٢٥) كم - من مكة، ويقال : مر القرية، والظهران هو الوادي . وبمر الظهران عيون ونخيل، ويسمى اليوم : وادي فاطمة نسبة لامرأة تركية اشتهرت بكثرة بسايتها وأملائها في هذا =

البيت - حتى ودع^(١). فإن لم يرجع، فعليه دم، على القول بوجوبه، لأنه ترك واجباً من واجبات الحج، ويستوي في ذلك العمد والخطأ، والعلم والجهل، والعذر وعدمه .

(ب) أما إن كان بعيداً : فلا يلزمه الرجوع إلى مكة ليطوف، وعليه دم - على القول بوجوبه - لتركه واجبا من واجبات الحج^(٢).

فإن رجع، فهل يسقط عنه الدم أم لا ؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه يسقط عنه الدم، لأن الواجب عليه الطواف، وقد أتى به، فلم يجب عليه بدله كالقريب . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة، والشافعية في وجهه، وجعله الموفق ابن قدامة احتمالاً^(٣).

القول الثاني : أنه لا يسقط عنه الدم، لأنه استقر عليه، فلم يسقط برجوعه كمن تجاوز الميقات غير محرم، فأحرم دونه ثم

= الموضع . انظر : معجم البلدان ١٠٤/٥، معجم المعالم الجغرافية ص ٢٢٨، مواهب الجليل ١٣٨/١ .

(١) الموطأ في الحج، باب وداع البيت ٣٧٠/١ (١٢١) .

(٢) وذهب ابن حزم إلى أن عليه الرجوع، ولو كان بلده بأقصى الدنيا حتى يطوف بالبيت . المحلى ١١٩/٢، ١٧١ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ١٤٣/٢، شرح فتح القدير ٥٠٣/٢، حاشية ابن عابدين ٥٢٣/٢ . (والأولى أن لا يرجع تيسيراً عليه، ونفعاً للفقراء) المغني ٣٤٠/٥، الإنصاف ٥١/٤، شرح الوجيز ٤١٥/٧، المجموع ٢٥٥/٨، روضة الطالبين ١١٦/٣ .

أنواع الطواف وأحكامه ————— د. عبدالله بن إبراهيم الزاحم

رجع إليه . وإلى هذا ذهب الشافعية في الأصح ، وأحمد^(١) .

واختلفوا في حد القرب والبعد على أقوال :

القول الأول : القريب : هو الذي بينه وبين مكة دون مسافة

القصر . والبعيد : من بلغ مسافة القصر . وإلى هذا ذهب الشافعي ،
وأحمد^(٢) .

القول الثاني : القريب : ما دون المواقيت ، والبعيد : ما

جاوز المواقيت . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ، ومالك^(٣) .

القول الثالث : القريب : من كان في الحرم ، والبعيد : من

خرج عنه . وإلى هذا ذهب الثوري^(٤) .

الرأي المختار :

سبق أن المختار : وجوب الدم بترك طواف الوداع ، والذي

أختاره في هذه المسألة هو الرأي الأول : أن من رجع ليطوف
للوداع ، سقط عنه الدم ، لأنه أتى بالواجب ، فلم يجب عليه

(١) انظر : شرح الوجيز ٤١٥/٧ ، القرى ص ٥٥٣ ، المجموع ٢٥٥/٨ ،
روضة الطالبين ١١٦/٣ ، مغني المحتاج ٥١٠/١ ، نهاية المحتاج
٣١٦/٣ ، المغني ٣٤٠/٥ ، شرح العمدة لابن تيمية ٦٥١/٢ ، الإنصاف
٥١/٤ ، كشاف القناع ٥٩٦/٢ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ١١٦/٣ ، مغني المحتاج ٥١٠/١ ، نهاية المحتاج
٣١٦/٣ ، المغني ٣٣٩/٥ ، الإنصاف ٥١/٤ ، كشاف القناع ٥٩٦/٢ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ١٤٣/٢ ، شرح فتح القدير ٥٠٣/٢ ، حاشية ابن
عابدين ٥٢٣/٢ ، مواهب الجليل ١٣٧/٣ ، بلغة السالك ٣٨٠/٢ .

(٤) انظر : المغني ٣٣٩/٥ ، وحكي عن عطاء أنه كان يرى الطائف قريبا .

بدله . كمن تجاوز الميقات، ثم رجع إليه فأحرم منه، فلا شيء عليه^(١).

وأن حد القرب والبعد، مسافة القصر فما كان دونها فهو قريب، وما جاوزها فهو بعيد، لأن مسافة القصر حد منضبط، بخلاف المواقيت فإنها متفاوتة في البعد . (والله أعلم) .

الخاتمة

بعد هذه الدراسة للمباحث والمسائل التي اشتمل عليها هذا البحث يمكن إبراز أهم نتائجه فيما يلي :

- ١ - أن الطواف في الاصطلاح هو : الدوران حول الكعبة على صفة مخصوصة .
- ٢ - أن الطواف حول الكعبة، مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، بل هو من العبادات المشروعة في الأمم السابقة .
- ٣ - أن الطواف حول غير الكعبة، كالأضرحة والقبور لا يجوز بل هو من أخطر الذنوب، فهو داخل في دائرة الشرك الأكبر إذا كان تعظيماً لصاحب القبر، وتقرباً إليه .

(١) قال الموفق في المغني ٦٩/٥ : (من جاوز الميقات مريداً للنسك غير محرم، فعليه أن يرجع إليه ليحرم منه، ... فإن رجع إليه، فأحرم منه، فلا شيء عليه . لا نعلم في ذلك خلافاً)

- ٤ - أن جملة أنواع الطواف المتعلقة بالمناسك ثلاثة : طواف القدوم، وطواف الإفاضة، وطواف الوداع .
- ٥ - أن طواف القدوم للمعتمر هو طواف العمرة، فطواف عمرته يجزىء عن طواف القدوم، فلا يشرع له أن يطوف للقدوم قبل العمرة، ولا بعدها، وهذا الطواف في العمرة ركن من أركانها بالإجماع .
- ٦ - أن المتمتع كالمعتمر طوافه الأول لعمرته، ويجزىء عن طواف القدوم، فلا يشرع له طواف للقدوم لا قبل الوقوف بعرفة ولا بعدها .
- ٧ - أن المفرد والقارن يشرع لهما طواف القدوم إذا دخلا مكة قبل الوقوف بعرفة، أما إذا لم يدخلاها إلا بعد الوقوف بعرفة، فإن طواف القدوم يسقط عنهما، أو يجزىء عنه طواف الإفاضة .
- ٨ - أن طواف القدوم سنة، وليس بواجب، فلا يجب بتركه دم .
- ٩ - أن القارن إنما يلزمه طواف واحد لحجه وعمرته كالمفرد .
- ١٠ - أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج بالإجماع، فلا يتم الحج إلا به .
- ١١ - أن أفضل الأوقات لطواف الإفاضة، ضحى يوم النحر، اتباعاً للسنة . وخروجاً من الخلاف .
- ١٢ - أن وقت طواف الإفاضة يبدأ من منتصف ليلة النحر، وليس له وقت ينتهي إليه، بل يمتد إلى ما بعد شهر ذي الحجة،

ولا يجب بتأخيره دم .

١٣ - أن الأولى ترتيب أعمال يوم النحر بأن يرمي، ثم ينحر، ثم يحلق، ثم يطوف اتباعاً للسنّة، وخروجاً من الخلاف، لكن لو قدم الإفاضة على أعمال ذلك اليوم، صح طوافه، ولا شيء عليه .

١٤ - أن طواف الوداع واجب، يجب بتركه دم، إلا أنه يعفى عن المرأة الحائض والنفساء، فلها أن تنفر ولا شيء عليها .

١٥ - أن طواف الوداع إنما هو للخارج من مكة ولو كان منزله قريباً، فمن نوى الإقامة بها فلا وداع عليه .

١٦ - أن طواف الوداع خاص بالحاج، فلا يلزم المعتمر، ولا المكي .

١٧ - أن من أقام بعد طواف الوداع، أو اشتغل بغير أسباب الخروج، فعليه إعادة الطواف مرة أخرى، ليكون الطواف آخر عهده بالبيت .

١٨ - أن من خرج ولم يطف للوداع، فإن كان قريباً، ولم يشق عليه الرجوع، رجع للوداع ولا شيء عليه . وإن كان بعيداً، أو يشق عليه الرجوع، لم يلزمه الرجوع، وعليه دم، فإن رجع فلا شيء عليه .

١٩ - أن حد القرب والبعد، مسافة القصر، فما كان دونها فهو قريب وما جاوزها فهو بعيد .

والله علم . والحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث بخاتم الرسالات وعلى آله وصحبه .